العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
Issue No. 264 July & August 2024

AL-OMRAN AL-ARABI
العدد 264 - تموز وآب (يوليو وأغسطس) 2024

جغرافيا الطاقة - المغرب:

نموذج ريادي في مجال الطاقة والطاقة المتجددة

- جغرافيا الخدمات - نموذج المغرب: التحديات والفرص المستقبلية
- مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.. الاقتصاد العالمي في مأزق
- الاقتصاد الألماني: تراجع مناخ الاعمال وانخفاض الإنتاج الصناعي
- جولة لأمين عام الاتحاد د. خالد حنفي على عواصم العالم: القطاع الخاص ركيزة للتنمية ودافعا للابتكار والتقدم

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومودیز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

الاستثمار في البحث العلمي: التكلفة والعوائد

تشير الدراسات الحديثة في مجال اقتصادات البحث العلمي والتطوير إلى أن هناك علاقة وطيدة بين تنمية البحث العلمي والتنمية الاقتصادية، فتوجه الأبحاث العلمية للابتكار العلمي والبحوث التطبيقية يؤدي إلى عائد اقتصادي مرتفع وملاحظ، ومن ثم يتحول في العموم إلى منتج استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالبحث العلمي في هذه الحالة وبهذا المعنى وعلى هذا الأساس يعتبر استثمارًا اقتصاديًا من الدرجة الأولى، وليس ترفًا أكاديميًا عشوائيًا، وعليه أصبح تشجيع البحث العلمي المتصل بالتكنولوجيا ونقلها يعتبر من الأمور المهمة إذا ما أريد للتكنولوجيا الحديثة أن تأخذ مكانتها الإيجابية في دفع عملية التنمية، ويتم ذلك بالاستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى في توطين التكنولوجيا والتنمية (الصين وماليزيا واليابان) أنموذجًا. فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الدول المتقدمة اقتصاديًا أدركت أن عظمتها وتفوقها يرجعان إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية.

ولقد جرت عادة المستثمرين ورجال الأعمال في القطاع الخاص على إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لأي مشروع يقدمون على الاستثمار فيه، ويتم ذلك عبر حساب تكاليف المشروع بكافة أشكالها (الرأسمالية والجارية) ثم مقارنتها بالعوائد المتوقعة خلال فترة زمنية محددة، وفي بعض الأحيان؛ تضاف بعض الاعتبارات الأخرى غير المادية كالاجتماعية، والتي لا يمكن قياسها حسابيًا، بل يتم إعطاؤها عدد من النقاط حسب أهميتها بهدف تقدير قيمتها أثناء إجراء المقارنة.

وقد زاد التحوّل الذي يجري اليوم في معادلة الاقتصاد الحديث في تعقيد هذه المعادلة، إذ لم تعد عناصر الاستثمار التقليدية من الأرض والعمل ورأس المال معمولًا بها اليوم، بل أصبح التركيز منصبًا على كل من الإدارة الفعالة والتدريب العالي والمعرفة المتجددة. كما أن احتكار المعلومات بات عملة صعبة في ميدان الاستثمار المعاصر، مما أعطاها قيمة رمزية عالية، وجعلها موضع اهتمام الحكومات والمؤسسات، ودفع بالقوانين الدولية للتحرك في سبيل حماية حقوق ملكيتها.

ومن هذا المنطلق نجد أن قيمة معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية المعاصرة الناتجة عن البحث العلمي تتحدد بناء على كمية ونوعية التقنية المستخدمة في إنتاجها، ولا يقتصر ذلك على قطاعي الصناعة والخدمات فحسب، بل يمتد إلى كافة القطاعات الحكومي منها والخاص.

وقد ساهم الاتجاه الحديث للاقتصاد المفتوح، وانفتاح الاقتصادات العالمية بعضها على بعض في ارتفاع وتيرة التسابق لتطوير تقنيات وأساليب جديدة للإنتاج بهدف المحافظة على الحصص في الأسواق العالمية، وقد انعكست زيادة حدة المنافسة بين الدول في إيجاد اهتمام متزايد بالاستثمار في البحث العلمي حتى أضحت ميزانيات وحدات البحث العلمي والتطوير في يومنا هذا ميزانيات مفتوحة، الهدف منها توفير كافة الموارد اللازمة للمحافظة على الميزات النسبية في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي المختلفة وفي تكريس الريادة في بعض هذه المجالات بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة.

ومن ناحية أخرى أثبتت العديد من الدراسات أن الاستثمار الخاص في البحث العلمي له عائد مؤكد وكبير، وإن كان تحقيقه قد يتأخر نوعًا ما إلا أن العائد يصل في بعض الأحيان إلى نحو 35 في المئة من إجمالي تكلفة الاستثمار، وهذا يفسر الاهتمام المتنامي في أوساط الشركات العالمية الكبيرة بنشاطات البحث والتطوير كما يعلل في الوقت ذاته ازدهار مؤسسات التمويل – خصوصا في الدول المتقدمة – التي تعني بهذا النوع من الاستثمار فيما يعرف بمؤسسات رأس المال المبادر أو المخاطر.

ومن هنا يعتبر البحث العلمي بشقيه القاعدي او الأساسي الذي يرمي إلى التعرف على المبادئ العامة المنظمة لمعارف جديدة، والتطبيقي والذي يهدف للوصول إلى حلول جديدة ومحددة لمسألة معينة أو تطوير منتجات أو أساليب جديدة عنصر ذو أهمية عالية من عناصر الإنتاج. ولا تقتصر مخرجات البحث العلمي في مجالات الإنتاج على تطوير تقنيات جديدة ومنتجات أفضل فحسب؛ بل تتجاوز ذلك إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الأخرى، من رأس مال بشري ورأس مال مادي وموارد طبيعية، إذ تتحسن كفاءة هذه العناصر عند اتصالها بتقنيات الإنتاج الحديثة وبالتالي يتعزز الإنتاج كمًا وكيفًا.

وفي الختام؛ بالعودة إلى الدول المتقدمة في الجانب الاقتصادي على مستوى العالم نجد أن التركيز كان في المقام الأول سواء من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص على البحث العلمي والتطوير، وهذا ما يجب على البلدان العربية أن تنتهجه وقد انتهجته بعض الدول مثل السعودية والامارات، ولكن تحتاج باقي الدول العربية إلى هذا النهج، حتى تتطوّر وتكون من صنّاع التحوّل الحاصل على مستوى العالم في كافة النظم والقطاعات الاقتصادية الجديدة.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

جغرافيا الطاقة - المغرب: نموذج ريادي في مجال الطاقة والطاقة المتجددة

جولة لأمين عام الاتحاد د. خالد حنفي على عواصم العالم: القطاع الخاص ركيزة للتنمية ودافعا للابتكار والتقدم

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.. الاقتصاد العالمي في مأزق

الاقتصاد الألماني: تراجع مناخ الاعمال وانخفاض الإنتاج الصناعي

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

جغرافيا الطاقة - المغرب: نموذج ريادي في مجال الطاقة والطاقة المتجددة 9

نشاط الاتحاد

جولة لأمين عام الاتحاد د. خالد حنفي على عواصم العالم: القطاع الخاص ركيزة للتنمية ودافعا للابتكار والتقدم 18

اقتصاد عالمي

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.. الاقتصاد العالمي في مأزق 26

خدمات

جغرافيا الخدمات - نموذج المغرب: التحديات والفرص المستقبلية 36

غرف مشتركة

الاقتصاد الألماني: تراجع مناخ الاعمال وانخفاض الإنتاج الصناعي 46

أخبار 52

العدد 264 تموز وآب (يوليو وأغسطس) 2024
Issue No. 264 July & August 2024

Khaled Hanafi meets with senior US officials in Washington and New York

A Low-Growth World Is an Unequal, Unstable World

WORLD ECONOMY

A LOW-GROWTH WORLD IS AN UNEQUAL, UNSTABLE WORLD 69

JOINT CHAMBER

KHALED HANAFI MEETS WITH SENIOR US OFFICIALS IN WASHINGTON AND NEW YORK 72

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

جغرافيا الطاقة - المغرب: نموذج ريادي في مجال الطاقة والطاقة المتجددة

إعداد: د. نجوى أزهار – اتحاد الغرف العربية

في عصر تتسارع فيه وتيرة التغيرات البيئية والتحديات الاقتصادية، تبرز جغرافيا الطاقة كموضوع حيوي يشغل بال العلماء وصناع القرار على حد سواء. تعد الطاقة العمود الفقري لأي اقتصاد والمحرك الأساسي للتنمية المستدامة في المجتمعات حول العالم. يهدف هذا المقال إلى استكشاف تعريف الطاقة وأنواعها، مشيراً إلى الفروقات بين المصادر التقليدية كالفحم والنفط، والمصادر المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع التركيز على كيفية تأثير هذه المصادر في خريطة الطاقة العالمية. سنعرج بعد ذلك للنظر في جغرافيا الطاقة على مستوى العالم، مستعرضين كيف تتوزع مصادر الطاقة الرئيسية ومدى تأثير الجغرافيا السياسية في تحديد أنماط استهلاك وإنتاج الطاقة. وأخيراً، سنختم بدراسة جغرافيا الطاقة في المغرب، وكيف تمكن من رسم ملامح استراتيجية طاقية تعد بالاستدامة والكفاءة، مستفيدًا من موقعه الجغرافي المتميز والموارد الطبيعية المتاحة.

I. تعريف الطاقة، أنواعها، مصادرها و خصائصها:

تُعدّ الطاقة عنصراً أساسياً في حياة الإنسان وتقدمه. ويعتبر فهم تعريفها وخصائصها أمرا ضروريا لاختيار مصادر الطاقة المناسبة بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة.

1. تعريف الطاقة و أنواعها:

الطاقة هي مفهوم فيزيائي أساسي يُعرف بأنه القدرة على القيام بعمل أو إحداث تغيير. تظهر الطاقة في العديد من الأشكال وتؤثر في كل جانب من جوانب الكون، وهي جوهرية لجميع العمليات

الفيزيائية والكيميائية التي تحدث في الطبيعة. تُستخدم الطاقة في السياقات العلمية والهندسية والاقتصادية لوصف كيف يُمكن للأجسام تغيير حالاتها عبر القيام بعمل. هناك عدة أنواع أساسية للطاقة، والتي تشمل:

- الطاقة الحركية: هي الطاقة التي تمتلكها الأجسام بفضل حركتها.
- الطاقة الكامنة: هي الطاقة المخزنة نتيجة موقع أو تكوين الجسم.
- الطاقة الحرارية (الداخلية): هي الطاقة المرتبطة بالحركة العشوائية لجزيئات المادة ودرجة حرارتها.
- الطاقة الكهربائية: هي الطاقة التي تنتج عن حركة الشحنات الكهربائية.
- الطاقة الكيميائية: توجد في الروابط الكيميائية بين الذرات والجزيئات وتُحرر عند حدوث تفاعلات كيميائية، كما في الأطعمة التي نتناولها أو الوقود الذي يحترق.
- الطاقة النووية: تنبعث من تغييرات في نواة الذرة، إما عبر الانشطار النووي أو الاندماج النووي.
- الطاقة الإشعاعية: هي الطاقة التي تنتقل في صورة موجات كهرومغناطيسية، مثل ضوء الشمس.

2. مصادر الطاقة وخصائصها:

إن مصادر الطاقة متنوعة وكل منها له خصائص وتأثيرات مختلفة على البيئة والاقتصاد. يمكن تقسيم مصادر الطاقة إلى فئتين رئيسيتين: الطاقة التقليدية (غير المتجددة) والطاقة المتجددة.

الطاقة التقليدية (غير المتجددة)

– الفحم: يحترق لإنتاج الكثير من الطاقة الحرارية؛ من المصادر الرئيسية لتوليد الكهرباء. ينتج عن احتراقه غازات ملوثة مثل ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين، مما يسهم في الحمضية والاحتباس الحراري.

– النفط: سائل، سهل النقل، ويستخدم على نطاق واسع في وسائل النقل والتدفئة. ينتج عن احتراقه غازات مثل ثاني أكسيد الكربون، مما يساهم في الاحتباس الحراري والتلوث.

– الغاز الطبيعي: يحترق بشكل أنظف من الفحم والنفط

وينتج كميات أقل من السخام والسموم. يطلق ثاني أكسيد الكربون ولكن بمستويات أقل من الفحم والنفط.

– الطاقة النووية: تنتج كميات هائلة من الطاقة من كميات صغيرة جدًا من الوقود. لا تنتج غازات دفيئة أثناء التشغيل، لكن النفايات النووية تشكل تحديًا كبيرًا في التخلص منها بأمان.

الطاقة المتجددة:

– الطاقة الشمسية: تستخدم الألواح الشمسية لتحويل ضوء الشمس مباشرة إلى كهرباء. صديقة للبيئة، لا تنتج انبعاثات ضارة أثناء التشغيل.

– طاقة الرياح: تستخدم توربينات الرياح لتوليد الكهرباء من الرياح. توليد الطاقة دون انبعاثات.

– الطاقة الكهرومائية: استغلال تدفق الماء في الأنهار أو السدود لتوليد الكهرباء. تحدث تغييرات بيئية في النظم الأكوية المائية وتأثيرات على الأحياء المائية.

– الطاقة الحيوية: تولد الطاقة من المواد العضوية كالنباتات والنفايات الزراعية. يمكن أن تكون مستدامة إذا تم إدارتها بشكل جيد، لكنها قد تنافس استخدام الأرض للغذاء.

– الطاقة الجيوحرارية: استخراج الحرارة من باطن الأرض لتوليد الطاقة. تقريبًا لا يوجد تأثير بيئي كبير، لكنها محدودة بمواقع جغرافية معينة.

كل مصدر من مصادر الطاقة له مزايا وعيوب تحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لسياسات الطاقة وتطوير البنية التحتية الطاقية. (Halliday, D., Resnick, R., & Walker, J. (2013). Energy.)

I. جغرافيا الطاقة حول العالم:

تتأثر جغرافيا الطاقة حول العالم بعوامل جيولوجية، جغرافية، اقتصادية، وسياسية. و تلعب الجغرافيا الطبيعية للأرض دوراً حاسمًا في تحديد أماكن وجود مصادر الطاقة، سواء كانت تلك المصادر تقليدية كالفحم والنفط والغاز الطبيعي، أو متجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

1. توزيع مصادر الطاقة في العالم:

يتأثر توزيع مصادر الطاقة حول العالم بعوامل جيولوجية، جغرافية، اقتصادية، وسياسية. وتلعب الجغرافيا الطبيعية للأرض دوراً حاسمًا في تحديد أماكن وجود مصادر الطاقة، سواء كانت تلك المصادر تقليدية كالفحم والنفط والغاز الطبيعي، أو متجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

جدول 1: توزيع مصادر الطاقة حول العالم (المصدر: وكالة الطاقة الدولية IEA)

نوع الطاقة	المصدر/الخاصية	المناطق الرئيسية
الوقود الأحفوري	النفط	الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أمريكا الشمالية، جنوب أمريكا
	الغاز الطبيعي	الشرق الأوسط، روسيا، أمريكا الشمالية، آسيا الوسطى
	الفحم الحجري	الصين، الولايات المتحدة، الهند، أستراليا، أوروبا
الطاقة الشمسية	أشعة الشمس	تتوفر عالميًا، الشدة تختلف جغرافيًا
	المناطق ذات الإشعاع العالي	شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، أستراليا
طاقة الرياح	سرعة الرياح	تختلف جغرافيًا
	المناطق ذات الرياح القوية	السواحل، المناطق الجبلية، أوروبا الشمالية، أمريكا الشمالية، أستراليا
طاقة الماء	الأنهار	أمريكا الجنوبية، آسيا
	المناطق ذات الإمكانات المائية العالية	المناطق الجبلية، المناطق ذات هطول أمطار غزير
الطاقة الحيوية	المواد العضوية	تتوفر عالميًا، الكميات تختلف جغرافيًا
	المناطق ذات الإمكانات العالية	المناطق الزراعية، الغابات
الطاقة الحرارية الأرضية	مناطق النشاط البركاني	حزام النار في المحيط الهادي، حزام جبال الألب
	المناطق ذات الإمكانات الحرارية العالية	المناطق ذات نشاط بركاني أو جيولوجي حديث

1. أهم الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة في العالم:

في سياق الاقتصاد العالمي، تلعب بعض الدول دوراً كبيراً كمنتجين ومستهلكين رئيسيين للطاقة. وتتأثر الديناميكية بين الإنتاج والاستهلاك بعوامل مثل الجغرافيا، الاقتصاد، والتكنولوجيا.

نستعرض فيما يلي أهم الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة في العالم:

أهم الدول المنتجة للطاقة:

- الصين:
  - هي أكبر منتج للطاقة في العالم،

- وتُنتج ما يقارب 30% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.
- يعتمد إنتاجها على الفحم الحجري بشكل أساسي،
- وتعمل على زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

• الولايات المتحدة:

- هي ثاني أكبر منتج للطاقة في العالم،
- وتُنتج ما يقارب 20% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.
- يعتمد إنتاجها على النفط والغاز الطبيعي بشكل أساسي،
- وتعمل على تطوير تقنيات جديدة لتوليد الطاقة من مصادر متجددة.

• روسيا:

- هي ثالث أكبر منتج للطاقة في العالم،
- وتُنتج ما يقارب 10% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.
- يعتمد إنتاجها على الغاز الطبيعي والنفط بشكل أساسي،
- وتُعدّ من أهم مصدري الطاقة في العالم.

• السعودية:

- هي رابع أكبر منتج للطاقة في العالم،
- وتُنتج ما يقارب 5% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.
- يعتمد إنتاجها على النفط بشكل أساسي،
- وتُعدّ من أهم مصدري النفط في العالم.

• كندا:

- هي خامس أكبر منتج للطاقة في العالم،
- وتُنتج ما يقارب 4% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.

o يعتمد إنتاجها على النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري بشكل أساسي،

o وتعمل على تطوير تقنيات جديدة لتوليد الطاقة من مصادر متجددة.

أهم الدول المستهلكة للطاقة:

- الصين:

o هي أكبر مستهلك للطاقة في العالم،

o وتستهلك ما يقارب 30% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.

o يعتمد استهلاكها على الفحم الحجري بشكل أساسي،

o وتعمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

- الولايات المتحدة:

o هي ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم،

o وتستهلك ما يقارب 20% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.

o يعتمد استهلاكها على النفط والغاز الطبيعي بشكل أساسي،

o وتعمل على تطوير تقنيات جديدة لتوليد الطاقة من مصادر متجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

- الهند:

o هي ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم،

o وتستهلك ما يقارب 6% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.

o يعتمد استهلاكها على الفحم الحجري والنفط بشكل أساسي،

o وتعمل على زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

- اليابان:

o هي رابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم،

o وتستهلك ما يقارب 3% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.

o يعتمد استهلاكها على النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري والطاقة النووية بشكل أساسي،

o وتعمل على تطوير تقنيات جديدة لتوليد الطاقة من مصادر متجددة.

- روسيا:

o هي خامس أكبر مستهلك للطاقة في العالم،

o وتستهلك ما يقارب 3% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم.

o يعتمد استهلاكها على الغاز الطبيعي والنفط والفحم الحجري.

تواجه الدول حول العالم تحديات متعددة فيما يتعلق بإنتاج واستهلاك الطاقة، وهذه العمليات تتأثر بعدة عوامل رئيسية. فالدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من الموارد الطبيعية مثل النفط، الغاز الطبيعي، والفحم الحجري، تكون عادة من أكبر الدول المنتجة للطاقة. من ناحية أخرى، تستهلك الدول ذات الاقتصادات المتقدمة كميات كبيرة من الطاقة نظراً لارتباط النمو الاقتصادي بزيادة الطلب على الطاقة. كذلك، الدول ذات الكثافة السكانية العالية تعتبر من أعلى الدول استهلاكًا للطاقة، حيث يزداد الطلب مع ازدياد عدد السكان. أما الدول التي تتمتع بكفاءة عالية في استخدام الطاقة فعادة ما تكون أقل استهلاكًا للطاقة نسبيًا، بفضل التكنولوجيا المتقدمة التي تحسن استهلاك الطاقة وتقليل الفاقد. بالإضافة إلى ذلك، تشمل التحديات المتعلقة بإنتاج واستهلاك الطاقة مواجهة التغيرات المناخية، تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة، والتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والأنظمة المستدامة، مع التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

III. جغرافيا الطاقة بالمغرب:

تشكل جغرافيا الطاقة بالمغرب محوراً حاسمًا في توجهات

التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية للبلاد. بوصفه دولة تفتقر إلى الاحتياطيات الكبيرة من الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز الطبيعي، اتجه المغرب نحو استغلال مصادر الطاقة المتجددة بشكل مكثف، استثماراً لموقعه الجغرافي الذي يتميز بتوفر شمس ساطعة ورياح قوية على مدار العام. تمثل هذه الاستراتيجية جزءًا من خطة وطنية طموحة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الواردات الطاقية وتعزيز الاستقلالية الطاقية.

1. مصادر الطاقة في المغرب و كيفية استغلالها:

يُعدّ فهم مصادر الطاقة المتاحة في المغرب وكيفية استغلالها أمراً ضرورياً لضمان أمن الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد إذ يتميز المغرب بموقعه الجغرافي الفريد الذي يجعله غنيًا بمزيج من مصادر الطاقة المتنوعة:

- **الطاقة الشمسية:** يُعدّ المغرب من أكثر الدول العربية تمتعًا بإمكانيات الطاقة الشمسية، بفضل معدلاته العالية من أشعة الشمس على مدار السنة. يتم استغلال الطاقة الشمسية من خلال مشاريع الطاقة الشمسية على نطاق واسع مثل محطة نور ورزازات التي تُعدّ أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم. يتم أيضًا تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية المنزلية والتجارية.
- **طاقة الرياح:** تتمتع سواحل المغرب برياح قوية مما يجعلها مناسبة لتوليد طاقة الرياح. تم تشييد العديد من محطات طاقة الرياح في المغرب مثل محطة طاقة الرياح في تارغة. يتم أيضًا تشجيع الاستثمار في مشاريع طاقة الرياح البحرية.
- **الطاقة المائية:** تتوفر في المغرب العديد من الأنهار التي يمكن استغلالها لتوليد الطاقة الكهرومائية مثل سد محمد الخامس وسد الحسن الثاني. تُعدّ الطاقة الكهرومائية مصدراً هامًا للطاقة النظيفة والمستدامة في المغرب.
- **الطاقة الحيوية:** تتوفر في المغرب كميات كبيرة من النفايات العضوية والزراعية التي يمكن تحويلها إلى طاقة حيوية. يتم استخدام النفايات العضوية والزراعية لتوليد طاقة حيوية في بعض المشاريع الصغيرة ويتم أيضًا تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة الحيوية على نطاق أوسع.
- **الفحم الحجري:** يُعدّ من أهم مصادر الطاقة غير المتجددة في المغرب و يتم استخدامه بشكل أساسي في توليد الكهرباء. يعتمد المغرب على استيراد الفحم الحجري من الدول الأخرى مما يُشكل عبئًا اقتصاديًا على البلاد.
- **النفط والغاز الطبيعي:** يعتمد المغرب بشكل كبير على استيراد النفط والغاز الطبيعي لتلبية احتياجاته من الطاقة. يُستخدم النفط والغاز الطبيعي في مختلف القطاعات مثل النقل والصناعة وتوليد الكهرباء.

2. خطط المغرب لتطوير قطاع الطاقة

يواجه المغرب عدة تحديات في مجال الطاقة بالرغم من تقدمه الواضح في استغلال مصادر الطاقة المتجددة. أولى هذه التحديات هي الاعتماد الكبير على واردات الطاقة، خاصة النفط والغاز، مما يجعل الاقتصاد المغربي حساسًا لتقلبات أسعار الطاقة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المغرب تحديات تمويلية كبيرة في مشاريع الطاقة الضخمة، خصوصًا تلك المتعلقة بتطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة التي تتطلب استثمارات ضخمة.

كما تشمل التحديات الرئيسية أيضًا الحاجة لتحديث الشبكة الكهربائية لتسهيل دمج مصادر الطاقة المتجددة والتوزيع الفعال للطاقة عبر البلاد، وهو ما يتطلب تطوير تكنولوجيات جديدة وكفاءات محلية. من الضروري أن يواصل المغرب جهوده لتجاوز هذه العقبات لتحقيق أهدافه الطموحة في مجال الطاقة المتجددة والاستقلالية الطاقية.

لمواجهة هذه التحديات، وضعت الحكومة المغربية خططًا طموحة لتطوير قطاع الطاقة وتحقيق أمن الطاقة المستدامة: Bensaid , M. (2022) مستقبل الطاقة في المغرب: سيناريوهات وآفاق

- **استراتيجية الطاقة الوطنية 2030:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني إلى 52% بحلول عام 2030 وتشمل الاستراتيجية العديد من الأهداف والبرامج مثل زيادة قدرة توليد الطاقة الشمسية إلى 6 غيغاواط، زيادة قدرة توليد طاقة الرياح إلى 6 غيغاواط، تحسين كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 20% وتطوير مشاريع الطاقة النووية.

- **البرنامج الوطني للطاقة الشمسية:** يهدف هذا البرنامج إلى توليد 6 غيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2025 ويشمل البرنامج مشروع نور ورزازات، وهو أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم ومشاريع الطاقة الشمسية المنزلية والتجارية.

- **البرنامج الوطني لطاقة الرياح:** يهدف هذا البرنامج إلى توليد 6 غيغاواط من طاقة الرياح بحلول عام 2025 ويشمل البرنامج مشروع محطة طاقة الرياح في تارغة ومشاريع طاقة الرياح البحرية.

- **البرنامج الوطني للطاقة النووية:** تهدف الحكومة المغربية إلى بناء محطتين للطاقة النووية بحلول عام 2030 ولا تزال هذه الخطة في مرحلة التخطيط، كما يتم إجراء الدراسات اللازمة لتقييم الجدوى الاقتصادية والأمان النووي.

قدم المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP28 الذي عقد في شرم الشيخ أواخر 2023، عرضًا طموحًا يهدف إلى جعله رائدًا عالميًا في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر. يستند هذا العرض إلى الإمكانيات الهائلة للطاقة المتجددة التي يتمتع بها المغرب بفضل موقعه الجغرافي المميز، الذي يتيح الحصول على كميات كبيرة من أشعة الشمس وطاقة الرياح، مما يسمح بإنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة تنافسية. و قد أظهرت الحكومة المغربية التزامًا قويًا بتطوير هذا القطاع، حيث خصصت استثمارات كبيرة لهذا المشروع مدعومة بالبنية التحتية المتطورة التي تشمل موانئ عميقة وأنابيب غاز تُسهل عملية التصدير.

جولة لأمين عام الاتحاد د. خالد حنفي على عواصم العالم:
القطاع الخاص يمثّل ركيزة أساسية لتنمية اقتصاداتنا ودافعا رئيسيا للابتكار والتقدم

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال إلقائه كلمة في افتتاح أعمال المؤتمر الاقتصادي والتجاري بين القطاعين العام والخاص من الجانبين العربي والياباني، والذي يعقد ضمن فعاليات الدورة الخامسة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني، بمشاركة معالي وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني كين سايتو، معالي أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور أحمد أبو الغيط، معالي الدكتور صالح علي حامد الخرابشة وزير الطاقة والثروة المعدنية بالمملكة الأردنية الهاشمية، السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى حضور حاشد من الجانبين العربي والياباني، أنّ "انعقاد هذا المؤتمر في هذا الظرف التاريخي الدقيق، يمثل شهادة قوية على عمق العلاقات الاقتصادية والتجارية الراسخة بين العالم العربي واليابان. علاقات مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون المثمر، وسعي مشترك لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار لكلا الجانبين".

واعتبر أنّ "انعقاد المؤتمر وسط مشاركة نخبة من كبار المسؤولين وصناع القرار، من القطاعين العام والخاص، من الجانبين العربي والياباني، تضفي على هذا المؤتمر أهمية استثنائية، وتتيح منصة مثالية لتبادل الخبرات والآراء، وبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين، بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الياباني، ويعزز من مسيرة التنمية الشاملة في كلا المنطقتين".

ونوّه أمين عام الاتحاد، إلى أنّ "التحديات التي تواجهها اقتصادات العالم، اليوم، تتطلب منا جميعا العمل الجماعي والتضامن، من أجل إيجاد حلول مبتكرة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص عمل جديدة للشباب، وتحسين مستوى معيشة الشعوب. وفي هذا السياق، يمثل القطاع الخاص العربي والياباني ركيزة أساسية لتنمية اقتصاداتنا، ودافعا رئيسيا للابتكار والتقدم".

وقال: "نؤمن إيمانا راسخا بقدرة هذا القطاع على لعب دور محوري في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين العالم العربي

واليابان، من خلال إقامة شراكات استراتيجية تسهم في نقل التكنولوجيا، وتبادل المعرفة، وتطوير مشاريع مشتركة في مختلف المجالات".

وشدد على أنّ "اتحاد الغرف العربية، يضع تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين العالم العربي واليابان، على رأس أولوياته، ونعمل جاهدين على توفير كافة السبل لخدمة أصحاب الأعمال، وتذليل العقبات التي تواجههم، وتشجيع الاستثمار المشترك بين الجانبين".

خالد حنفي في إيطاليا: إطلاق مبادرة "لتعارفوا" لتعزيز التعاون العربي – الإيطالي

وأجرى أمين عام الاتحاد د. خالد حنفي خلال زيارته إلى مدينة ماتيرا الإيطالية، على رأس وفد من الأمانة العامة للاتحاد، وبمشاركة الدكتور هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والدكتور أحمد نصر مدير عام شركة antika world، ومديرة الغرف العربية والأجنبية والمشتركة في اتحاد الغرف العربية هدى كشتان، والمستشارة الاقتصادية في الاتحاد الدكتورة سارة الجزّار، سلسلة من الزيارات واللقاءات التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثماريّة والتراثية بين إيطاليا والعالم العربي.

وأكد امين عام الاتحاد خلال اللقاءات، أنّ "هناك فرصا واعدة لتعزيز التواصل الثقافي والتراثي بين العالم العربي وإيطاليا خصوصا وأن هناك قواسم وإرث ثقافي مشترك، ومن هنا أطلق اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية مبادرة "لتعارفوا" التي تهدف إلى تعزيز التواصل بين العالم العربي ودول العالم، والتي بدأناها اليوم من إيطاليا ونطمح إلى استكمالها مع باقي الدول مما يساهم في تعزيز التعاون في مجال السياحة والتراث والترفيه، حيث تتغذى اقتصادات معظم دول العالم على قطاع السياحة الحيوي والذي يساهم بنسبة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي".

ولبى وفد الأمانة العامة للاتحاد برئاسة معالي الدكتور خالد حنفي دعوة بلدية TURSI، حيث زار الوفد مبنى البلدية وتم

عقد مؤتمر صحافي بحضور رئيس البلدية وأعضاء مجلس البلدية وعدد من رجال الأعمال الايطاليين. وجرى التركيز خلال المؤتمر الصحافي على الفرص المتاحة والواعدة والتي تهدف إلى فتح أبواب التعاون التجاري والاستثماري والتراثي مع العالم العربي.

وزار أمين عام الاتحاد، بحضور الدكتور هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والدكتور أحمد نصر مدير عام شركة antika world، مؤسسة CONFAPI MATERA التي تعنى بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، بحضور نخبة من رواد الأعمال. وقد تم الاطلاع خلال الاجتماع على عدد من المشاريع الرائدة التي تم تنفيذها من جانب المؤسسة.

وشدد الدكتور خالد حنفي خلال الزيارة على أهمية تعزيز التعاون بين اتحاد الغرف العربية ومؤسسة CONFAPI MATERA التي تعد رائدة في مجال ريادة الأعمال. معتبرا أن رواد الأعمال هم المستقبل وأنهم هم من يديرون عجلة التنمية، مشيرا إلى أن قدرة رواد الأعمال على الصمود قد تجلّت خلال فترة انتشار جائحة كورونا، وقد أثبتوا أن لديهم القوة والطاقات اللازمة للاستمرار، على الرغم من الاضطراب الذي حدث في سلاسل التوريد.

وأشار إلى أن الشراكات التي تجري حاليا مع جامعة الدول العربية ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومع عدد من الشركاء في القطاع الخاص، مكنت من توفير الرعاية لرواد الأعمال "ومن هذا المنطلق نحن مهتمون بتعزيز التنسيق مع مؤسسة CONFAPI MATERA في سبيل نقل خبراتها في مجال ريادة الأعمال إلى رواد الأعمال العرب، وبالتالي توفير فرصة لتواصل العقول بين رواد الأعمال ومؤسسات مختلفة سواء كانت أكاديمية أو خدمية أو مالية".

وضمن فعاليات مهرجان "الربطانة" وهي مدينة تقع في جنوب إيطاليا ولا تزال شاهدا على الوجود العربي والإسلامي في إيطاليا حيث استطاع المسلمون إقامة حضارة وإبقاء إرث لا يزال شاهدا على وجودهم إلى يومنا هذا، جرى تكريم معالي أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، والمصمم عمار البشير من مملكة البحرين. ويشار إلى أنّ المهرجان يتم تنظيمه في سياق الاحتفال بالتراث الثقافي العربي في المدن العربية والإسلامية التي تأسست في الماضي في جنوب إيطاليا، والذي يهدف إلى تعزيز الواقع التجاري والتراثي والحضاري بين البلدان العربية وإيطاليا.

لقاءات في جنيف

وخلال زيارته إلى مدينة جنيف السويسرية، للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية للغرفة العربية السويسرية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، التقى د. خالد حنفي عدد من الشخصيات البارزة: المديرة العام لمنظمة التجارة العالمية الدكتورة أوكنغو ليوالا نغوزي، والأمينة العامة لمنظمة "أونكتاد" التابعة للأمم المتحدة ربيكا غريسبان، ونائب وزير الاستثمار في المملكة العربية السعودية إبراهيم المبارك، وزيرة التجارة وتنمية الصادرات في تونس كلثوم بن رجب، ومدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO دارن تانغ DAREN TANG، ونائبة المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية ITC دوروثي تمبو DOROTHY TEMBO.

وجرى خلال اللقاءات بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين اتحاد الغرف العربية والمنظمات الدولية، بما يساهم في فتح آفاق التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب، ويزيد من حجم التبادل التجاري والاستثماري بين البلدان العربية والأجنبية.

وقدّم أمين عام الاتحاد خلال اللقاءات، نبذة عن الدور الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية منذ تأسيسه عام 1951 على صعيد تعزيز العلاقات الاقتصادية سواء بين البلدان العربية أو بين بين البلدان العربية والأجنبية من خلال الغرف العربية والأجنبية والمشتركة. موضحا أنّ "القطاع الخاص في المنطقة العربية يساهم بنسبة كبيرة تفوق 75 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية والبالغة قيمته نحو 4 تريليونات دولار. وبالتالي لن تقل مساهمة هذا القطاع عن حدود 3 تريليونات دولار، فضلا عن مساهمته الكبيرة في عمليات التوظيف. من هنا فإنّه من الضروري أن نعمل على إشراكه بشكل كبير في التجارة بما يدعم نمو أعمالنا ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية".

وأوضح أن اتحاد الغرف العربية هو أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي وتتبنى فكرة التعاون

والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وأكد أن الاتحاد لعب دوراً مهماً في دفع عجلة التعاون التجاري بين البلاد العربية على الصعد التجارية والاستثمارية، إضافة إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية. وأشار إلى أن اتحاد الغرف العربية يعمل كذلك على دعم الجهود الحكومية والأهلية الهادفة إلى التكامل والتنسيق بين اقتصادات الدول العربية في جميع القطاعات والأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والمالية والاستثمارية والخدمية وغيرها من القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وأوضح أمين عام الاتحاد خلال اللقاءات أنّ التداعيات والمتغيرات والتحديات الكبيرة التي تواجه التجارة العالمية والتعاون الدولي مازالت قائمة وفي حاجة إلى مزيد من التنسيق والحوار مع كافة الأطراف المعنية لضمان استمرارية الأعمال والحفاظ على التوسع الاقتصادي.

مشدداً على أهمية اندماج القطاع الخاص العربي بدرجة أكبر في النظام التجاري متعدد الأطراف لخدمة الأهداف الوطنية وتعزيز النمو المستدام. لافتا إلى أهمية نقل الخبرات والتجارب الناجحة لتلك المنظمات الدولية إلى البلدان العربية والقطاع الخاص العربي، من أجل نهج مسيرة التطوير في ما يتعلق بمجالات التنافسية، والملكية الفكرية، والاقتصاد الرقمي واللوجستيات والنقل البحري وصياغة القوانين الدولية. موضحاً أن تعزيز العمل المشترك مع المنظمات الدولية يمنح الغرف العربية مساحة أوسع في مختلف المواضيع ويجعلها أكثر فاعلية واستجابة لاحتياجات أصحاب الأعمال على المستوى الخارجي. إلى جانب المساهمة في الدفع بمقترحات وآراء مجتمع الأعمال في كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية وزيادة الوعي بالأطر والتشريعات التجارية.

ونوّه إلى أهمية توسيع العلاقات وتبادل المعلومات والمعرفة حول التحكيم وفض المنازعات، والاستفادة من خبرات المنظمات الدولية الطويلة في تسوية النزاعات التجارية بما يساهم في تعزيز تنافسية بيئة الأعمال العربية بوصفها بيئة متطورة ومعاصرة ومواكبة للتغيرات في مجتمع الأعمال.

واعتبر معالي الأمين العام خلال لقائه مدير عام منظمة التجارة العالمية أنّ "أحد أبرز أهداف اتحاد الغرف العربية في هذه المرحلة هو تعزيز دور الغرف العربية في تمثيل القطاع الخاص العربي في منظمة التجارة العالمية، والتمهيد لعضوية الاتحاد في المنظّمة بصفة مراقب في بعض اللجان الفنية المهمة، مثل لجنة الحواجز الفنية على التجارة ولجنة الصحة والصحة النباتية"، مشددا على أنّ "هذه الخطوة سوف تمكننا كاتحاد غرف عربية وكقطاع خاص عربي من لعب دور أكثر فاعلية في صياغة القرارات التي تؤثر على تجارتنا الدولية وحماية مصالحنا بشكل أفضل".

وقال "إننا نؤمن إيمانًا راسخًا بأن رجال الأعمال العرب هم القوة المحركة الرئيسية لاقتصاداتنا، وهم الذين يملكون القدرة على تحويل التحديات إلى فرص. لذلك نحن مدعوون اليوم للمشاركة الفعالة والإسهام في تحديد العوائق التي تواجهنا والعمل معاً من أجل إيجاد حلول مبتكرة تدعم نمو أعمالنا وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في دولنا".

لقاءات مع كبار المسؤولين الأميركيين في واشنطن ونيويورك

وبحث خلال جولته في الولايات المتحدة الأميركية، حيث زار العاصمة الأميركية واشنطن، وولاية نيويورك، والتقى مع عدد بارز من المسؤولين الأميركيين، في آليات تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية والولايات المتحدة.

وزار أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي مقر وزارة الخارجية في واشنطن حيث اجتمع مع كبار المسؤولين في الوزارة، وجرى البحث في أوضاع المنطقة خصوصا في ظل الظروف الراهنة. كما زار مقر وزارة التجارة الأميركية، حيث التقى مع مسؤولين في الوزارة، وجرى تبادل الرؤى والأفكار والآراء التي من شأنها أن تعزز التعاون التجاري بين الجانبين العربي والأميركي. وأيضا كانت للأمين العام زيارة لمقر "المجلس الأطلسي" في واشنطن والذي يعدّ واحدا من أهم وأكبر مؤسسات الفكر والرأي في العالم. والتقى الأمين العام عمدة واشنطن Muriel Bowser.

وزار الأمين العام مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث التقى مع عدد من المسؤولين الأمميين، وتمّ خلال اللقاءات تناول الأوضاع في المنطقة العربية ولا سيما الحرب المستمرة على غزة، والتي أثّرت سلبا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وأدّت إلى

تدمير البنية التحتية وتهجير الآلاف من المواطنين وقتل وجرح عشرات الآلاف في القطاع، فضلا عن شلل الحركة الاقتصادية في الضفة الغربية. ناهيك عن تأثّر العديد من البلدان العربية بهذه الحرب ولا سيّما مصر والأردن ولبنان وسوريا حيث تراجعت الحركة التجارية والاستثمارية والسياحية في هذه البلدان، مما بات يستدعي تضافر جهود كافة الأطراف المعنية بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل وقف تلك الحرب.

والتقى الدكتور خالد حنفي، المدير الإقليمي للوكالة الامريكيه للتجاره والتنميه ustda، وجرى البحث في آليات تعزيز التعاون والتنسيق بين الاتحاد والوكالة خصوصا في ظل الدور الذي تلعبه الوكالة على صعيد تنفيذ مشاريع الطاقة النظيفة وخبرتها البارزة في هذا المضمار. وتم الاتفاق على تعزيز التواصل والتنسيق في المرحلة القادمة، بحيث يستفيد العالم العربي من خبرة الوكالة لتنفيذ مشاريع الطاقة النظيفة في المنطقة العربية.

وفي فندق ويلارد في واشنطن العاصمة، استقبل ديفيد حمود، الرئيس والمدير التنفيذي لغرفة التجارة العربية الأميركية الوطنية NUSACC الدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية. وجرى خلال اللقاء البحث في آليات عمل الغرفة وما تقوم به من دور على صعيد تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية – الأميركية ولا سيما عبر القطاع الخاص من الجانبين، وذلك من خلال النشاطات التي ساهمت في رفع حجم التعاون التجاري والاستثماري.

وأعرب الدكتور خالد حنفي خلال الزيارات واللقاءات التي أجراها، عن تطلعه إلى الدور المحوري للقطاع الخاص العربي والأمريكي للمساهمة الفاعلة في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، واستغلال الإمكانات والفرص المتاحة في عدد من القطاعات من أبرزها المجالات التكنولوجية والطاقة المتجددة والتصنيع ومجالات الرعاية الصحية. بجانب توسيع آفاق التعاون في القطاع المالي والمصرفي بما يسهم في النمو الاقتصادي. داعيا المستثمرين والشركات الأمريكية للاستفادة من البيئة الاقتصادية والاستثمارية المتميزة التي توفرها العديد من البلدان العربية للاستثمارات الأجنبية وإقامة علاقات شراكة قوية بين مجتمعات الأعمال، بما يصب في صالح دعم الاقتصادات الوطنية ويخدم المصالح المشتركة للبلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية على كافة الأصعدة ومختلف المجالات.

مبيناً أن التحديات التي واجهتها دول العالم وتأثرت بها بداية من اضطرابات سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع أسعار الشحن، ونقص السلع وارتفاع معدل التضخم العالمي فضلا عن التغيرات المناخية تدفعنا إلى ضرورة التخطيط المسبق لمعالجة الأزمات المستقبلية الطارئة عبر توحيد الجهود المشتركة وصياغة خطط واجراءات بديلة يمكن اللجوء إليها في حال حدوث تداعيات سلبية مستقبلية مثلما حدث في أزمة كوفيد 19، فضلاً عن تعزيز الحوار بين جميع الأطراف المعنية بمناقشة تلك القضايا لتفاديها مستقبلاً. وشدد على أهمية تضافر الجهود المشتركة لمجتمعات الأعمال العالمية للمشاركة في تسريع التنمية الشاملة والمستدامة للمضي نحو مسار تنموي عالمي يتميز بالمرونة والقدرة على التعامل مع المتغيرات.

وكان التقى الأمين العام، سفير مملكة البحرين لدى واشنطن الشيخ عبدالله بن راشد ال خليفة، بحضور رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا "يونيدو – البحرين" الدكتور هاشم حسين. وأطلع الدكتور خالد حنفي سفير المملكة على الدور الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية بصفته ممثل القطاع الخاص العربي، ولا سيما على صعيد تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية العربية، إلى جانب توسيع آفاق التعاون الاقتصادي العربي مع البلدان الأجنبية. لافتا إلى التعاون الوثيق القائم بين اتحاد الغرف العربية ومكتب ترويج الاستثمار "يونيدو – البحرين" ممثلا بالدكتور هاشم حسين، لا سيّما على صعيد تعزيز واقع ريادة ورواد الأعمال في العالم العربي، حيث تمّ إطلاق مسابقة "رالي العرب" لدعم وتشجيع حاضنات الأعمال.

من جهته أثنى الشيخ عبد الله بن راشد آل خليفة، على عمل اتحاد الغرف العربية و"يونيدو – البحرين"، لافتا إلى أنّ مملكة البحرين تعدّ من أهم داعمي رواد الأعمال في العالم العربي، وقد حققت وثبة هامة على هذا الصعيد.

كذلك كان لقاء لأمين عام الاتحاد مع سفير الجامعة العربية

لدى الولايات المتحدة عبد الخالق بن رافع، بحضور رئيس الغرفة التجارية العربية الأميركية الوطنية ديفيد حمود، حيث تمّ البحث في واقع الغرفة وأطير عملها القانوني حيث ترغب الغرفة في تعزيز الروابط بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال ريادة الأعمال، بما يساعد على تحسين العلاقات وخلق فهم أفضل للأسواق المعنية، مما يؤدي إلى زيادة نجاح الأعمال بين الجانبي العربي والأميركي.

الكونجرس الدولي للمسؤولية الاجتماعية 2024

وكان لأمين عام اتحاد الغرف العربية، معالي الدكتور خالد حنفي، مشاركة في فعاليات الكونجرس الدولي للمسؤولية الاجتماعية 2024، الذي عقد في مدينة صلالة – سلطنة عمان، تحت رعاية صاحب السمو مروان بن تركي آل سعيد– محافظ ظفار، بتاريخ 8 أغسطس 2024 في فندق روتانا صلالة.

وأكّد الدكتور خالد حنفي أنّ "اتحاد الغرف العربية دائما ما يدعو ويحث الغرف المحلية وشركات العالم العربي على تبني المبادرات وتطوير روح المسؤولية الاجتماعية المستدامة وفقا لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتحفيز الشركات من خلال إطلاق جائزة الشركات الاكثر مسؤولية اجتماعية في العالم العربي في مختلف القطاعات وبالتعاون مع الشهادات المعتمدة دولياً".

ولفت إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، يولي اهتماما كبيرا بموضوع المسؤولية الاجتماعية وبأصحاب الهمم من أجل تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، وذلك عبر العمل مع الجهات المعنية في الوطن العربي، من أجل ضمان حصولهم على الفرص والخبرات التي تمكّنهم من العيش باستقلالية. وإننا نفتخر في هذا الإطار بإطلاق الاتحاد مسابقة "مبادرة العيش باستقلالية لدعم أصحاب الهمم" والتي يشارك فيها رواد أعمال من أصحاب الهمم أو من لديهم أفكارا ومشاريع تصبّ في خدمة أصحاب الهمم وتساعدهم على العيش باستقلالية ومواجهة التحديات التي تطرأ على المجتمعات العربية والدولية في المستقبل".

وأعرب عن اعتزازه بالتعاون الوثيق القائم بين "اتحاد الغرف العربية" و "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية" حيث نتطلع دائما إلى المزيد من التعاون والتنسيق الفعّال في المرحلة القادمة، من أجل تحقيق أهدافنا السامية على صعيد التنمية المجتمعية.

ولفت إلى "أننا نعيش في زمن متغيّر، ومن هذا المنطلق لا بدّ من انتهاج الأساليب التي تتناسب مع المتغيّرات الحاصلة من أجل تعزيز واقع ودور المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يتماشى مع الثورة الرقمية والصناعية، والبلوك تشين، وإنترنت الأشياء، وغيرها من المفاهيم الحديثة التي حلّت مكان المفاهيم القديمة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع، وخلق فرص عمل حقيقية، ودفع الأجور العادلة، وضمان سلامة العمال والموظفين، والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية".

وأوضح أمين عام الاتحاد أنّه "بغرض تحقيق الاستدامة والشفافية في العلاقة المفترض أن تحصل بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية، لا بدّ بهذه الجمعيات أن تعطي نموذجاً واضحاً وشفافاً وفعالاً ومستقيماً، عن عملها في تنظيم حملات المساعدة الاجتماعية، وتكون الشفافية هنا شرطاً لازماً للاستدامة، والهدف النهائي سيصبّ حتماً في هدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتعميمها"، معتبرا أنّه "على الرغم من الدور الهام والبارز للقطاع الخاص في هذا المجال، إلا أنّه لا يستطيع القيام بهذا الدور وحيدا، حيث هناك أهمية كبيرة لتعزيز الشراكة في مجال المسؤولية المجتمعيّة بين القطاعين العام والخاص وكذلك القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل الدولية، عبر تشجيع المبادرات التطوعية لتغطية المجالات التنموية، بما يؤدي إلى تعزيز ودعم وتضافر كافة الجهود التي تصبّ في تحقيق التنمية بين المجتمعات وداخل الأسر والأفراد".

وشدد في ختام كلمته على أنّ "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الدول العربية، تكتسب أهمية بالغة باعتبارها أداة مهمة للتخفيف من سيطرة العولمة، حيث يمثل القطاع الخاص والشركات الجزء الاكبر والأساسي في النظام الاقتصادي الوطني، وعليه أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مطلباً اساسياً للحد من الفقر من خلال التزام المؤسسات الاقتصادية بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، وتمكين المرأة ورفع قدراتها ومهاراتها بما يؤهلها للمشاركة في عملية التنمية المستدامة".

"مؤتمر الغذاء الصحي وطب الأعشاب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"

وأكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، خلال انعقاد مؤتمر الغذاء الصحي وطب الأعشاب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت، بتاريخ 2-7-2024، أنّ انعقاد هذه الفاعلية الهامة، في ظل ظروف يعيشها لبنان والمنطقة العربية نتيجة الحرب المستمرة على غزّة منذ 7 تشرين الأول 2023، ناجم عن حرص اتحاد الغرف العربية والشركاء المنظّمين على تجاوز الملمات والمصاعب، والتأكيد على أنّ بيروت ستظل درّة العواصم العربية وقبلة القادمين إليها حتى في ظل الهواجس والظروف الدقيقة.

وعقدت الفعالية بتنظيم من اتحاد الغرف العربية، ومؤسسة "كلينغروب" وجمعية محمد شعيب الاجتماعية ممثلة برئيستها 8الدكتورة نادية شعيب، وتحت رعاية وزارة الزراعة في لبنان بحضور ممثل معالي وزير الزراعة عباس الحاج حسن، مدير الثروة النباتية في الوزارة الدكتور محمد أبو زيد، بالإضافة إلى خبراء وأكاديميين واختصاصيين من لبنان والبلدان العربية والأجنبية.

وأوضح أمين عام الاتحاد أنّ "الحفاظ على الصحة يعتبر هدفاً يتقاسمه سكان العالم في الماضي وحتى وقتنا هذا، حيث اكتشف الإنسان الخصائص العلاجية للأعشاب منذ فجر الحضارة، بدءا من مصر وأرض ما بين النهرين والصين والهند، مرورا بالإغريق والرومان، وصولا إلى عصر الإسلام حيث امتدت مساهمة العلماء المسلمين في مختلف مجالات العلم والطب من القرن الثامن إلى القرن السادس عشر".

وكشف عن أنّ التغذية غير الصحية تتسبب في نحو 11 مليون حالة وفاة على مستوى العالم سنويا. ويمثّل هذا العدد من الوفيات خمس وفيات العالم سنويا. وهناك ملايين من البشر يموتون بالفعل كل عام نتيجة للجوع، من بينهم 6 ملايين طفل في دون سن

الخامسة. في حين أدّت الحرب المستمرّة في غزة إلى فقدان قرابة 3,000 طفل إمكانية العلاج من سوء التغذية المعتدل والشديد، مما يعرضهم لخطر الموت إذ تستمر أعمال العنف والتهجير المروعة بتعطيل إمكانية وصول الأسر إلى مرافق الرعاية الصحية وخدماتها. وهذا العدد، استناداً إلى تقارير شركاء اليونيسف في مجال التغذية، يقارب ثلاثة أرباع الأطفال الذين تظهر التقديرات أنهم كانوا يتلقون رعاية منقذة للحياة في الجنوب قبل تصاعد النزاع في رفح، وعددهم 3,800 طفل".

وتابع: أظهر تقرير حديث أصدرته الأمم المتحدة أن أهداف التنمية المستدامة التي وضعت ليتم تحقيقها حول العالم بحلول عام 2030، ما زال بعيد المنال. وبيّن التقرير أن الأهداف التي بلغت 17 هدفا من بينها معالجة الفقر والجوع، وانطلق العمل على تحقيقها عام 2015، ما زالت بعيدة عن المسار الصحيح لضمان تحقيقها، وذلك لأسباب عديدة من بينها نقص التمويل والتوترات الجيوسياسية وجائحة كورونا. وخلص التقرير الأممي إلى أن الأهداف الـ 17 المتفق عليها ليس من بينها أي هدف في طريقه للتحقق بحلول عام 2030، وأن معظم الأهداف شهدت تقدما محدودا أو تراجعا خلال السنوات الماضية".

ولفت أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، إلى أنّه "أمام هذا الواقع فإنّ السؤال الهام: من أين تبدأ الحكومات العربية؟ والإجابة على هذا السؤال تكمن في الاستثمار في البيانات حيث يعدّ جمع البيانات ونشرها من المجالات الجوهرية التي يتعين على حكومات المنطقة الاستثمار فيها. إلى جانب توفير هذه البيانات بشكل مفتوح للعموم، إلى أن "تتسرب" هذه البيانات من المؤسسات المعنية بجمع الإحصاءات في الدول إلى الجهات الرسمية المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في كل دولة. كما لا بدّ من استغلال البيانات في البحث والتطوير، حيث يجب على الحكومات التعاون مع الجامعات ومؤسسات البحوث المحلية لتحسين مستوى وكم البيانات الحالي وتبني طرق أخرى لقياس التنمية المستدامة تكون وثيقة الصلة بالسياقات على مستوى الدول والأقاليم، حيث تتفاوت التنمية المستدامة إلى حد كبير من منطقة إلى أخرى".

ودعا الدكتور خالد حنفي إلى "ضرورة وضع إجراءات تسمح بإدماج الخبراء والمؤسسات التي تنتج المعارف التي تتعلق بالتنمية المستدامة، وإشراكهم في صنع السياسات والتخطيط على مستوى الدولة. وذلك عبر تمويل الأبحاث ومشاريع التطوير التي تركز على إيجاد الحلول. وتعزيز إنشاء شبكات المعرفة التي تولّد معرفة عملية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. والاستثمار في التعريف بالتنمية المستدامة من خلال بناء الكفاءات وزيادة الوعي عبر القطاعات الحكومية بشأن أهداف التنمية المستدامة. والعمل مع العلماء ومختصي التواصل لجعل العلوم والسياسات في متناول فهم العموم. وإدراج أهداف التنمية المستدامة في المناهج المدرسية والجامعية. فضلا عن مساندة رعاة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع الخاص وتشجيع الشركات على دمج التنمية المستدامة في عملياتها واستراتيجياتها التجارية".

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي..
الاقتصاد العالمي في مأزق

إعداد: صندوق النقد الدولي – تقرير آفاق الاقتصادي العالمي

تشير التوقعات إلى اتساق النمو العالمي مع تنبؤات عدد إبريل 2024 من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، حيث يصل إلى 3.2% في عام 2024 و3.3% في عام 2025. غير أن تفاوت زخم النشاط في مطلع العام كان له دور في الحد من تباعد مستويات من مستوياتها الممكنة. ويعوق تضخم أسعار الناتج عبر الاقتصادات مع انحسار العوامل الدورية واقتراب معدلات النشاط الخدمات التقدم المرجو نحو ابطاء معدلات التضخم، مما يصعب معه استعادة السياسات النقدية العادية. وأدى ذلك إلى تصاعد خطر تجاوز التضخم لمستوياته المتوقعة، وبالتالي زيادة احتمالات ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول كثيرا، في سياق تنامي الاضطرابات التجارية وازدياد عدم اليقين إزاء السياسات. ولإدارة هذه المخاطر والحفاظ على النمو، ينبغي تنفيذ مزيج السياسات اللازمة وفق تسلسل دقيق لتحقيق استقرار الأسعار وتعويض تراجع الاحتياطيات الوقائية.

شهدت مستويات النشاط الاقتصادي والتجارة تحسنا على مستوى العالم في مطلع العام الجاري، حيث ساهمت قوة الصادرات من أسيا، ولا سيما بقطاع التكنولوجيا، في دفع معدلات التجارة. فمقارنة بعدد إبريل 2024 من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، سجل النمو في الربع الأول تحسنا إيجابيا مفاجئا فاق التوقعات في العديد من البلدان، بالرغم من التطورات السلبية المفاجئة التي تجلت عبر اليابان والولايات المتحدة. ففي الولايات المتحدة، وعقب فترة مستمرة من الأداء القوي مقارنة بنظرائها، سجل النمو تباطؤا حادا تجاوز التوقعات نتيجة تراجع الاستهلاك والمساهمة السالبة من صافي التجارة. وشهدت اليابان صدمة سالبة في معدل النمو بسبب اضطرابات الإمداد المؤقتة الناجمة عن إغلاق أحد أكبر مصانع السيارات خلال الربع الأول. وعلى العكس، نرى بوادر ملموسة على التعافي الاقتصادي في أوروبا نتيجة تحسن النشاط في قطاع الخدمات. وكذلك، شهدت الصين تطورات إيجابية في الربع الأول

بفضل تعافي الاستهلاك المحلي، وذلك بدعم مما قد يبدو ارتفاعا مؤقتا في الصادرات، وهو نتيجة متأخرة لارتفاع الطلب العالمي خلال العام المنصرم. وكان لهذه التطورات دور في الحد من التباعد بين مستويات الناتج عبر الاقتصادات، مع انحسار العوامل الدورية واقتراب معدلات النشاط من مستوياتها الممكنة.

وفي الوقت نفسه، يتباطأ حالياً زخم الجهود العالمية الهادفة إلى ايطاء معدلات التضخم، وهو ما يشير إلى وجود معوقات في هذا المسار. ويعكس ذلك ديناميكيات قطاعية مختلفة: استمرار ارتفاع تضخم أسعار الخدمات عن المتوسط، والذي تراجعت وطأته إلى حد ما بفضل الانخفاض الأكبر في تضخم أسعار السلع (الشكل البياني 1). ولا يزال نمو الأجور الاسمية قويا، حيث يتجاوز تضخم الأسعار في بعض البلدان، مما يعكس جزئيا نتائج المفاوضات حول الأجور في بداية العام الجاري وتوقعات التضخم التي لا تزال أعلى من المستهدف في الأجل القصير. وفي الولايات المتحدة، أدى ارتفاع التضخم المتتابع خلال الربع الأول إلى التأخر في استعادة السياسات النقدية العادية. ونتج عن ذلك تقدم اقتصادات متقدمة أخرى على الولايات المتحدة في دورة التيسير النقدي، بما في ذلك منطقة اليورو وكندا حيث يتراجع التضخم الأساسي بوتيرة أكبر تماشيا مع التوقعات. وفي الوقت نفسه، تواصل عدة بنوك مركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة موقفها الحذر إزاء خفض أسعار الفائدة بسبب المخاطر الخارجية الناجمة عن التغيرات في فروق أسعار الفائدة وما يقترن بها من انخفاض أسعار العملات في تلك الاقتصادات أمام الدولار.

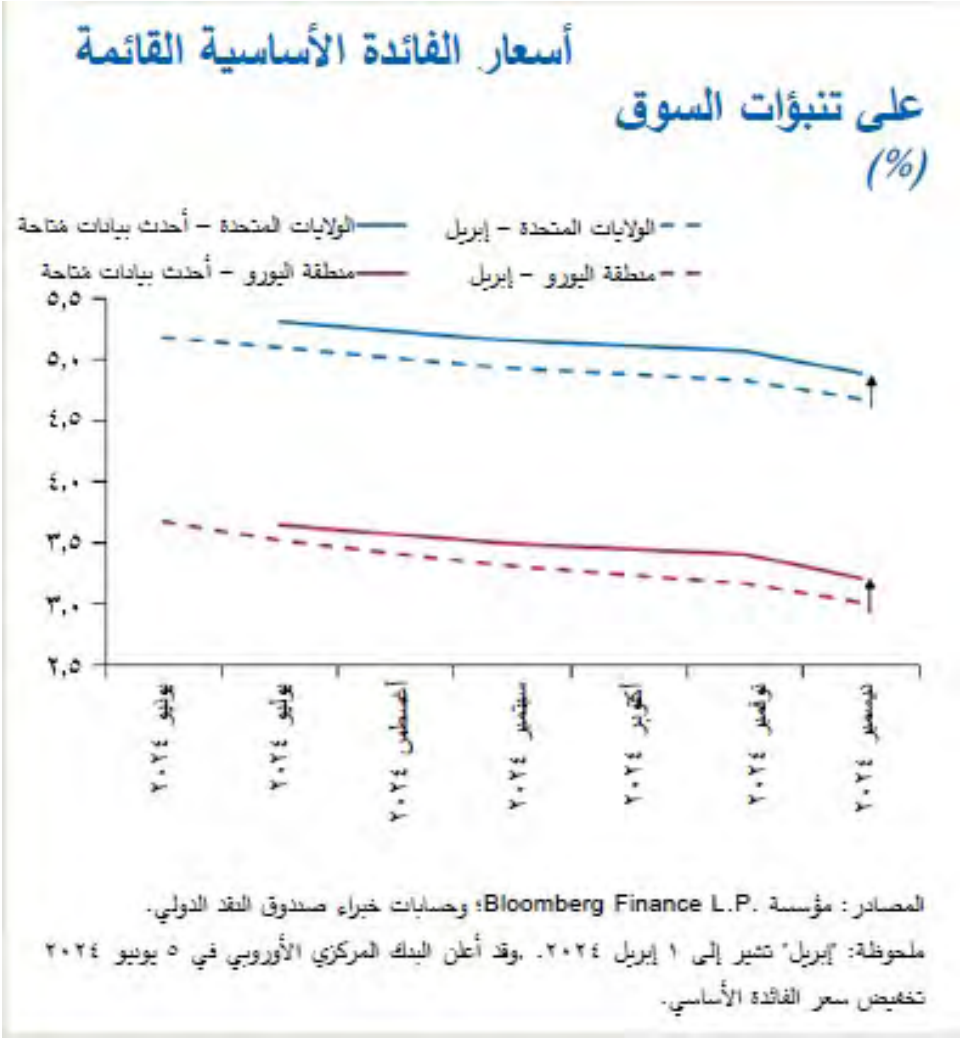

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: "إبريل" تشير إلى ١ إبريل ٢٠٢٤. وقد أعلن البنك المركزي الأوروبي في ٥ يونيو ٢٠٢٤ تخفيض سعر الفائدة الأساسي.

ولا تزال الأوضاع المالية العالمية تيسيرية. فرغم ارتفاع العوائد الأطول أجلا بوجه عام، تماشيا مع إعادة تسعير مسارات السياسات، ساهمت قوة تقييمات الشركات في استمرار الأوضاع المالية التيسيرية قرب مستوياتها في عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (راجع الإطار 1). غير أن ارتفاع العوائد قد يفرض ضغوطا على انضباط المالية العامة على الأرجح، ولا سيما في بعض البلدان التي تعاني من قصور الانضباط المالي بالفعل لعدم قدرتها على كبح الإنفاق أو رفع الضرائب.

آفاق متقلبة

تعكس تنبؤات خبراء الصندوق ارتفاع توقعات أسعار السلع الأولية، بما في ذلك ارتفاع أسعار السلع بخلاف الوقود بنسبة 5 في عام 2024. فحسب التوقعات، تتراجع أسعار السلع الأولية من الطاقة بحوالي 4.6% في عام 2024 أي دون المتوقع في عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يعكس ارتفاع أسعار النفط نتيجة تخفيضات الإنتاج الحادة التي أقرتها بلدان أوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط، وروسيا وغيرها من مصدري النفط غير الأعضاء في أوبك)، والضغوط السعرية التي، رغم تراجعها، لا تزال قائمة حتى الآن بسبب الصراع في الشرق الأوسط. ولا يزال من المتوقع تراجع أسعار السياسة النقدية في البنوك المركزية الرئيسية خلال النصف الثاني من عام 2024، مع اختلاف وتيرة عودة السياسات العادية بسبب تفاوت أوضاع التضخم.

ويتوقع أن يظل النمو مستقرا، حيث يسجل 3.2% في عام 2024 و3.3% في عام 2025، مما يشير إلى ثبات تنبؤات النمو الاقتصادي العالمي عموما عند مستوياتها في إبريل (الجدول 1). غير أن ذلك يحجب تعديلات موازنة في التوقعات أدت إلى تغير تكوين النمو.

وعبر الاقتصادات المقدمة، تشير التوقعات إلى تقارب معدلات النمو خلال أرباع العام القادمة (الشكل البياني 2). ففي الولايات المتحدة، تم تخفيض توقعات النمو لعام 2024 إلى 2.6% (وهو ما يقل عن توقعات ابريل بمقدار 0.1 نقطة مئوية)، مما يعكس تباطؤ النمو عن المتوقع في مطلع العام. وفي عام 2025، تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو إلى 1.9% مع تراجع سوق العمل والاستهلاك وبدء تشديد سياسات المالية العامة تدريجياً. ومع نهاية عام 2025، يُتوقع تباطؤ النمو إلى مستواه الممكن، ومن ثم انغلاق فجوة الناتج الموجبة.

وفي منطقة اليورو، استقر النشاط الاقتصادي عند أدنى مستوياته على الإطلاق. فاتساقا مع توقعات إبريل 2024، يتوقع أن يشهد النشاط تحسنا طفيفا قدره 0.9 خلال عام 2024 (وهو ما يمثل زيادة قدرها 0.1 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة)، بفضل تزايد الزخم في قطاع الخدمات وارتفاع صافي الصادرات عن المتوقع خلال النصف الأول من العام، كما يتوقع ارتفاع النمو إلى 1.5% في عام 2025. ويأتي ذلك مدعوما بنمو الاستهلاك بفضل تزايد الأجور الحقيقية، وارتفاع الاستثمار نتيجة تيسير الأوضاع التمويلية في ظل الإرخاء التدريجي في السياسات النقدية خلال العام الجاري. ويشير استمرار مواطن الضعف في قطاع الصناعة التحويلية إلى تعاف أكثر تباطؤا في بلدان مثل ألمانيا.

وفي اليابان، خلصت مفاوضات الأجور السنوية "سونتو" إلى تسوية إيجابية يُتوقع أن تساهم في إحداث تحول في مستويات الاستهلاك الخاص بدءاً من النصف الثاني، وذلك بالرغم من خفض توقعات النمو لعام 2024 بمقدار 0.2 نقطة مئوية، مما يعكس إلى حد كبير اضطرابات الإمداد المؤقتة وضعف الاستثمار الخاص في الربع الأول. وفي النصف الثاني، وذلك بالرغم من خفض توقعات النمو لعام 2024 بمقدار 02 نقطة مئونة، مما يعكس إلى حد كبير اضطرابات الإمداد المؤقتة وضعف الاستثمار الخاص في الربع الأول.

وتأتي هذه الزيادة المتوقعة بدعم من تحسن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كذلك، تم رفع تنبؤات النمو إلى 5 في المئة عام 2024، وهو ما يعزى في المقام الأول النشاط في آسيا، ولا سيما في الصين والهند. ففي الصين تشير التوقعات إلى تعافي الاستهلاك الخاص وقوة الصادرات في الربع الأول. وفي عام 2025، تشير التوقعات إلى تباطؤ إجمالي الناتج المحلي إلى 4.5 في المئة واستمرار تراجعه على المدى المتوسط إلى 3.3 في المئة بحلول عام 2029 بسبب العوامل المعاكسة الناجمة عن زيادة أعداد المسنين وتباطؤ نمو الإنتاجية.

وفي الهند أيضا، تم رفع تنبؤات النمو إلى 7 في المئة هذا العام، ويعكس هذا التغير الآثار من زيادة توقعات النمو في عام 2023 وتحسن آفاق الاستهلاك الخاص، ولا سيما في المناطق الريفية.

وانعكاسا لأثر الفيضانات على المدى القريب، في أمريكا اللاتينية والكاريبي والبرازيل، تم خفض توقعات النمو لعام 2024 بسبب تراجع الطلب، مع رفع توقعات النمو لعام 2025 في البرازيل بفضل أعمال التشييد التي تلت الفيضانات.

وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، تتواصل الآثار السلبية والعوامل الهيكلية الداعمة (مثل تعجيل وتيرة إنتاج الهيدروكربونات) للإنتاج النفطي والصراعات الإقليمية على الافاق. ففي المملكة العربية السعودية، تم خفض تنبؤات النمو لعام 2024، ويعكس التعديل في المقام الأول تمديد تخفيضات إنتاج النفط. وكذلك، شهدت توقعات النمو في السودان تخفيضا ملحوظا بسبب اشتداد تداعيات الصراع المستمر على الاقتصاد. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تم تخفيض تنبؤات النمو، وهو ما يعزى أساسا إلى تراجع توقعات النمو بمقدار 2 نقطة مئوية في ظل تراجع مستويات النشاط عن المتوقع خلال الربع الأول من العام الجاري.

التضخم الأساسي المتتابع

(%، على أساس مقارن من ربع عام إلى آخر، محسوبا على أساس سنوي)

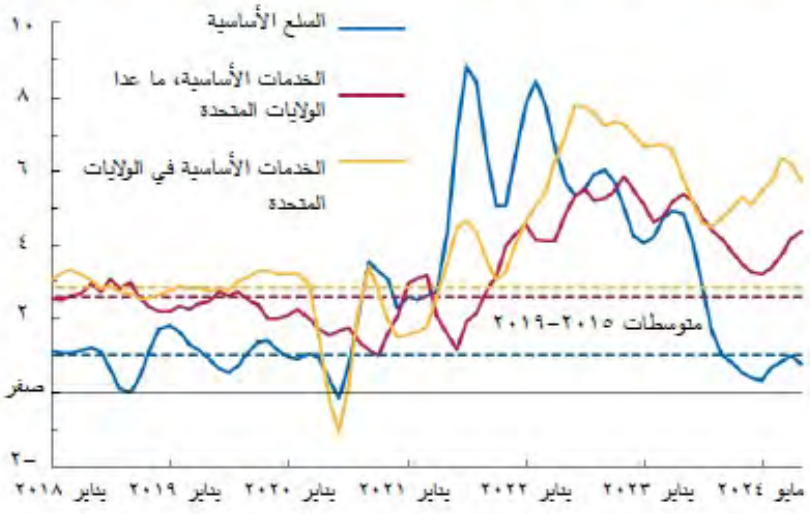

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المجملان يعبران عن المتوسط المرجح بتعادل القوى الشرائية. وتتضمن العينة ١١ اقتصادا متقدما و٩ اقتصادات من مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتمثل جميعها ٥٥٪ تقريبا من الناتج العالمي لعام ٢٠٢١ مرجحا بتعادل القوى الشرائية.

وتتعافى التجارة في الوقت الحالي. فتشير التوقعات إلى تعافي نمو التجارة العالمية سنويا خلال الفترة 2024– 2025 عقب حالة من شبه الكساد عام 2023 ليتسق مجددا مع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومن المتوقع تراجع التحسن الذي شهده الربع الأول من العام الجاري في ظل استمرار التباطؤ في قطاع الصناعة التحويلية. ورغم تنامي القيود المفروضة على التجارة عبر الحدود، وتداعيات ذلك على التجارة بين الكتل المتباعدة جغرافيا وسياسيا، يتوقع أن تظل نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي مستقرة عالميا.

ومن المتوقع أن يتواصل تراجع التضخم العالمي. ففي الاقتصادات المتقدمة، تشير التنبؤات المعدلة إلى تراجع وتيرة إبطاء التضخم خلال عامي 2024 و2025. ويعزى ذلك إلى تضخم أسعار الخدمات، الذي يتوقع حاليا استمراره لفترة أطول، وارتفاع أسعار السلع الأولية.

وبحسب صندوق النقد الدولي يفترض أن يؤدي التباطؤ التدريجي عبر أسواق العمل، إلى جانب التراجع المتوقع في أسعار الطاقة، إلى عودة التضخم الكلي إلى المستوى المستهدف مع نهاية عام 2025. وتشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وتراجعه ببطء أكبر) مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، وإن كان التضخم قد اقترب بالفعل من مستوياته فيما قبل الجائحة عبر وسيط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو ما يرجع جزئيا إلى الهبوط الحالي في أسعار الطاقة.

الغيوم لم تنقشع بعد

لا تزال المخاطر المحيطة بالآفاق متوازنة بوجه عام، كما جاء في عدد إبريل 2024 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي". غير أن هناك بعض المخاطر قريبة المدى التي برزت على السطح، منها احتمالات تجاوز التضخم للتوقعات نتيجة عدم إحراز التقدم المرجو نحو إبطاء معدل تضخم أسعار الخدمات، والضغوط السعرية الناشئة عن التوترات التجارية والجغرافية – السياسية المتجددة. وترتبط مخاطر التضخم المطرد في قطاع الخدمات ارتباطا وثيقا بتحديد الأجور والأسعار على حد سواء، نظرا لاستئثار العمالة بحصة كبيرة من التكاليف في هذا القطاع. فارتفاع نمو الأجور الاسمية، الذي يعزى أحيانا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية بسبب التضخم، إذا اقترن بضعف الإنتاجية، قد يصعب على الشركات الحد من زيادات الأسعار، ولا سيما عندما تكون هوامش الربح متقلصة بالفعل. وقد يؤدي هذا الأمر إلى مزيد من جمود الأجور وتضخم الأسعار. وكذلك، فإن تصاعد التوترات التجارية يمكن أن يسفر عن تنامي المخاطر المحيطة بالتضخم على المدى القصير من خلال زيادة تكلفة السلع المستوردة في مختلف مراحل سلسلة الإمداد. ومن شأن المعوقات فيما تبقى من مسار إبطاء التضخم أن تزعزع العودة إلى استقرار الأسعار في حالة ارتفاع التوقعات قصيرة المدى بصورة حادة نتيجة لبيانات التضخم المخيبة للآمال.

ونتجت عن خطر نمو التضخم زيادة التوقعات بارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة المخاطر الخارجية ومخاطر على المالية العامة والقطاع المالي. وإذا طال أمد ارتفاع سعر صرف الدولار الناتج عن التفاوتات في الأسعار، فذلك من شأنه أن يفضي إلى اضطراب تدفقات رؤوس الأموال وأن يعوق التيسير المزمع للسياسة النقدية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على النمو. أما استمرار الارتفاع في أسعار الفائدة، فيمكن أن يزيد تكاليف الاقتراض ويؤثر على الاستقرار المالي إذا لم يؤد تحسن أوضاع المالية العامة إلى موازنة ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في سياق انخفاض النمو الممكن.

وازدادت أجواء عدم اليقين المحيطة بالسيناريو الأساسي في ظل احتمال حدوث تقلبات كبيرة في السياسة الاقتصادية نتيجة لانتخابات العام الجاري، وما قد تفضي إليه من تداعيات سلبية على بقية العالم. وتترتب على هذه التحولات المحتملة مخاطر نتيجة الإسراف المالي تفضي بدورها إلى تفاقم ديناميكية الدين

وتؤثر سلبا على العائدات طويلة المدى وتسفر عن تصاعد الحماية. ويمكن للتعريفات التجارية، مصحوبة بتنامي السياسات الصناعية في أنحاء العالم، أن تولد تداعيات ضارة عبر الحدود، وأن تثير كذلك الرغبة في الانتقام فتفضي إلى سباق مكلف نحو القاع. وعلى العكس من ذلك، فإن السياسات التي تشجع العمل متعدد الأطراف وتعجيل وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكلية يمكنها أن تزيد المكاسب على جانب الإمدادات وأن تعزز الإنتاجية والنمو، فضلا عن انتقال انعكاساتها الإيجابية في أنحاء العالم.

تعديل توقعات النمو منذ إبريل

(%، الخط المتصل = عدد يوليو ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، الخط المتقطع = عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)

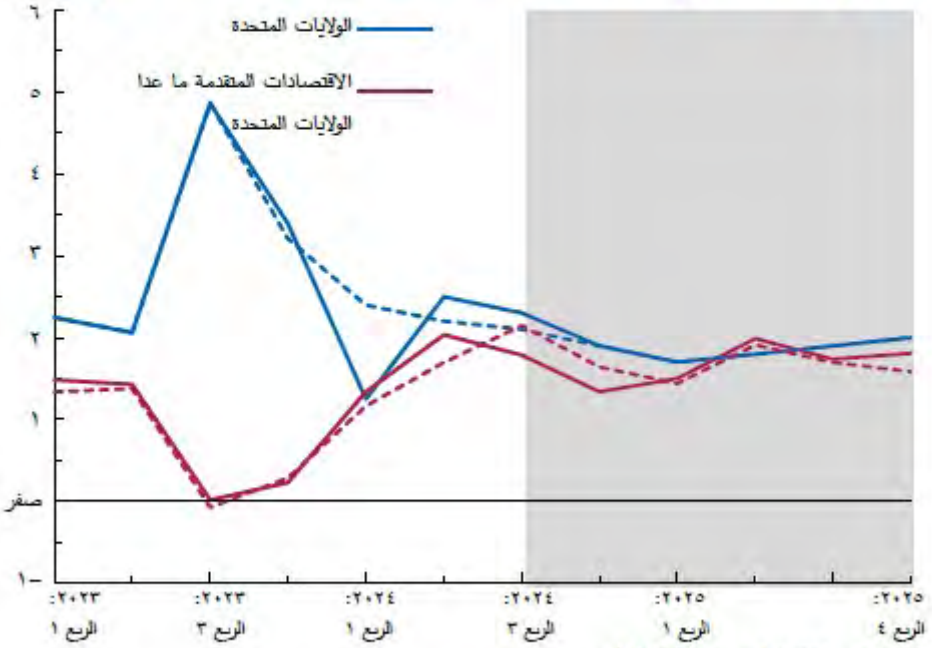

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المناطق المظللة تمثل توقعات. وبيانات الربع الثاني لعام ٢٠٢٤ تمثل تقديرات.

حماية الاقتصاد من الصدمات مستقبلا

متى بدأت فجوات الناتج في الانكماش وانحسر التضخم، سيواجه صناع السياسات مهمتين هما: المثابرة في استعادة استقرار الأسعار ومعالجة موروثات الأزمات الأخيرة، بما فيها تجديد الاحتياطيات الوقائية الضائعة والنهوض بالنمو بشكل دائم. وفي الأجل القريب، سوف يقتضي ذلك الدقة في معايرة مزيج السياسات وتسلسله. وفي البلدان التي شهدت تحقق احتمالات تجاوز التضخم للتوقعات – بما فيها تلك الناشئة من خلال قنوات خارجية – ينبغي أن تحجم البنوك المركزية عن تيسير سياساتها في وقت مبكر للغاية وأن تظل على استعداد لزيادة تشديدها إذا لزم الأمر. وحيث تشير بيانات التضخم بشكل يبعث على التفاؤل إلى عودة استقرار الأسعار بشكل دائم، ينبغي البدء في تيسير السياسة النقدية بالتدريج، وهو ما يتيح المجال في نفس الوقت للضبط اللازم لأوضاع المالية العامة. أما القصور عن تحقيق الأهداف المالية في بعض البلدان خلال العام الماضي، فقد يقتضي اتخاذ موقف أشد كثيرا من المتوخى. ومع ضيق الحيز المتاح للتصرف من خلال المالية العامة، ينبغي الالتزام التام مع دعمه بأطر مالية سليمة وتعبئة الموارد.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، نجد أن التفاوتات التي ظهرت مؤخرا بين السياسات تبرز الحاجة إلى إدارة مخاطر تقلب العملات وتدفقات رأس المال. ونظرا لأن الأساسيات الاقتصادية تظل هي العامل الرئيسي وراء ارتفاع سعر صرف الدولار، تتمثل الاستجابة الملائمة في السماح بتعديل سعر الصرف، مع استخدام السياسة النقدية لإبقاء التضخم قريبا من المستوى المستهدف. وينبغي توخي الحرص في استخدام الاحتياطيات الأجنبية والمحافظة عليها للتعامل مع التفاقم المحتمل للتدفقات الخارجة مستقبلا، تماشيا مع إطار السياسات المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي. وينبغي أن تهدف سياسات السلامة الاحترازية الكلية، قدر الإمكان، إلى تخفيف مواطن الضعف الناجمة عن الانكشافات الكبيرة للديون المقومة بعملات. وبخلاف التحديات قريبة المدى، يجب على صناع السياسات أن يعملوا الآن لتنشيط آفاق النمو المتراجعة على المدى المتوسط.

وتشير الفروق الشاسعة في اتجاهات الانتاجية عبر البلدان منذ الجائحة إلى أن العوامل ليست كلها دورية، كما يتعين اتخاذ إجراءات حاسمة على مستوى السياسات لتعزيز ديناميكية الأعمال والحد من سوء توزيع الموارد للتمكن من كبح مواطن الضعف. ويمكن تخفيف الضغوط الديمغرافية، وهو ما يزيد من مكاسب النمو المحتملة، من خلال زيادة عرض العمالة، ولا سيما عن طريق دمج النساء والمهاجرين بشكل أفضل، مما يسهم في صلابة الاقتصادات المتقدمة.

وعلى الرغم من أن هجرة الشباب والسكان المتعلمين إلى الخارج يمكن أن تؤثر سلبا على بلدان المصدر، فهناك إمكانية لتخفيف التكاليف التي تترتب عليها. فالسياسات التي تساعد على الاستفادة من شبكات المغتربين، وعلى تحقيق أقصى حد من منافع تحويلات العاملين في الخارج، وتوسيع الفرص المتاحة في أسواق العمل المحلية، تشكل جميعا سبلا ممكنة لتحقيق هذا الهدف.

وأخيرا، فإن سوء استخدام السياسات المنغلقة والموجهة نحو الداخل يؤثر بشكل سلبي على القدرة على معالجة التحديات العالمية –مثل تغير المناخ– التي يقوم كل من التعاون متعدد الأطراف والتجارة بدور حيوي فيها. وكذلك فإن هذه السياسات لا تكون كافية في أغلب الأحوال لمعالجة القضايا المحلية، نظرا لما تؤدي إليه من زيادة الضغوط على المالية العامة كما تنطوي على مخاطر زيادة التشوهات مثل سوء توزيع الموارد. ومن ثم، ينبغي لجميع البلدان أن تحد من استخدام التدابير المشوهة للتجارة وأن تسعى بدلا من ذلك إلى تقوية النظام التجاري متعدد الأطراف.

عرض عام لتوقعات *آفاق الاقتصاد العالمي*

(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	على أساس سنوي مقارن					من ربع عام رابع إلى آخر/٢		
			توقعات		الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*/١		توقعات	
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
الناتج العالمي	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,٣	٠,٠	٣,٣	٣,٢	٣,٢
الاقتصادات المتقدمة	٢,٦	١,٧	١,٧	١,٨	٠,٠	١,٧	١,٨	١,٨
الولايات المتحدة	١,٩	٢,٥	٢,٦	١,٩	٠,٠	٣,١	٢,٠	١,٨
منطقة اليورو	٣,٤	٠,٥	٠,٩	١,٥	٠,١	٠,٢	١,٥	١,٥
ألمانيا	١,٨	٠,٢-	٠,٢	١,٣	٠,٠	٠,٢-	٠,٨	١,٧
فرنسا	٢,٦	١,١	٠,٩	١,٣	٠,٢	١,٢	٠,٨	١,٥
إيطاليا	٤,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٩	٠,٠	٠,٧	٠,٥	١,٣
إسبانيا	٥,٨	٢,٥	٢,٤	٢,١	٠,٥	٢,١	٢,٣	٢,١
اليابان	١,٠	١,٩	٠,٧	١,٠	٠,٢-	١,٢	١,٦	٠,٣
المملكة المتحدة	٤,٣	٠,١	٠,٧	١,٥	٠,٢	٠,٢-	١,٥	١,٦
كندا	٣,٨	١,٢	١,٣	٢,٤	٠,١	١,٠	٢,٢	٢,٢
اقتصادات متقدمة أخرى/٣	٢,٧	١,٨	٢,٠	٢,٢	٠,٠	١,٧	١,٩	٢,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,١	٤,٤	٤,٣	٤,٣	٠,١	٤,٧	٤,٣	٤,٤
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٤	٥,٧	٥,٤	٥,١	٠,٢	٥,٩	٥,٣	٥,٠
الصين	٣,٠	٥,٢	٥,٠	٤,٥	٠,٤	٥,٤	٤,٦	٤,٩
الهند/٤	٧,٠	٨,٢	٧,٠	٦,٥	٠,٢	٧,٨	٦,٥	٦,٥
أوروبا الصاعدة والنامية	١,٢	٣,٢	٣,٢	٢,٦	٠,١	٤,١	٢,٣	٣,٧
روسيا	١,٢-	٣,٦	٣,٢	١,٥	٠,٠	٤,٨	١,٨	١,٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٢	٢,٣	١,٩	٢,٧	٠,١-	١,٥	٢,٥	٢,٥
البرازيل	٣,٠	٢,٩	٢,١	٢,٤	٠,١-	٢,٢	٢,٩	٢,٠
المكسيك	٣,٧	٣,٢	٢,٢	١,٦	٠,٢-	٢,٣	٣,٠	١,١
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٥,٤	٢,٠	٢,٤	٤,٠	٠,٤-	٠,٢-	...	...
المملكة العربية السعودية	٧,٥	٠,٨-	١,٧	٤,٧	٠,٩-	١,٣-	٢,٦	٤,٣-
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٠	٣,٤	٣,٧	٤,١	٠,١-	٠,١	...	...
نيجيريا	٣,٣	٢,٩	٣,١	٣,٠	٠,٢-	٠,٠	٣,٣	٢,٧
جنوب إفريقيا	١,٩	٠,٧	٠,٩	١,٢	٠,٠	١,٣	١,٣	٠,٩
للتذكرة								
النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق	٣,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٠,٠	٢,٨	٢,٧	٢,٨
الاتحاد الأوروبي	٣,٧	٠,٦	١,٢	١,٨	٠,١	٠,٥	١,٧	١,٨
مجموعة آسيان-٥/	٥,٥	٤,١	٤,٥	٤,٦	٠,٠	٤,٢	٥,٥	٢,٩
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٥,٤	١,٨	٢,٢	٤,٠	٠,٥-	...	...	...
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٤,٠	٤,٤	٤,٢	٤,٢	٠,١	٤,٧	٤,٣	٤,٤
البلدان النامية منخفضة الدخل	٤,٢	٣,٩	٤,٤	٥,٣	٠,٣-	...	...	...
حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)/٦	٥,٩	٠,٨	٣,١	٣,٤	٠,١	...	...	...
الاقتصادات المتقدمة	٦,٢	٠,١	٢,٥	٢,٨	٠,٣	...	...	...
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٥	٢,٠	٤,٢	٤,٥	٠,١-	...	...	...
أسعار السلع الأولية	٣٩,٢	١٦,٤-	٠,٨	٦,٠-	٣,٣	٤,٤-	٢,٤-	٥,٧-
النفط/٧	٧,٩	٥,٧-	٥,٠	١,٦	٤,٩	٢,٠	٠,٢-	٧,٧	٠,٥
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)	٨,٧	٦,٧	٥,٩	٤,٤	٠,٠	٥,٨	٥,٥	٣,٦
أسعار المستهلكين على مستوى العالم/٨	٧,٣	٤,٦	٢,٧	٢,١	٠,١	٣,١	٢,٥	١,٩
الاقتصادات المتقدمة/٩	٩,٨	٨,٣	٨,٢	٦,٠	٠,١-	٨,٠	٨,٠	٤,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية/٨								

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٢٢ إبريل إلى ٢٠ مايو ٢٠٢٤. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. ومجملات البيانات ربع السنوية معدلة موسميا.

١/ ناتج الفروق من تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وعدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*. وتمثل البلدان التي تم تحديث تنبؤاتها مقارنة بتنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* حوالي ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي مقيما بأوزان تعادل القوى الشرائية.

٢/ بالنسبة للناتج العالمي (اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية)، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ (٨٠٪) من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات مقيما بأوزان تعادل القوى الشرائية.

٣/ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

٤/ بالنسبة للهند، تُعرض البيانات والتوقعات على أساس السنة المالية، علما بأن السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (التي تبدأ في إبريل ٢٠٢٢) مبينة في العمود ٢٠٢٢. وتبلغ توقعات النمو في الهند ٧,٥٪ في عام ٢٠٢٤ و ٦,٥٪ في عام ٢٠٢٥ على أساس السنة التقويمية.

٥/ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

٦/ متوسط بسيط لمعدلات النمو لأحجام الصادرات والواردات (من السلع والخدمات).

٧/ متوسط بسيط لسعر النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، وفاتح دبي، وغرب تكساس الوسيط. وكان المتوسط المفترض لسعر النفط بالدولار الأمريكي للبرميل، بناء على أسواق العقود المستقبلية (في ٢٠ مايو ٢٠٢٤) هو ٨١,٢٦ دولارا في ٢٠٢٤ و٧٦,٣٨ دولارا في ٢٠٢٥.

٨/ باستثناء فنزويلا.

٩/ معدل التضخم المفترض في منطقة اليورو هو ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٤ و٢,١٪ في عام ٢٠٢٥، وفي اليابان ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٤ و٢,٠٪ في عام ٢٠٢٥، وفي الولايات المتحدة ٣,١٪ في عام ٢٠٢٤ و٢,٠٪ في عام ٢٠٢٥.

استمر تزايد أجواء عدم اليقين المحيط بآفاق التضخم فدفع البنوك المركزية فى الاقتصادات المتقدمة الرئيسية إلى توخى مزيد من الحذر إلى حد ما إزاء وتيرة السياسة النقدية، مقارنة بمواقفها فى نهاية الربع الأول من العام. ونتيجة ذلك، خفضت توقعات الأسواق بشأن عدد مرات تخفيض أسعار الفائدة الأساسية عام 2024 (الشكل البيانى 1-1). وجاءت حركة العائدات الأطول أجلا عموما موازية لإعادة تسعير مسارات السياسة. غير أن العائدات متوسطة وطويلة الأجل في الولايات المتحدة ظلت كما هي، على أساس صاف، منذ شهر إبريل.

على مدار هذه الفترة، شهدت تلك العائدات نوبات عابرة من الضغوط الرافعة التي جاءت من خلال تحركات أسعار الفائدة الحقيقية، وهو ما يرجع في أحد جوانبه إلى التقلبات في الطلب على أوراق الخزانة نظرا للتحولات الهيكلية في قاعدة المستثمرين في سوق أوراق الخزانة. ومع هذا، فإنّ درجة عدم اليقين المحيط بمسار أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل في الولايات المتحدة التي تقاس بمستوى علاوة المخاطر العائد الحقيقى لا تزال مرتفعة مقارنة بالمتوسط التاريخي. وأدت تطورات أسعار الفائدة كذلك إلى تقلب سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل عملات الاقتصادات المتقدمة الرئيسية منذ شهر إبريل. واستمرت الضغوط الخافضة لسعر الين اليابانى مقابل الدولار على مدار هذه الفترة، والتى اتسمت بتحركات مفرطة لسعر هذه العملة وما أعقبها من تدخلات السلطات في السوق.

وظلت اقتصادات الأسواق الصاعدة متمتعة بالصلابة عموما، برغم اختلاف أداء عملات هذه الأسواق بشكل ما. وبوجه عام، ظلت عملات الأسواق الصاعدة خاضعة لضغوط خافضة لأسعارها. وفضلا على ذلك، شهدت الأسواق الصاعدة تدفقات من رؤوس الأموال الخارجة الصافية منذ إبريل، بينما أبدت بعض الحساسية تجاه تغير التوقعات بشأن مسار السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وحتى مع تباطؤ حركة اصدار السندات السيادية الدولية، أقدم عدد قليل من الأسواق الواعدة على التمويل المسبق لعمليات سداد القيمة المستحقة خلال الربع التالي.

ورغم ارتفاع تكاليف التمويل وذلك بهدف الحد من مخاطر إعادة التمويل، فقد ازدادت الأصول الخطرة من مستوياتها التي كانت مرتفعة بالفعل خلال الربع الأول من العام، مدفوعة جزئيا بالشركات التي اتسمت بالصلابة. وأدت قوة أرباح الشركات إلى ارتفاع تقييمات حصص الملكية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، نظرا للارتفاعات المفاجئة في المكاسب التي حققتها الشركات العاملة في معظم الأسواق الصاعدة الرئيسية.

بوجه عام، فقد ساعدت تقييمات الشركات القوية فى الحفاظ على الأوضاع المالية التيسيرية (الشكل البيانى 1-2). غير أن بطء وتيرة تيسير السياسات في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى، في ظل استمرار عدم اليقين المحيط بالآفاق الاقتصادية العالمية، يمكن أن يسفر عن تفاقم حالة تقلب الأسواق المالية وأن يتعارض مع هذه التقييمات. وإضافة إلى ذلك، قد تتعرض عملات الأسواق الصاعدة لمزيد من الضغوط مع ضيق فروق أسعار الفائدة مقارنة بالولايات المتحدة.

مؤشر الأوضاع المالية

(عدد الانحرافات المعيارية عن الوسط الحسابي)

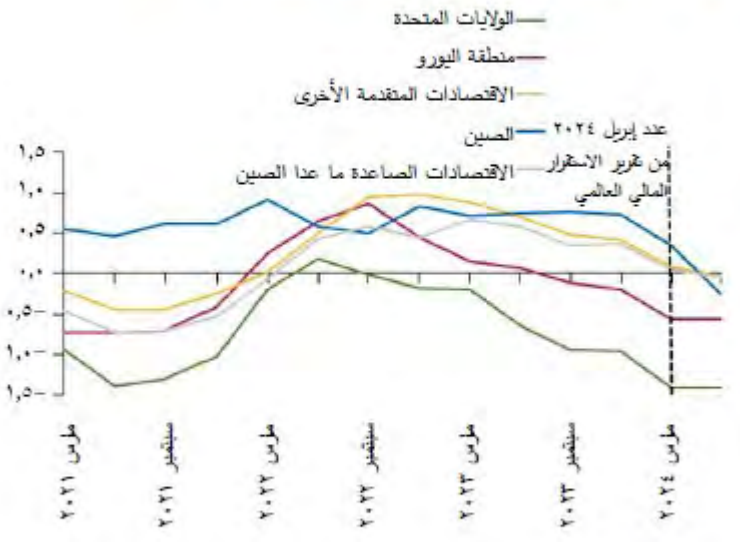

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومصادر البيانات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في اقتصادات مُختارة

(التغير %)

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي/١ ٢٠٢٤	الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي/١ ٢٠٢٥
الأرجنتين	٥,٠	١,٦-	٣,٥-	٥,٠	٠,٧-	٠,٠
أستراليا	٣,٩	٢,٠	١,٤	٢,٠	٠,١-	٠,٠
البرازيل	٣,٠	٢,٩	٢,١	٢,٤	٠,١-	٠,٣
كندا	٣,٨	١,٢	١,٣	٢,٤	٠,١	٠,١
الصين	٣,٠	٥,٢	٥,٠	٤,٥	٠,٤	٠,٤
مصر ٢/	٦,٧	٣,٨	٢,٧	٤,١	٠,٣-	٠,٣-
فرنسا	٢,٦	١,١	٠,٩	١,٣	٠,٢	٠,١-
ألمانيا	١,٨	٠,٢-	٠,٢	١,٣	٠,٠	٠,٠
الهند/٢	٧,٠	٨,٢	٧,٠	٦,٥	٠,٢	٠,٠
إندونيسيا	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٥,١	٠,٠	٠,٠
إيران ٢/	٣,٨	٤,٦	٣,٣	٣,١	٠,٠	٠,٠
إيطاليا	٤,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٩	٠,٠	٠,٢
اليابان	١,٠	١,٩	٠,٧	١,٠	٠,٢-	٠,٠
كازاخستان	٣,٣	٥,١	٣,٥	٤,٦	٠,٤	١,٠-
كوريا	٢,٦	١,٤	٢,٥	٢,٢	٠,٢	٠,١-
ماليزيا	٨,٩	٣,٦	٤,٤	٤,٤	٠,٠	٠,٠
المكسيك	٣,٧	٣,٢	٢,٢	١,٦	٠,٢-	٠,٢
هولندا	٤,٣	٠,١	٠,٧	١,٥	٠,١	٠,٢
نيجيريا	٣,٣	٢,٩	٣,١	٣,٠	٠,٢-	٠,٠
باكستان ٢/	٦,٢	٠,٢-	٢,٠	٣,٥	٠,٠	٠,٠
الفلبين	٧,٦	٥,٥	٦,٠	٦,٢	٠,٢-	٠,٠
بولندا	٥,٦	٠,٢	٣,١	٣,٥	٠,٠	٠,٠
روسيا	١,٢-	٣,٦	٣,٢	١,٥	٠,٠	٠,٣-
المملكة العربية السعودية	٧,٥	٠,٨-	١,٧	٤,٧	٠,٩-	١,٣-
جنوب إفريقيا	١,٩	٠,٧	٠,٩	١,٢	٠,٠	٠,٠
إسبانيا	٥,٨	٢,٥	٢,٤	٢,١	٠,٠	٠,٥
تايلند	٢,٥	١,٩	٢,٩	٣,١	٠,٢	٠,٢
تركيا	٥,٥	٤,٥	٣,٦	٢,٧	٠,٥	٠,٥-
المملكة المتحدة	٤,٣	٠,١	٠,٧	١,٥	٠,٢	٠,٠
الولايات المتحدة	١,٩	٢,٥	٢,٦	١,٩	٠,١-	٠,٠

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الاقتصادات المختارة بنحو ٤٨٣ من الناتج العالمي.

١/ تأتي الفروق من تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وعدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٢/ تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية.

جغرافيا الخدمات - نموذج المغرب:
التحديات والفرص المستقبلية

في عالم يتسارع فيه التغيير، يزداد دور الخدمات في تشكيل اقتصاديات الدول وتحديد مسارها نحو التقدم والازدهار. فلم تعد السلع الملموسة هي المحرك الرئيسي للنمو، بل أصبحت الخدمات، بكل تنوعها وتفردها، تشكل قلب الاقتصاديات الحديثة. ولذا، برزت "جغرافيا الخدمات" كفرع هام من فروع الجغرافيا الاقتصادية، تهدف إلى دراسة توزيع وتنظيم وتطور أنشطة الخدمات في مختلف أنحاء العالم.

يُسلط هذا المقال الضوء على "جغرافيا الخدمات"، ذلك المجال المُهم من الجغرافيا الاقتصادية الذي يهتم بدراسة توزيع الخدمات حول العالم، وخصائصها المكانية، وتأثيرها على التنمية والتخطيط الإقليمي. في القسم الأول، سنُعرّف مفهوم الخدمات ونُناقش خصائصها العامة، ونُقدم لمحة عن توزيعها حول العالم، مُركزين على العوامل المؤثرة على هذا التوزيع. في القسم الثاني، سنُخصص اهتمامنا بجغرافيا الخدمات في المغرب، مُحللين توزيع وتنوع الخدمات في مختلف أنحاء البلاد، ونُناقش التحديات والفرص التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

نهدف من خلال هذا المقال إلى فهم أفضل لدور الخدمات في الاقتصاد والمجتمع، ودراسة العوامل التي تُشكل توزيعها المكاني، ونُسلط الضوء على أهمية جغرافية الخدمات في التخطيط الإقليمي والتنمية المستدامة.

I. تعريف الخدمات وتوزيعها حول العالم

للإحاطة بمفهوم الخدمات وتوزيعها حول العالم، يجب علينا أولًا تسليط الضوء على خصائص الخدمات، تصنيفها وأهميتها.

الخدمات، التي تشمل قطاعات متنوعة مثل الرعاية الصحية، التعليم، المالية، والتكنولوجيا، تُعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد العالمي، متجاوزة في أهميتها قطاعات التصنيع التقليدية في العديد من الدول. هذه الخدمات لا تعمل في فراغ؛ بل تتأثر بشكل كبير

بالعوامل الجغرافية، السياسية، والاقتصادية التي تحدد كيفية توفرها وجودتها في مختلف أنحاء العالم.

1. تعريف الخدمات، خصائصها وتصنيفها:

تعريف عام:

الخدمات هي **نشاط اقتصادي** لا ينتج سلعة مادية ملموسة، بل يقدم **منفعة غير مادية** للمستهلك. تشمل الخدمات نطاقًا واسعًا من الأنشطة، مثل:

- **خدمات شخصية:** كخدمات التنظيف، والرعاية الصحية، والتعليم.
- **خدمات تجارية:** كخدمات النقل، والتأمين، والخدمات المصرفية.
- **خدمات حكومية:** كخدمات الأمن، والعدالة، والإدارة العامة.

خصائص الخدمات:

- **غير ملموسة:** لا يمكن لمسها أو تذوقها أو شمّها أو رؤيتها قبل الشراء.
- **غير قابلة للتخزين:** تُستهلك الخدمات في نفس وقت إنتاجها، ولا يمكن تخزينها.
- **التقلب:** تختلف جودة الخدمات اعتمادًا على مقدم الخدمة وظروف تقديمها.
- **عدم الفصل:** لا يمكن فصل عملية الإنتاج عن الاستهلاك في الخدمات.
- **التلف:** تتلاشى الخدمات فور تقديمها.
- **التفاوت في الجودة:** تختلف جودة الخدمات بشكل كبير اعتمادًا على مقدم الخدمة ومهاراته وخبرته.

تصنيفات الخدمات المختلفة:

- **حسب القطاع:**
  - **خدمات عامة:** تقدمها الحكومة، مثل: التعليم، والصحة، والنقل.
  - **خدمات خاصة:** تقدمها الشركات، مثل: الخدمات المصرفية، والاتصالات، والسياحة.
- **حسب الغرض:**
  - **خدمات إنتاجية:** تدعم عملية الإنتاج، مثل: خدمات النقل والتخزين.
  - **خدمات استهلاكية:** تلبي احتياجات المستهلكين، مثل: خدمات الترفيه، والتعليم.
  - **خدمات اجتماعية:** تقدمها المنظمات غير الحكومية، مثل: خدمات رعاية المسنين، ورعاية الأطفال.
- **حسب طريقة التقديم:**
  - **خدمات تقليدية:** تقدم وجهًا لوجه، مثل: خدمات التنظيف، وخدمات الإصلاح.
  - **خدمات حديثة:** تقدم عبر الإنترنت أو من خلال التطبيقات، مثل: خدمات الحجز الفندقي، وخدمات توصيل الطعام.

أهمية الخدمات:

- **محرك النمو الاقتصادي:** يُعد قطاع الخدمات من أهم محركات النمو الاقتصادي في العالم، حيث يُساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل لعدد كبير من الأشخاص.
- **تحسين مستوى المعيشة:** تُساهم الخدمات في تحسين مستوى معيشة الناس من خلال توفير احتياجاتهم الأساسية والضرورية، مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية والنقل.
- **تطوير المجتمع:** تُساهم الخدمات في تطوير المجتمع من خلال توفير فرص التعليم والتدريب المهني، ودعم الابتكار والإبداع، وتعزيز التنمية المستدامة.

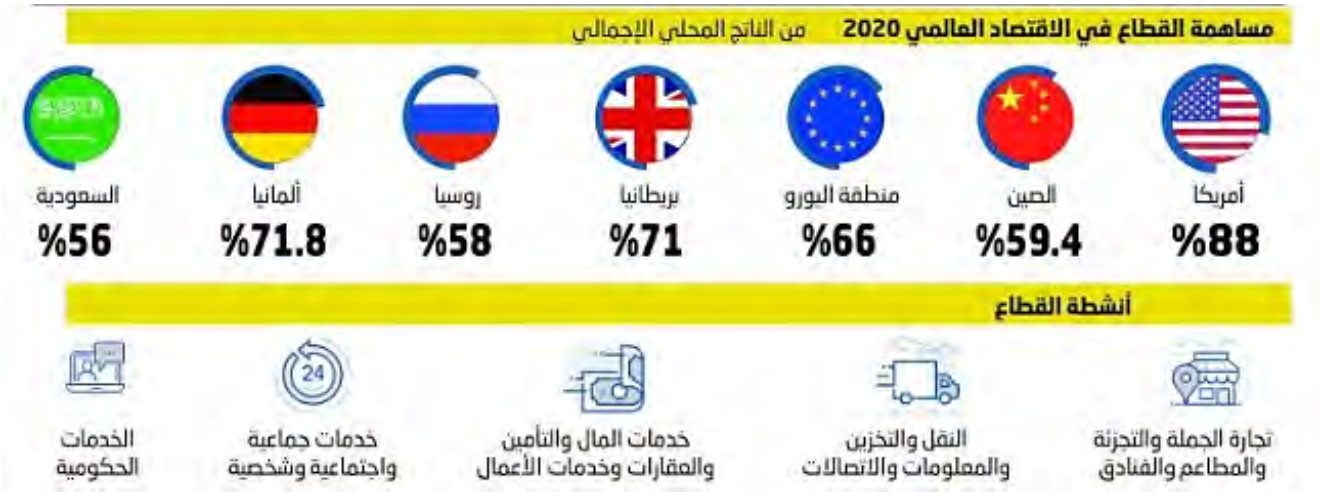

2. توزيع قطاع الخدمات حول العالم:

يشير توزيع الخدمات إلى كيفية توافر هذه الخدمات والوصول إليها في مختلف المناطق والدول. قد تكون الخدمات التعليمية والصحية أكثر تقدمًا وتوافراً في الدول المتقدمة بالمقارنة بالدول النامية، مما يُظهر التباين الكبير في جودة الحياة والفرص المتاحة للسكان. من هنا، تظهر أهمية دراسة جغرافيا الخدمات لفهم التحديات التي تواجهها المجتمعات المختلفة ولتطوير استراتيجيات ملائمة لتحسين التوزيع والنفاذ إلى هذه الخدمات الأساسية. في هذا السياق، يسعى هذا القسم من المقال لاستكشاف الأسس التي تحكم توزيع الخدمات عالميًا، وكيف يمكن للتحليل الجغرافي أن يقدم رؤى حاسمة لمواجهة الفجوات وتعزيز التكافؤ في توفر الخدمات.

لفهم التوزيع الجغرافي للخدمات حول العالم، من الضروري التطرق إلى عدة جوانب تُبرز الفروقات بين الدول المتقدمة والنامية والعوامل التي تؤثر على هذا التوزيع. يمكن تناول هذه المواضيع ضمن ثلاثة محاور رئيسية:

التركيز الجغرافي للخدمات في الدول المتقدمة:

تشهد الخدمات في الدول المتقدمة تركيزاً جغرافياً ملحوظاً، حيث تتمركز الخدمات الأساسية والمتقدمة، مثل التكنولوجيا المتطورة والرعاية الصحية المتخصصة، في المراكز الحضرية الكبرى. هذا التركيز يُعزى إلى عدة عوامل، بما في ذلك النمو الاقتصادي الكبير، البنية التحتية المتطورة، وتوافر رأس المال البشري والمالي.

نتيجة لهذا، تتمتع هذه المناطق بمستوى عالٍ من الخدمات التي تدعم أنماط حياة متقدمة واقتصاديات معرفية حيث تُشكل الخدمات ما بين 70% إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول المتقدمة يُعزى ذلك إلى أسباب متعددة، منها:

- **ارتفاع مستوى الدخل:** يؤدي ارتفاع مستوى الدخل إلى زيادة الطلب على الخدمات، خاصةً تلك ذات القيمة المضافة العالية مثل خدمات التعليم والصحة والترفيه.
- **التقدم التكنولوجي:** ساهم التقدم التكنولوجي في ظهور خدمات جديدة، ورفع كفاءة الخدمات الموجودة، ممّا أدى إلى ازدياد الطلب عليها.
- **تحول التركيب الاقتصادي:** شهدت الدول المتقدمة تحولاً في التركيب الاقتصادي من الاعتماد على القطاع الصناعي إلى الاعتماد على قطاع الخدمات.

صعود الخدمات في الدول النامية:

تشهد الدول النامية تحولاً متزايداً نحو اقتصاد الخدمات، خاصة في القطاعات مثل السياحة، التعليم، والرعاية الصحية. يُعتبر هذا الصعود جزءاً من استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. على الرغم من التحديات مثل نقص البنية التحتية والتمويل، فإن التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهل انتشار الخدمات ويحسن الوصول

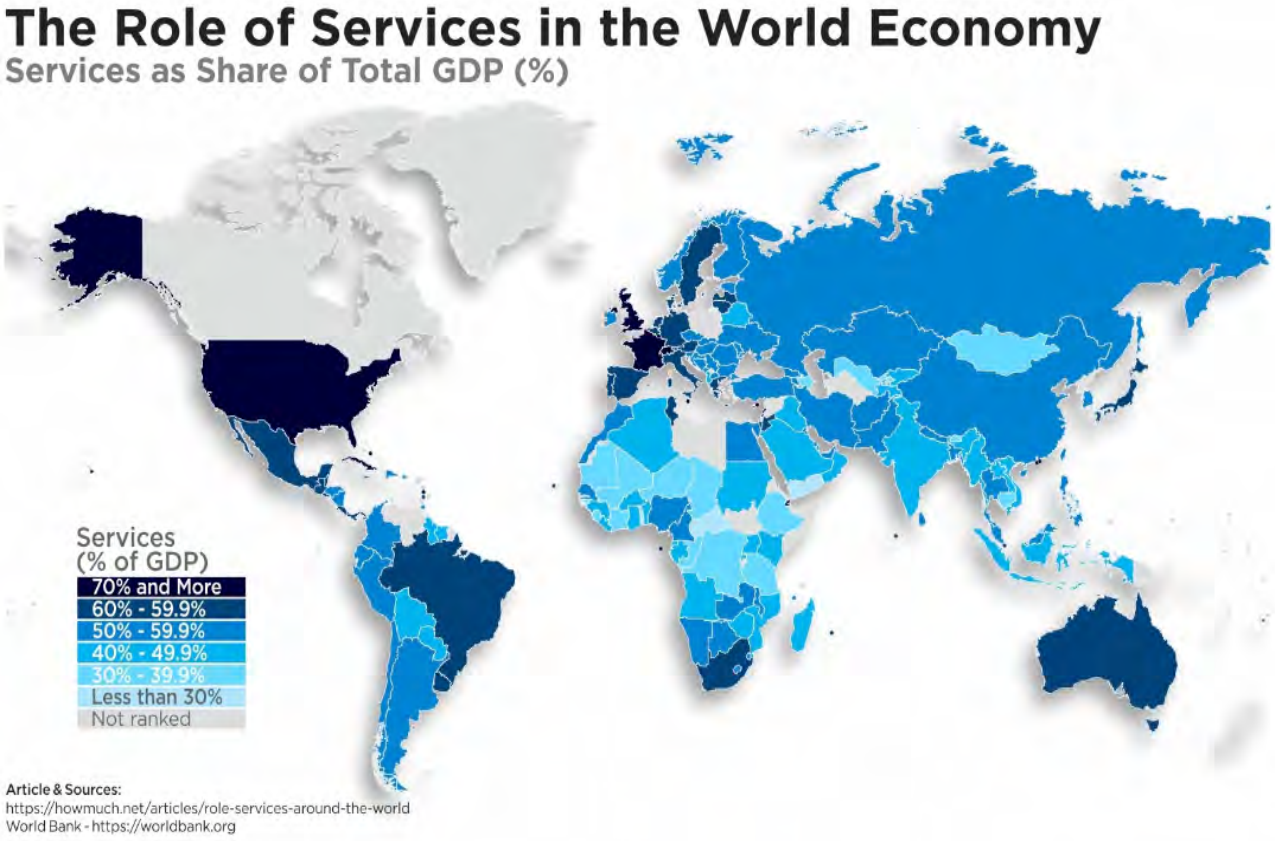

إليها حتى في المناطق الأكثر نأياً. تُشكل الخدمات حاليًا ما بين 50% إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول النامية ويُعزى ذلك إلى أسباب متعددة، منها:

- **النمو الاقتصادي:** ساهم النمو الاقتصادي في الدول النامية في زيادة الطلب على الخدمات، خاصةً مع ارتفاع مستوى المعيشة.
- **التوسع الحضري:** أدى التوسع الحضري إلى ازدياد الطلب على خدمات مثل النقل والمواصلات والسكن.
- **السياسات الحكومية:** تشجع العديد من الدول النامية قطاع الخدمات من خلال تقديم الحوافز والامتيازات للمستثمرين.

العوامل المؤثرة على توزيع الخدمات:

تؤثر العديد من العوامل على كيفية توزيع الخدمات حول العالم. تشمل هذه العوامل الجغرافيا، السياسة، الاقتصاد، والثقافة. تحدد الجغرافيا الإمكانيات الطبيعية للمناطق وسهولة الوصول، بينما تؤثر السياسات الحكومية في تنظيم وتمويل الخدمات. يحدد الاقتصاد القدرة على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات، وأخيراً، تلعب الثقافة دوراً في تحديد الطلب على أنواع معينة من الخدمات وكيفية تقديمها.

- **العوامل الاقتصادية:**
  - مستوى الدخل: يرتبط مستوى دخل الفرد ارتباطًا مباشراً بطلب الخدمات.
  - الهيكل الاقتصادي: تميل الدول ذات الهيكل الاقتصادي المتنوع إلى امتلاك قطاع خدمات أكبر.
- **العوامل الاجتماعية:**
  - مستوى التعليم: يُساهم التعليم في زيادة الطلب على الخدمات عالية القيمة.
  - التركيبة السكانية: يُساهم ارتفاع نسبة الشباب في زيادة الطلب على الخدمات.

- **العوامل السياسية:**
  - الاستقرار السياسي: يُشجع الاستقرار السياسي على الاستثمار في قطاع الخدمات.
  - السياسات الحكومية: يمكن للحكومات أن تؤثر على توزيع الخدمات من خلال سياساتها، مثل سياسات التجارة والاستثمار.

- **العوامل التكنولوجية:**
  - التقدم التكنولوجي: يُساهم التقدم التكنولوجي في ظهور خدمات جديدة، ويُسهل تقديم الخدمات الموجودة.
  - الوصول إلى الإنترنت: يُتيح الوصول إلى الإنترنت فرصًا جديدة لنمو الخدمات، مثل خدمات التجارة الإلكترونية والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

يوفر فهم هذه المحاور بصيرة عميقة حول التحديات والفرص المرتبطة بتوزيع الخدمات عالمياً، ويسلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات مبتكرة لتحسين الوصول والجودة في مختلف السياقات الجغرافية والاقتصادية.

II. جغرافيا الخدمات بالمغرب

تعكس جغرافيا الخدمات في المغرب تفاعلاً مثيراً للاهتمام بين التقاليد التاريخية والتحديث العصري. يُشكل قطاع الخدمات ما يقارب 60% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، مما يجعله المحرك الرئيسي للاقتصاد ويُساهم في توفير فرص عمل لأكثر من ثلثي القوى العاملة في المغرب.

1. أنواع الخدمات في المغرب وتوزيعها الجغرافي:

يقدم المغرب، بموقعه الجغرافي الفريد وتنوعه الثقافي والاقتصادي، مجموعة واسعة من الخدمات التي تلبي حاجات سكانه وتعزز من جاذبيته الاقتصادية. في هذا السياق، يمكن تصنيف الخدمات المغربية إلى عدة فئات رئيسية تشمل الخدمات العامة، الخدمات المالية، الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، والخدمات السياحية. كل فئة من هذه الفئات تلعب دوراً مهماً في دعم التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة السكان.

تعتبر الخدمات العامة في المغرب، مثل النقل والاتصالات، حجر الزاوية في دعم الأنشطة اليومية والاقتصادية للمواطنين. القطاع المالي، بدوره، يتميز بتنوعه ما بين البنوك التقليدية والإسلامية

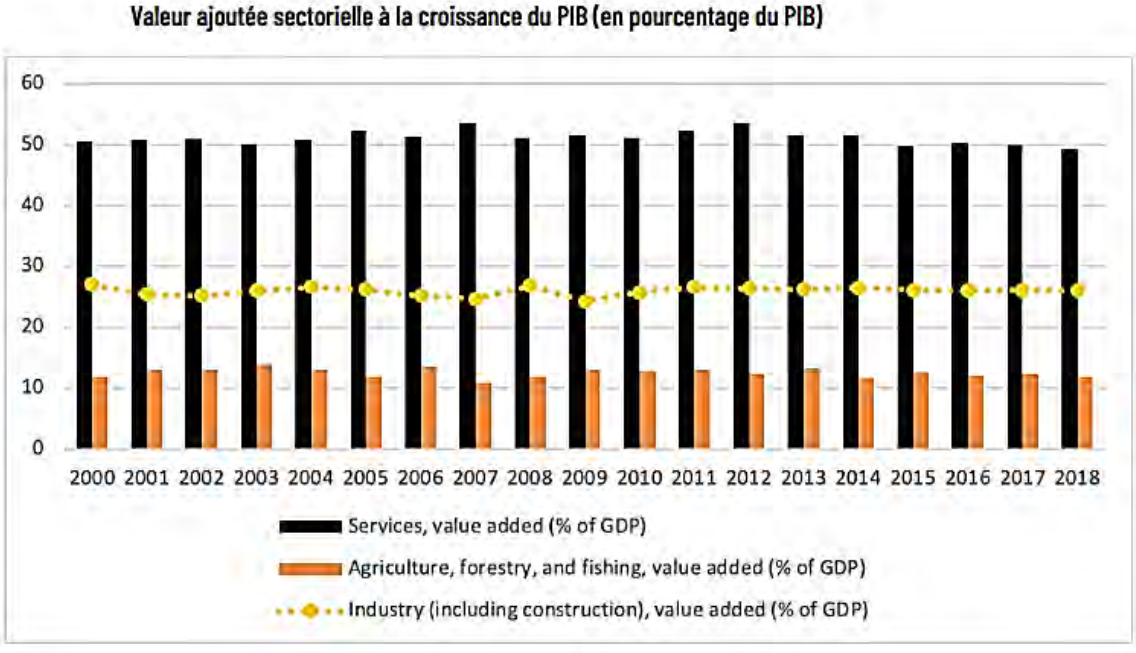

«**فرص نمو قطاع الخدمات في المغرب**» تأليف: فاطمة الزهراء بنعبد الله (2022).

وشركات التأمين، مما يوفر خدمات مالية متكاملة تساهم في تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، تبرز الخدمات التعليمية كعنصر حيوي في رفع كفاءة القوى العاملة وتحقيق التطور الفكري والمهني للأجيال القادمة. الخدمات الصحية، والتي شهدت تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة، تسعى لتقديم رعاية صحية شاملة ومتاحة لجميع فئات الشعب. أخيراً، تُعد الخدمات السياحية ركناً رئيسياً في اقتصاد المغرب، حيث تجذب المواقع التاريخية والطبيعية المتنوعة ملايين الزوار سنوياً. بذلك تتوزع أنواع الخدمات في المغرب كالتالي:

- **السياحة:** تُعد من أهم القطاعات الخدمية في المغرب، حيث تُساهم بأكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي. يجذب المغرب سنويًا ملايين السياح من مختلف أنحاء العالم، ممّا يُساهم في تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل.
- **الخدمات المالية:** تُقدم البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار في المغرب مجموعة واسعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات. تلعب الخدمات المالية دوراً هامًا في تمويل الاقتصاد ودعم النمو.
- **خدمات النقل:** يوفر المغرب شبكة واسعة من خدمات النقل تشمل النقل الجوي والبري والبحري. تُساهم خدمات النقل في ربط مختلف مناطق المغرب ببعضها البعض، وتسهيل حركة التجارة والأفراد.
- **خدمات الاتصالات:** يتمتع المغرب بشبكة اتصالات حديثة تُوفر خدمات الهاتف المحمول والإنترنت للمستهلكين والشركات. تُساهم خدمات الاتصالات في تعزيز التواصل وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية.
- **خدمات التعليم:** يقدم المغرب نظامًا تعليميًا متطوراً يتضمن مدارس ابتدائية وثانوية وجامعات. تلعب خدمات التعليم دوراً هامًا في تنمية الموارد البشرية وتطوير المهارات اللازمة للنمو الاقتصادي.

نتيجة لذاك، تتركز الخدمات في المغرب بشكل رئيسي في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء، مراكش، وفاس، حيث توجد أكبر تجمعات للسكان والنشاط الاقتصادي. يعود هذا التركيز إلى عدة عوامل، منها:

- **البنية التحتية:** تتمتع المدن الكبرى ببنية تحتية متقدمة تسهل تقديم الخدمات بكفاءة عالية.
- **الطلب:** يوجد طلب أكبر على الخدمات في المناطق الحضرية نظراً لوجود عدد أكبر من المستهلكين والشركات.
- **وجود الشركات:** تفضل الشركات العالمية والمحلية العمل في المدن الكبرى حيث البيئة الأعمال مواتية ومرنة.

في المقابل، تعاني المناطق الريفية من نقص في الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والاتصالات، ويعزى ذلك إلى:

- **صعوبة الوصول:** يجعل ضعف البنية التحتية من الصعب الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق الريفية.
- **قلة الطلب:** يكون الطلب على الخدمات أقل في الريف بسبب عدد المستهلكين والشركات الأقل.

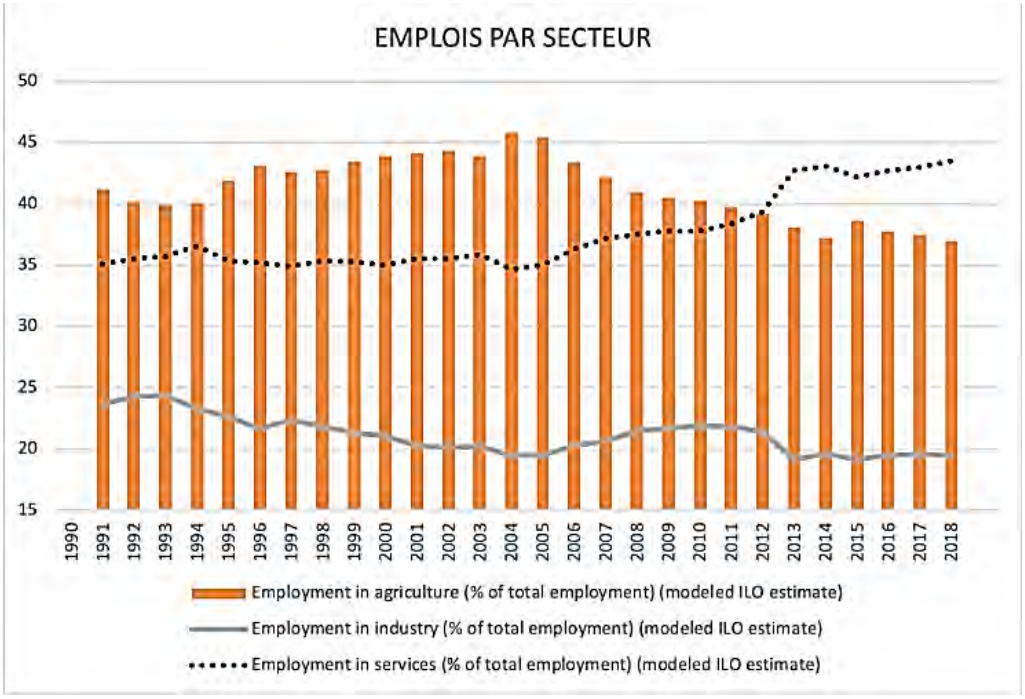

• **نقص الاستثمار**: هناك قلة في الاستثمارات الموجهة لتطوير البنية التحتية والخدمات في المناطق الريفية.

يتأثر توزيع الخدمات في المغرب بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، والجغرافية. اقتصاديًا، يؤثر مستوى الدخل والنمو الاقتصادي بشكل مباشر على قدرة الأفراد والشركات على الاستفادة من الخدمات، بينما يلعب الاستثمار الأجنبي والسياسات الاقتصادية دوراً مهمًا في تحفيز تطور هذا القطاع. من الناحية الاجتماعية، يؤثر مستوى التعليم، التركيبة السكانية، والثقافة على الطلب على خدمات معينة، ويسهم المجتمع المدني بشكل فعال في المطالبة بتحسين الخدمات وتوفيرها بشكل عادل.

أما العوامل السياسية مثل الاستقرار السياسي، الأنظمة القانونية،

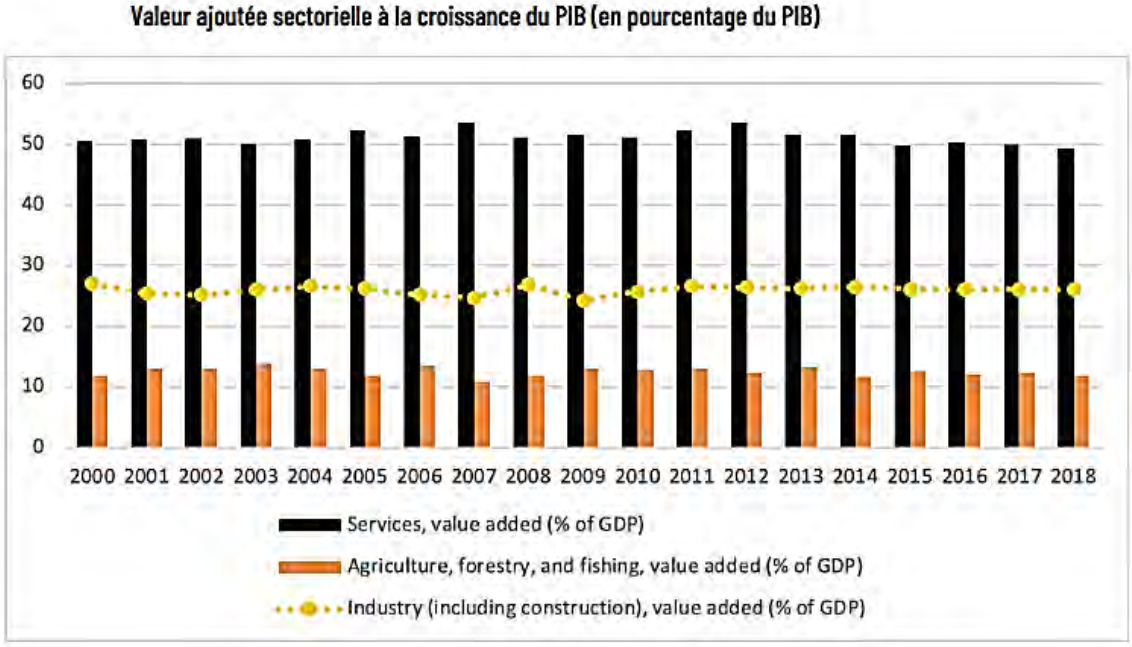

والسياسات الحكومية فهي تحدد كيفية توزيع وجودة الخدمات المتاحة بينما يعزز التطور التكنولوجي والوصول إلى الإنترنت والبنية التحتية التكنولوجية من كفاءة وتوافر الخدمات. أخيراً، يحدد الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، والمناخ إمكانيات تطوير وتوزيع الخدمات في مناطق مختلفة من المغرب، مما يؤكد على تأثير هذه العوامل المتداخلة في شكل جغرافيا الخدمات بالبلاد.

2. التحديات والفرص المستقبلية

يواجه قطاع الخدمات في المغرب مجموعة من التحديات التي تحتاج إلى معالجة لضمان استمرار نموه وتطوره، لكن في الوقت ذاته يوفر القطاع العديد من الفرص المستقبلية التي يمكن أن تعزز من تنميته. فيما يلي استعراض لهذه التحديات والفرص المستقبلية:

التحديات التي تواجه قطاع الخدمات في المغرب:

- **التفاوتات الجغرافية:** لا تزال الخدمات متمركزة بشكل كبير في المدن الكبرى، بينما تُعاني المناطق الريفية من نقص في الخدمات الأساسية. يُشكل هذا التفاوت تحديًا كبيراً لتنمية شاملة ومستدامة في المغرب.
- **جودة الخدمات:** تُعاني بعض الخدمات، خاصة في القطاع العام، من نقص في الجودة والكفاءة. يُؤدي ذلك إلى إحباط المستهلكين وتراجع ثقتهم بالخدمات المقدمة.
- **الموارد البشرية:** يُعاني القطاع من نقص في الموارد البشرية المؤهلة، خاصة في المجالات المتقدمة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يُشكل ذلك تحديًا لنمو القطاع وتنافسيته.
- **المنافسة العالمية:** يُواجه قطاع الخدمات في المغرب منافسة قوية من الدول الأخرى، خاصة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق. يتطلب ذلك من المغرب تحسين جودة خدماته وزيادة كفاءتها للحفاظ على قدرتها التنافسية.

Nombre d'emploi moyen par secteur d'activité en % d'emploi total

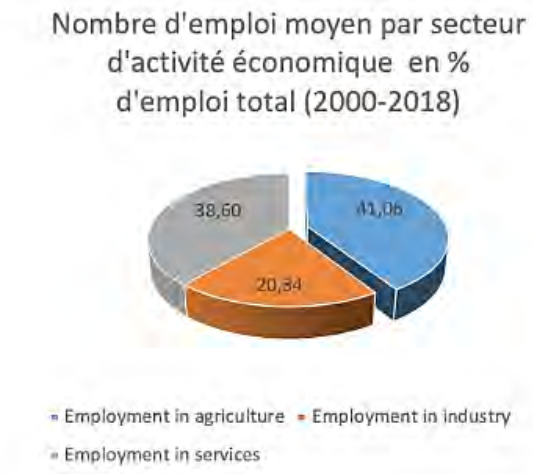

Source : à partir des données de WDI, 2019.

- **البيروقراطية:** تُشكل البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية عائقًا أمام الاستثمار في قطاع الخدمات وتطويره مما يستلزم تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات.

الفرص المستقبلية لنمو قطاع الخدمات:

- **النمو الاقتصادي:** يُتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في المغرب، ممّا يُؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات، هذا يُشكل فرصة كبيرة لنمو القطاع وتوسيع نطاقه.
- **التطور التكنولوجي:** يُتيح التطور التكنولوجي فرصًا جديدة لنمو قطاع الخدمات، من خلال ظهور خدمات جديدة مثل التجارة الإلكترونية والخدمات المالية عبر الإنترنت مما يستدعي الاستثمار

في البنية التحتية الرقمية وتطوير مهارات القوى العاملة للاستفادة من هذه الفرص.

• **السياحة:** يُعد المغرب وجهة سياحية مميزة، ممّا يُتيح فرصًا كبيرة لنمو قطاع الخدمات السياحية بفضل تحسين جودة الخدمات السياحية وتنويع عروضها لجذب المزيد من السياح.

• **الاستثمار الأجنبي:** يُشكل الاستثمار الأجنبي مصدراً مهمًا لنمو قطاع الخدمات خصوصا مع تحسين بيئة الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

• **التكامل الإقليمي:** يُمكن لدمج المغرب في التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي أن يُتيح فرصًا جديدة لنمو قطاع الخدمات من خلال توسيع نطاق السوق وزيادة الطلب على الخدمات.

ختامًا، تُظهر هذه المقالة أن "جغرافيا الخدمات" تعد مفهومًا ديناميكيًا ومعقدًا يساهم بشكل كبير في فهم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية عبر العالم. في الدول المتقدمة، تشكل الخدمات جزءًا لا يتجزأ من الناتج الإجمالي المحلي، بينما تعكس الدول النامية اتجاهًا نحو تزايد أهمية الخدمات في اقتصاداتها. يواجه المغرب، كنموذج للدول النامية، عدة تحديات تتضمن التفاوتات في توزيع الخدمات، نقص الجودة في بعض القطاعات، والافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى التحديات الناتجة عن المنافسة العالمية والبيروقراطية المحلية. من ناحية الفرص، يمكن للمغرب أن يستفيد من التقدم التكنولوجي والرقمنة لتحسين تقديم الخدمات وتوسيع نطاق الوصول إليها في المناطق المختلفة، فضلاً عن تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم. لذا، فإن الفهم العميق لجغرافيا الخدمات يُعد أساسيًا لصياغة سياسات فعّالة تُمكّن الدول من استغلال قدراتها الخدمية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين.

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

الاقتصاد الألماني:
تراجع مناخ الاعمال وانخفاض الإنتاج الصناعي

أظهر تقرير صادر عن الغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة، تراجع مناخ الاعمال للشركات في ألمانيا خلال شهر يوليو 2024، بشكل ملحوظ حيث انخفض مؤشر ifo إلى 87 نقطة بعد ان كان عند مستوى 88.6 نقطة في يونيو الماضي. ويعود السبب الرئيسي في هذا التراجع الى ان الشركات كانت أقل رضا عن مستوى الأعمال الحالي، بالإضافة الى زيادة الشكوك وحالة عدم الثقة في مستوى الاعمال المتوقع خلال الأشهر القادمة. ويؤشر كل ذلك الى ازدياد الصعوبات التي يواجها الاقتصاد الألماني في الوقت الحاضر.

وبحسب التقرير الصادر عن الغرفة انخفض مؤشر مناخ الأعمال في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ في شهر يوليو حيث تراجع المؤشر الى مستوى (– 14.1 نقطة) بعد ان كان عند مستوى (9.3– نقطة) في يونيو الماضي، وكان السبب في هذا الانخفاض الكبير تقييم الشركات الأكثر سلبية لمستوى الاعمال الحالي مقارنة بالشهر السابق هذا الى جانب تراجع تقييم الشركات لمستقبل الاعمال خلال الأشهر القادمة خصوصا مع انخفاض تراكم الطلبات وتراجع معدل استغلال قدرات التشغيل والإنتاج الى 77.5 في المئة، أي أقل بست نقاط مئوية من متوسط التشغيل والإنتاج خلال السنوات الماضية.

وفي قطاع الخدمات، انخفض المؤشر مرة أخرى بعد التعافي في الأشهر الأخيرة حيث سجل المؤشر في يوليو مستوى 0.7 نقطة بعد ان سجل مستوى 4.2 نقطة في الشهر السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التوقعات الأكثر تشاؤماً بمستوى الاعمال خلال الفترة القادمة، إضافة الى تصنيف شركات القطاع لمستوى

اعمالها في الوقت الحاضر الحالي بأنه أقل جودة مما كان عليه في الأشهر السابقة.

كما تراجع مؤشر مناخ الأعمال في قطاع التجارة والذي سجل في يوليو مستوى (27.8- نقطة) منخفضا من مستوى (23.6- نقطة) المسجل في يونيو، حيث كانت الشركات أقل رضا عن الأعمال الحالية، خصوصا للشركات العاملة في قطاع التجزئة، الى جانب تراجع كبير لتوقعات الاعمال في الفترة القادمة.

وانخفض المؤشر في قطاع البناء بشكل محدود الى مستوى (26- نقطة) بعد ان كان عند مستوى (25.2- نقطة) وكانت شركات القطاع قد صنفت وضع أعمالها الحالي على أنه أسوأ إلى حد ما، فيما بقيت توقعاتها للأعمال في الفترة القادمة دون تغيير تقريبا واتسمت بالتشاؤم الواضح.

من جانب أخر، اظهر تقرير لمكتب الإحصاء الاتحادي ان الإنتاج في ألمانيا قد انخفض بشكل مفاجئ في مايو 2024م. وبحسب التقرير فقد انخفض انتاج قطاع الصناعة وقطاع البناء بالإضافة الى انتاج شركات الطاقة معًا أقل بنسبة 2.5 في المئة مقارنة بالشهر السابق. بينما كان الخبراء ينتظرون زيادة لهذا الإنتاج بنسبة 0.2 في المئة خصوصا بعد ان ارتفع انتاج هذه القطاعات الأساسية في شهر أبريل بنسبة 0.1 في المئة. وبالمقارنة مع مستوى الإنتاج لهذه الصناعات مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، كان الإنتاج في مايو أقل بنسبة 6.7 في المئة.

علاوة على ذلك، انخفضت الصادرات الألمانية في مايو بمعدل يقارب ضعف المتوقع، في حين انخفضت الواردات بشكل أكبر. حيث انخفضت صادرات الشركات الألمانية في مايو 2024م بأكبر قدر منذ ديسمبر 2023م. إذ تراجعت الصادرات بنسبة 3.6 في المئة مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 131.6 مليار يورو. وكان الخبراء يتوقعون انخفاضاً بنسبة 1.9 في المئة فقط. بينما كانت الصادرات في أبريل قد ارتفعت بنسبة 1.7 في المئة. أما الواردات، فقد انخفضت في مايو بنسبة 6.6 في المئة لتصل إلى 106.7 مليار يورو. وكان الخبراء يتوقعون انخفاضاً بنسبة 1 في المئة فقط. وقد حقق ميزان التجارة الخارجية في مايو 2024م، فائضًا قدره 24.9 مليار يورو. فيما كان هذا الفائض في أبريل 2024م، عند 22.2 مليار يورو. هذا وكان الميزان التجاري الألماني قد حقق في شهر مايو من العام 2023م، فائض بنحو 16.8 مليار يورو.

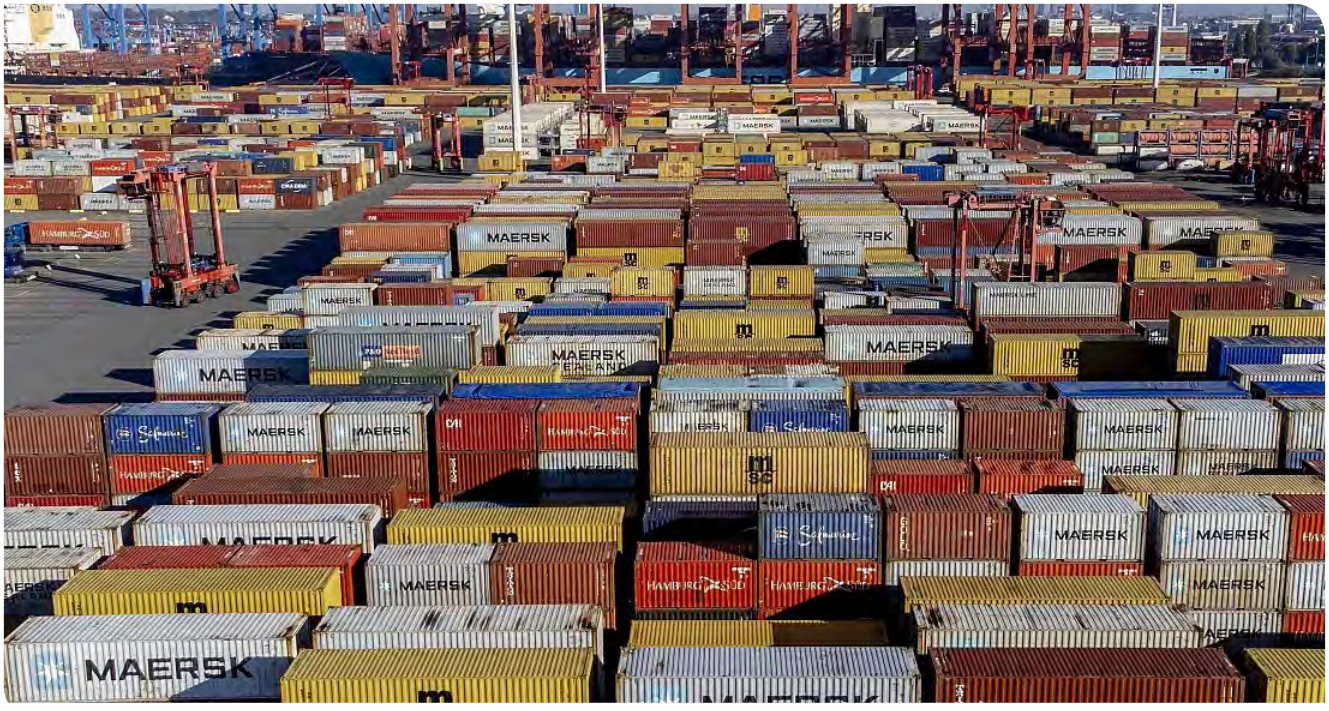

سوق العمل

ارتفع عدد العاطلين عن العمل في شهر يونيو بشكل طفيف بنحو 4 الاف شخص مقارنة بالشهر الذي سبق ليصل إلى 2.727 مليون على العكس مما هو معتاد في هذا الوقت من العام حيث كان يتوقع ان يتراجع عدد العاطلين عن العمل. وبالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، ارتفع عدد العاطلين عن العمل بمقدار 172.000 شخص. وبحسب وكالة العمل، لم تتغير نسبة البطالة في يونيو مقارنة بشهر مايو حيث بقيت عند 5.8 في المئة، وهو ما يمثل أعلى بنحو0.3 نقطة مئوية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

واظهر تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فيما يتعلق بدمج اللاجئين في سوق العمل في الدول الأعضاء، ان ألمانيا حققت نتائج إيجابية في دمج اللاجئين في سوق العمل. وبلغت نسبة التوظيف بين اللاجئين في ألمانيا رقمًا قياسيًا قدره 70 في المئة في عام 2022، وهي نسبة أعلى بكثير من معظم الدول الأوروبية الأخرى. وأظهر التقرير أن استثمارات ألمانيا في دمج اللاجئين قد أثمرت، حيث أن الفروق في ظروف المعيشة غالبًا ما تكون أقل من البلدان الأخرى، ونسب التوظيف بين المهاجرين مرتفعة بالمقارنة الدولية. ووفق التقرير فإنّ ما يقرب من ثلثي المهاجرين الذين يعيشون في ألمانيا منذ خمس سنوات على الأقل يتحدثون الألمانية بمستوى متقدم.

ووفقًا لدراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية توجد حاجة لتحسين الإجراءات المتعلقة بالنساء المهاجرات اللاتي لديهن أطفال صغار، وخاصةً القادمين مؤخراً من أوكرانيا. حيث ان مستوى دمجهن في سوق العمل أسوأ من الدول الأخرى. فمنذ بدأت الحرب الروسية الأوكرانية لجأ أكثر من مليون شخص من أوكرانيا إلى ألمانيا. وبحسب بيانات مسح القوى العاملة الذي نشره مكتب الإحصاء الاتحادي في ألمانيا فانه وعلى الرغم من المستوى التعليمي العالي، إلا أن واحدة فقط من كل خمس نساء اوكرانيات مهاجرات في سن العمل لديها وظيفة حتى الآن.

موازنة 2025

توصل قادة أحزاب الائتلاف الحاكم وبعد مفاوضات طويلة الى اتفاق حول مشروع موازنة الحكومة الاتحادية للعام 2025. ونص الاتفاق الذي توصل اليه كل من المستشار الألماني أولاف شولتس (الحزب الاشتراكي الديمقراطي)، ووزير المالية كريستيان ليندنر (الحزب الديمقراطي الحر)، ووزير الاقتصاد روبرت هابيك (حزب الخضر)، على أن لا تتجاوز موازنة 2025 مبلغ 481 مليار يورو مع الالتزام بالمادة الدستورية الخاصة بكابح الديون والتي تنص على ان لا تتجاوز الديون الجديدة للحكومة الاتحادية نسبة 0.35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تم تعطيلها بموافقة البرلمان الاتحادي (البوندستاج) خلال الأعوام 2020م،2021م و2022م بسبب جائحة كورونا لإتاحة المجال للحكومة الاتحادية لتمويل برامج الدعم الاقتصادي المختلفة من خلال الاقتراض.

ومن ضمن طرق خفض النفقات ترى الأوساط الحكومية ان يكون هنالك على سبيل المثال، "تقديراً أكثر واقعية" للمساهمات التي تدفع للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك، وبعد خفض الفائدة في منطقة اليورو والتوقعات باستمرار إجراءات الخفض خلال الفترات القادمة فمن المتوقع ان تنخفض ايضًا قيمة الفوائد التي ستدفعها الحكومة عن الديون الاتحادية.

وفي تفاصيل مشروع الموازنة، اقر الائتلاف مبلغ 53.2 مليار يورو لوزارة الدفاع وهو المبلغ الأعلى بنحو 1.2 مليار يورو مقارنة بموازنة العام 2024، ولكنه أقل من الزيادة التي كان قد طلبها وزير الدفاع والتي كان من المفترض أن لا تقل عن 6.5 مليار يورو. كما تضمن مشروع الموازنة زيادة المبلغ المخصص للأطفال ليصل إلى 255 يورو لكل طفل شهريًا بداية من العام القادم، كما سيتم رفع المبلغ المعفى من الضرائب من دخل الاسرة بما يسمى مخصصات الأطفال بمقدار 228 يورو ليصل الى مبلغ 9540 يورو. فيما أقر مشروع الموازنة خفض مخصصات عدد من الوزارات بأقل مما حصلت علية في موازنة العام الحالي، وتشمل هذه الوزارات وزارة التعاون الدولي والتنمية (ناقص 937 مليون يورو)، وزارة الخارجية (ناقص 836 مليون يورو) ووزارة

الاقتصاد وحماية البيئة (ناقص 833 مليون يورو). بينما ستتلقى عدة وزارات أموال أكثر مما تلقته في العام 2024م، ومن ضمن هذه الوزارات وزارة العمل (زائد 3.6 مليار يورو)، ووزارة النقل (زائد 2.5 مليار يورو).

كما تضمن مشروع موازنة 2025، برنامج لتحفيز النمو باسم "حزمة النمو" تتضمن العديد من الإجراءات التي تستهدف رفع إضافي للناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن 0.5 في المئة أو ما يساوي 26 مليار يورو. ويندرج تحت هذه الإجراءات تسريع عملية تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتقديم دعم اضافي للبحث العلمي.

مليوني شقة فارغة في ألمانيا

أعلن مكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis) نتائج إحصاء السكان والمساكن في ألمانيا. وقد أظهرت نتائج التعداد أن عدد سكان ألمانيا قد بلغ حوالي 82.7 مليون نسمة. ومقارنة بالأرقام الافتراضية المسجلة لعدد السكان يعد هذا انخفاضًا بنحو 1.4 مليون نسمة عما كان يُعتقد سابقًا. اما بالنسبة لعدد المساكن فقد بلغ عدد المباني نحو 20 مليون مبنى كما ان هنالك 43.11 مليون شقة وهو ما يمثل زيادة بنحو 2.5 مليون شقة عن تعداد العام 2011م. وقد جاءت هذه الأرقام بناءً على المعلومات التي قدمها ما يقرب من 23 مليون مالك عقار بالإضافة الى 8000 شركة إسكان.

وعلى الرغم من أزمة السكن المتفاقمة في العديد من مدن ومناطق ألمانيا، إلا ان هناك ما يقرب من مليوني وحدة سكنية خالية في ألمانيا وفقًا لمكتب الإحصاء، حيث كان هنالك في 15 مايو 2022، حوالي 1.9 مليون وحدة سكنية غير مستخدمة لأسباب مختلفة، مما يمثل نسبة شغور تبلغ 4.3 في المئة. ويتركز الجزء الأكبر من هذه المساكن بشكل خاص في المدن الكبرى. ففي برلين وحدها كان هناك أكثر من 40,000 وحدة سكنية شاغرة وفي ميونخ أكثر من 20,000 وحدة. وفي مدن كبرى أخرى كان هناك آلاف الوحدات السكنية الشاغرة، في هامبورغ كان هناك أقل من 20,000 وحدة، وكذلك كان عدد الشقق الفارغة في لايبزيج 20 ألف وحدة. في دريسدن كان هناك حوالي 13,000 وحدة سكنية خالية. بينما كان عدد الوحدات السكنية الشاغرة أقل في المدن الصغيرة ففي مدينة ايرفورت عاصمة ولاية تورنجن كان هناك حوالي 5,000 وحدة سكنية شاغرة، وفي توبنجن حوالي 1,000 وحدة، وفي مدينة ماربورغ الجامعية كان عدد الوحدات السكنية الشاغرة حوالي 1,000 وحدة أيضًا. أكثر من نصف هذه العقارات الشاغرة (55 بالمئة) لم تُسكن منذ أكثر من عام، ونحو أكثر من ثلث الشقق الفارغة (38 بالمئة) كانت جاهزة للسكن في الأشهر الثلاثة التالية.

في الولايات المدينة مثل هامبورغ وبريمن وبرلين، كانت نسبة هذه الشقق الجاهزة للسكن تتراوح بين 52 و61 بالمئة. كما كان من المخطط إجراء أعمال بناء أو تجديد لما يقرب من ربع الشقق الفارغة (24 بالمئة). وكانت نسبة الهدم مقتصرة على 4 بالمئة فقط من الشقق الشاغرة. بينما كان من المخطط بيع 7 بالمئة من الشقق أو استخدامها من قبل الملاك أنفسهم.

نزاع تجاري

فرضت المفوضية الأوروبية ابتدأً من 5 يونيو 2024، رسومًا جمركية على واردات السيارات الصينية أو المنتجة في الصين، وقد تصل قيمة هذه الرسوم الاضافية الى نسبة 38.1 في المئة، اعتمادا على مدى الدعم الذي تتلقاه الشركة المصنعة من الحكومة الصينية وأيضا مدي تعاونها مع الإجراءات الرسمية للاتحاد الأوروبي، حيث سيتم فرض رسوم إضافية متفاوتة فبالنسبة لشركة BYD، ونظراً للتعاون الجيد والمساعدات الحكومية الأقل، سيتم فرض أدنى نسبة وهي17 في المئة، بينما سيتوجب على مجموعة Geely دفع 20 في المئة كرسوم إضافية. كما ستبلغ الرسوم الإضافية على شركة SAIC التي يقع مقرها الرئيسي في شنغهاي، والمعروفة في أوروبا بعلامة MG، حوالي 38.1 في المئة نظراً لعدم تعاونها. أيضاً شركة تسلا، التي يتم تصنيع موديل 3 الخاص بها لأوروبا في شنغهاي، من المحتمل أن تواجه رسوم إضافية بنسبة 21 في المئة. كما تتأثر الشركات المصنعة الغربية

التي تصنع في الصين، بما في ذلك شركة فولفو السويدية التي تعود ملكيتها إلى مجموعة Geely الصينية منذ عام 2010.

وقد اعتبرت المفوضية الاوروبية ان لها الحق وفقًا لقواعد التجارة الدولية، في زيادة رسوم الاستيراد على السيارات الكهربائية الصينية لأن حكومة الصين تدعم شركات السيارات المحلية بشكل غير مبرر وأيضا من أجل حماية الصناعة المحلية داخل دول الاتحاد. ومع هذه الرسوم الإضافية تظل النسبة التي فرضها الاتحاد على واردات السيارات الكهربائية من الصين أقل من تلك التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية والتي بلغت 100 في المئة.

وكانت قد جرت مباحثات غير رسمية بين المفوضية الأوروبية ومفاوضين صينيين وأيضا مع ممثلين عن عدد من شركات صناعة السيارات الصينية مثل شركة SAIC الصينية المملوكة للدولة والشركة الرائدة في صناعة السيارات الكهربائية BYD وعدد من الشركات الأوروبية التي تنتج عددا من سياراتها في الصين مثل BMW وفولكس فاجن، للتوصل الى خارطة طريق لتقليل الممارسات الضارة المدعومة التي تم انتقادها في تصنيع السيارات الكهربائية في الصين، الا ان نتائج هذه المباحثات لم تؤدي الى الوصول الى حل ودي.

وتعتبر هذه الرسوم الإضافية مؤقتة حتى اجتماع دول الاتحاد الأوروبي في نوفمبر القادم والتي ستبحث ما إذا كانت هذه الرسوم ستظل دائمة أم لا. وبينما تعارض ألمانيا قرار المفوضية الاوروبية حيث حققت شركات السيارات الألمانية في العام الماضي ثلث إيراداتها في الصين، تؤيد فرنسا هذا القرار وكذلك إيطاليا وإسبانيا. فيما تقوم أغلبية دول الاتحاد حالياً بموازنة الإيجابيات والسلبيات الخاصة بالقرار خصوصًا مع احتمال حدوث نزاع تجاري متصاعد مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وتشمل هذه الدول اليونان، جمهورية التشيك، أيرلندا، بولندا، بلجيكا وهولندا.

ومن المقرر أن يتم في الاجتماع المخطط له في نوفمبر اتخاذ القرار النهائي حول استمرار هذه الرسوم الإضافية على واردات السيارات الصينية لمدة خمس سنوات مبدئيًا. ويمكن أن يتم عرقلة القرار إذا صوتت "أغلبية مؤهلة" من 15 دولة عضو على الأقل أو ما يمثل 65 في المئة من سكان الاتحاد الأوروبي ضده. وهو الامر الصعب حدوثه لان دول فرنسا وإيطاليا واسبانيا المؤيدة للقرار تمثل نحو 40 في المئة من سكان الاتحاد.

وتعترض صناعة السيارات في ألمانيا على الرسوم الجمركية العقابية، معتبرةً أنها حماية ضارة وغير مجدية لا للاتحاد الأوروبي ولا لألمانيا. حيث تُعد الصين أكبر سوق للسيارات في العالم، ووفقاً لاتحاد مصنعي السيارات الألماني VDA، كانت الصين ثالث أكبر سوق تصدير للسيارات الألمانية في عام 2023، بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث بلغت قيمة صادرات السيارات الألمانية إلى الصين في عام 2023، حوالي 15.1 مليار يورو، بينما بلغت قيمة الواردات 4 مليارات يورو. كما أن قطع غيار السيارات المصدرة إلى الصين تبلغ قيمتها 11.2 مليار يورو، وهي أربعة أضعاف ما يتم استيراده منها. لهذا تخشى صناعة السيارات الألمانية أن تكون الإجراءات المضادة من بكين أكثر ضرراً من الرسوم الجمركية نفسها. كما يُخشى أن تؤدي الرسوم الجمركية المتبادلة إلى تصعيد متبادل في القيود التجارية قد يمتد إلى قطاعات اقتصادية أخرى.

وفيما يتعلق برد الفعل الصيني المحتمل، فمن المتوقع أن تقتصر الإجراءات المضادة الصينية على فرض رسوم جمركية إضافية على السلع الفاخرة من فرنسا وإيطاليا، وهو ما يعني ان الصين قد تستهدف الدول التي كانت أكثر تأييدًا للرسوم الجمركية وتتجنب الاضرار بعلاقتها الاقتصادية مع دول أخرى وبشكل خاص ألمانيا، خصوصا ان نصيب السيارات المصنوعة في الصين من سوق السيارات الكهربائية في أوروبا في العام 2023، لم يتجاوز 19 في المئة وفي ألمانيا 15 في المئة. وان أكثر من نصف هذه السيارات جاءت من شركات غربية مثل تسلا، بي إم دبليو، ورينو–داسيا، التي تُصنع سياراتها للسوق الأوروبي في الصين.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

رئيس غرفة البحرين يسلط الضوء على الشراكة مع الآسيان

أكد رئيس غرفة البحرين سمير ناس أهمية تعزيز العلاقات مع "آسيان" بما يعود بالنفع على القطاع الخاص والاقتصاد الوطني، وخاصة الشركات البحرينية العاملة في جنوب شرق آسيا.

جاء ذلك لدى استقباله وفدا من مجلس "الآسيان–البحرين" برئاسة الشيخ دعيج بن عيسى آل خليفة ترافقه نائبة رئيس مجلس الآسيان فريال ناس.

وشدد ناس على ضرورة إقامة شراكات فاعلة مع المنظمات العالمية لتعزيز التنمية في قطاع الأعمال وتحسين العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية الحالية والمستقبلية. من جانبه أعرب الشيخ دعيج عن حماسه لتعزيز التعاون مع غرفة البحرين لتوحيد الجهود وتشجيع الابتكار وتحفيز الفرص التجارية والاستثمارية بين البحرين ودول الآسيان. وأكد التزام المجلس بدعم قطاع الأعمال لتحقيق النمو الاقتصادي المتبادل.

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير ناس حرص مملكة البحرين على تعزيز التعاون والشراكة مع كندا في مختلف القطاعات الحيوية، مشيداً بالعلاقات الثنائية بين البحرين وكندا.

جاء ذلك لدى استقباله بمكتبه في مقر غرفة البحرين "بيت التجّار" رئيس مجلس الأعمال الكندي العربي الدكتور محمد الصواف. حيث جرى خلال اللقاء مناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي، بالإضافة إلى الشراكات الاستثمارية بين مملكة البحرين وكندا، والدعوة إلى فتح آفاق التعاون التجاري بين كندا والدول العربية من خلال المجلس واتحاد الغرف العربية. كما سلط الاجتماع الضوء على الفرص الاستثمارية الواعدة ونقل المعرفة في القطاعات الرئيسية بما في ذلك الأمن الغذائي والتكنولوجيا الزراعية والأدوية والسياحة التعليمية والطبية.

تناول رئيس غرفة البحرين سمير ناس، لدى مشاركته في مناقشات المائدة المستديرة التي نظمتها غرفة التجارة الأمريكية العربية في واشنطن، الضوء على العلاقة العميقة والطويلة الأمد بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية على كافة المستويات.

وأشار إلى أن التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين تجاوز 2 مليار دولار أمريكي عام 2023، مما جعل الولايات المتحدة ثالث أكبر شريك تصدير للبحرين العام الماضي. وأعرب عن تطلعاته للدور المحوري للقطاع الخاص البحريني والأمريكي في تعزيز العلاقات الثنائية واستثمار الفرص المتاحة في عدة قطاعات، بما في ذلك التكنولوجيا والطاقة المتجددة والتصنيع والرعاية الصحية والقطاع المالي والمصرفي. وحث المستثمرين الأمريكيين على الاستفادة من البيئة الاقتصادية المواتية في البحرين وتعزيز الشراكات التجارية القوية.

وشدد على أهمية زيادة التبادل التجاري بين رجال الأعمال البحرينيين والأمريكيين وتعزيز التعاون في القطاع الخاص. وأوضح أن غرفة البحرين ملتزمة بتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية والصناعية مع نظيرتها الأمريكية إلى آفاق أرحب. ويتماشى ذلك مع استراتيجية الغرفة الحالية لتعزيز العلاقات التجارية المشتركة على المستوى الإقليمي للنهوض بالقطاع الخاص البحريني.

خليل الحاج توفيق: تأسيس مرحلة جديدة من الشراكات الاقتصادية بين تونس والأردن

نظمت غرفة تجارة الأردن وعمّان بالتعاون مع السفارة التونسية في الأردن، زيارة إلى تونس شملت اجتماعات مكثفة مع القطاعين العام والخاص في تونس.

وخلال لقاءين منفصلين للوفد مع وزيرة التجارة وتنمية الصادرات التونسية كلثوم بن رجب ووكيلة الوزارة لمياء عبروق، دعا رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق إلى "تعزيز التعاون بين أصحاب الأعمال من البلدين لتطوير التعاون التجاري والاستثماري".

وشدد الحاج توفيق على "ضرورة معالجة أيّ عقبات تعيق حركة انسياب السلع والبضائع بالاتجاهين سواء من الجوانب القانونية أو اللوجستية والإدارية، واستغلال الإمكانات المتاحة في العديد من المجالات لإقامة شراكات تجارية واستثمارية".

والتقى الوفد الأردني رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، سمير ماجول، حيث جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز العلاقات.

وأكد الحاج توفيق خلال اللقاء، بمقر الاتحاد، أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الثنائية والحرص المشترك على النهوض بهذه العلاقات وتطويرها. وأشار إلى "أهمية إرساء قاعدة اقتصادية ثنائية تتركز بالخصوص على الاستثمار المشترك وفتح آفاق جديدة أمام مجتمع الأعمال في البلدين". وأقرّ أن مبادلات البلدين التجارية دون المأمول رغم توفر خط طيران مباشر وإلغاء التأشيرات بين البلدين. لافتا إلى وجود فرص هامة في العديد من القطاعات التجارية على غرار النسيج والجلود والتصميم والأدوية والتعدين والسياحة.

من جهته، أكد ماجول على "ضرورة الاتفاق على برنامج اقتصادي تكون أولويته تشجيع الاستثمار والاستفادة من موقع البلدين ومن الأسواق المجاورة لهما". وقال إنّ "تونس تمتلك إمكانيات مهمة في العديد من القطاعات الاقتصادية، وتعتبر منفذا للسوقين الأفريقية والأوروبية".

اتفاق بين هيئات رجال الأعمال في الجزائر وتونس وليبيا لتفعيل مسار قرطاج

دعت ثلاث هيئات تمثل رجال الأعمال وأرباب العمل لدول الجزائر وتونس وليبيا، حكومات الدول الثلاث الى الإسراع في تنفيذ خطة لإنشاء مناطق التبادل التجاري الحر، وتسهيل خطوط نقل السلع وتطوير التنمية في المناطق الحدودية في إطار مسار قرطاج الذي اتفق عليه رؤساء الدول الثلاث في إبريل/ نيسان الماضي.

وناقشت الهيئات القيادية لمجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والاتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة والزراعة في ليبيا، خلال اجتماع عقد في الجزائر، خطة تستعجل إقامة مناطق للتبادل التجاري الحر وإنشاء مناطق صناعية ذكية بالمناطق الحدودية المشتركة، بما يساعد على تطوير مناخ الأعمال بهذه المناطق ويحولها إلى فضاء جاذب للاستثمار والإقامة مشاريع مشتركة مجددة ومبتكرة.

ودعا المجتمعون إلى "رفع جميع العراقيل الميدانية والمالية تشجيعاً للاستثمار المشترك مع الاستغلال الأمثل للإمكانات اللوجستية المتاحة، دعماً لانسيابية السلع والمنتجات بين الدول الثلاث، والسعي لتوحيد الإجراءات الميدانية الكفيلة بتسهيل انسياب السلع وتسهيل التعاملات المالية البيئية، مع خلق بنك معلومات اقتصادي موحد".

الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني: 10 في المئة نمو التبادل التجاري مع اسبانيا

شارك رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، في اجتماع الطاولة المستديرة للأعمال (قطر – اسبانيا) والذي عقد في مدريد على هامش الحوار الاستراتيجي القطري الاسباني، بحضور رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم ال ثاني.

وأكد رئيس الغرفة على العلاقات الوطيدة التي تربط دولة قطر ومملكة اسبانيا على كافة المستويات. لافتا الى أن التبادل التجاري بين البلدين بلغ 1.5 مليار دولار امريكي في العام 2023، بنمو يزيد عن 10 في المئة مقابل العام السابق. معتبرا أنّ اسبانيا من الشركاء التجاريين المهمين لدولة قطر.

وأكد على أهمية دور القطاع الخاص القطري والاسباني في تعزيز مسيرة التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين. داعيا اصحاب الأعمال الاسبان إلى زيارة الدوحة والاطلاع على فرص التعاون التي تهم الطرفين.

أحمد جاسم الزعابي رئيسا لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي

أصدر ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، قراراً بإعادة تشكيل مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، برئاسة أحمد جاسم الزعابي. وبموجب هذا القرار تمّ تعيين الدكتور علي سعيد بن حرمل الظاهري نائباً أول للرئيس، وشامس علي خلفان الظاهري نائباً ثانياً للرئيس، ومسعود رحمة المسعود المحيربي أميناً للصندوق، وحميد مطر سالم الظاهري نائباً لأمين الصندوق.

ويضمُّ المجلس الجديد في عضويته كلاً من: بدر سليم أحمد العلماء، خالد عبد الكريم إسماعيل الفهيم، عامر فايز عبد النور قاقيش، مروة عبدالله جمعة المنصوري، وسيد بصر شعيب سيد شعيب، نور محمد عبدالله التميمي، كارل ماقناس أولسون، خالد محضار بن هادي، أنتونوالدو جرانجون ترانكوسو نيفيس، أحمد عبد اللطيف أحمد الموسى، طارق عبدالعزيز سلطان العيسى، ولوا بينج.

مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي يشهد توقيع 29 اتفاقية بـ 49 مليار يورو

كشف رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، عن توقيع 29 اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة 49 مليار يورو مع الشركات التابعة للاتحاد الأوروبي، إلى جانب توقيع 6 اتفاقيات ومذكرات تفاهم بقيمة 18.7 مليار يورو مع تحالفات وشركات أخرى.

وكان أكّد مدبولي، في كلمته خلال الجلسة الختامية لمؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي الذي استمر يومين، أنّ "هذا المؤتمر يأتي في ظل إيمان مصر العميق بأهمية مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة عبر برنامج إصلاح اقتصادي جاد يواجه بشجاعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري على مدى عقود مع مراعاة البعد الاجتماعي في الوقت نفسه"، معتبرا أنّه "على الرغم من مواجهة العديد من التداعيات التي لا يمكن إنكارها للأزمات الإقليمية والدولية على مصر والعديد من دول العالم، إلا أن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي بدأ تنفيذه قبل وقوع تلك الأزمات، وعلى رأسها أزمة كورونا، قد حرص على استيعاب وامتصاص تلك الأزمات قدر الإمكان مع الاستمرار في

تنفيذ مستهدفات برنامج الإصلاح، والتي يأتي على رأسها دعم دور القطاع الخاص عبر تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، للاقتصاد المصري".

أكثر 10 دول أفريقية جذباً للاستثمارات الأجنبية

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة 3 في المئة لتسجل 53 مليار دولار خلال العام الماضي.

ووفقاً لأحدث تقرير للاستثمار العالمي لعام 2024 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 2 في المئة إلى 1.3 تريليون دولار في عام 2023 بسبب التباطؤ الاقتصادي وتزايد التوترات الجيوسياسية.

وأظهر التقرير أنّ مصر هي الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2023، بإجمالي 9.841 مليار دولار، انخفاضا من 11.4 مليار دولار في عام 2022. وفي ما يلي أكثر 10 دول أفريقية جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر:

مصر: 9.841 مليار دولار
جنوب أفريقيا: 5.233 مليار دولار
إثيوبيا: 3.263 مليار دولار
أوغندا: 2.886 مليار دولار
السنغال: 2.641 مليار دولار
موزمبيق: 2.509 مليار دولار
ناميبيا: 2.345 مليار دولار
نيجيريا: 1.873 مليار دولار

كوت ديفوار: 1.753 مليار دولار
جمهورية الكونغو الديمقراطية: 1.635 مليار دولار

البنك الدولي يتوقع عودة نمو تحويلات المغتربين العرب في 2024

رجّح البنك الدولي أن تسجّل التحويلات المالية من المغتربين العرب إلى بلدانهم الأصلية نموا مع نهاية العام الجاري بدعم من الزيادة الكبيرة بتحويلات المهاجرين في العديد من البلدان. وبيّن البنك أن التحويلات النقدية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنتعش بمقدار 4.3 في المئة خلال عام 2024 لتبلغ 58 مليار دولار. ويأتي هذا النمو المتوقع بعدما تراجعت العام الماضي بمقدار 15 في المئة بمقارنة سنوية لتبلغ 55 مليار دولار بسبب هبوط التحويلات إلى مصر التي تُعتبر أكبر متلقّ للتحويلات المالية في المنطقة العربية على الإطلاق.

الصين تتصدر العالم في سباق براءات اختراع الذكاء الاصطناعي

أظهرت بيانات صادرة عن الأمم المتحدة، تقدّم الصين بفارق كبير على دول أخرى في اختراعات الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل برامج الدردشة الآلية، حيث تقدمت بستة أضعاف براءات اختراع أكثر من أقرب منافس لها وهو الولايات المتحدة.

ووفقاً للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، التي تشرف على نظام يتيح للدول تقاسم الاعتراف بالبراءات، فإن الذكاء الاصطناعي التوليدي، الذي ينتج نصوصاً وصوراً وأكواد كومبيوتر وحتى موسيقى من معلومات موجودة، يشهد ازدهاراً كبيراً مع تقديم أكثر من 50 ألف طلب براءة اختراع في العقد الماضي.

وبحسب المنظمة قدّمت الصين أكثر من 38 ألف اختراع في مجال

الذكاء الاصطناعي بين عامي 2014 و2023 مقابل 6276 اختراعاً قدمتها الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها.

الكويت تقر موازنة 2024-2025 بإيرادات تتجاوز 18.9 مليار دينار

كشف وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتي أنور المضف، عن بلوغ إجمالي العجز المالي التراكمي في ميزانية دولة الكويت خلال السنوات العشر الأخيرة 33 مليار دينار. متوقعاً أن تستمر وتيرة العجز المالي في الميزانية العامة خلال السنوات الأربع المقبلة لتصل إلى 26 مليار دينار.

وأكّد المضف، أنّ "الكويت بلد غنية ولكن إذا استمرت وتيرة الإنفاق على ما هي عليه دون اتخاذ أي إصلاحات فإنه سيتم اللجوء إلى الاحتياطي لسد عجز الموازنة"، مشيرا إلى أنّ "مجلس الوزراء وافق على مشروع الموازنة العامة للسنة المالية القادمة 2025-2024. وتم الموافقة عليها من مجلس الوزراء بعجز يقدر بـ 5.6 مليار

دينار، حيث سجلت الميزانية 18.9 مليار دينار صافي إيرادات و24.5 مليار قيمة المصاريف".

العالم على شفير أزمة بقيمة 91 تريليون دولار!

باتت الحكومات مدينة بمبلغ غير مسبوق قدره 91 تريليون دولار، وهو مبلغ يعادل تقريباً حجم الاقتصاد العالمي، والذي من شأنه أن يفرض في نهاية المطاف خسائر فادحة على شعوبها. وزادت أعباء الديون بشكل كبير، حتى باتت تشكل الآن تهديداً متزايداً لمستويات المعيشة حتى في الاقتصادات الغنية، بما في ذلك الولايات المتحدة.

وكرر صندوق النقد الدولي تحذيره من ضرورة معالجة «العجز المالي المزمن» في الولايات المتحدة على وجه السرعة. ومع تزايد أعباء الديون في جميع أنحاء العالم، يتزايد قلق المستثمرين. وفي فرنسا، أدت الاضطرابات السياسية إلى تفاقم المخاوف في شأن

ديون البلاد، ما أدى إلى ارتفاع عائدات السندات، أو العوائد التي يطلبها المستثمرون.

البحرين تسجل 3.3% نموا حقيقيا في الربع الأول 2024

حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين نموا 3.3 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024.

وبينت تقديرات الحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ارتفع 3.3 في المئة خلال تلك الفترة ليساهم بنحو 85.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين نما الناتج المحلي الإجمالي النفطي 3.4 في المئة، حيث كانت أنشطة خدمات الإقامة والطعام والأنشطة المالية وأنشطة التأمين بين القطاعات الأفضل أداء.

وتتوقع وزارة المالية أن ينمو اقتصاد البحرين 3 في المئة في 2024، مدفوعا بشكل أساسي بالقطاعات غير النفطية مع تسريع

الحكومة للجهود الرامية إلى تنويع مصادر الدخل والقطاعات الاقتصادية بعيدا عن المحروقات

"فيتش": الاقتصاد الأردني يتأثّر بالمخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط

توقعت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني تأثر النمو الاقتصادي الأردني في 2024 نتيجة عدد من المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط. ومن المرتقب أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن 2.2 في المئة خلال عام 2024، بانخفاض من 2.6 في المئة خلال عام 2023، وأقل من متوسط ما قبل الجائحة على مدى عشر سنوات؛ والذي بلغ2.4 في المئة.

وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن النمو الاقتصادي تباطأ إلى 2 في المئة على أساس سنوي، خلال الربع الأول 2024، من 2.3 في المئة خلال الربع الأخير من عام 2023.

وأظهرت الصادرات الأردنية مرونة في مواجهة تداعيات الهجمات

بالبحر الأحمر، لكن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والممتدة منذ نحو 10 أشهر، ستستمر في التأثير على وصول السياح والاستثمار بالمملكة، وفق تقرير "فيتش".

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ينمو 6.1 في المئة

سجل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية نمواً بنسبة 6.1 في المئة مع نهاية الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ ما يدل على ثقة المستثمرين الأجانب في بيئة المملكة الاستثمارية.

ووفق تقرير حديث صادر عن وزارة الاستثمار، حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً بما نسبته 0.6 في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري، قياساً بالفترة ذاتها من العام المنصرم.

وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية المصدرة من الوزارة 2.728 ترخيص في الربع الثاني من 2024 على أساس سنوي، ما يعكس

مكانة البلاد كوجهة جاذبة للمستثمرين، والتي تتمتع بمزايا تنافسية قوية تتمثل في البيئة المستقرة والداعمة للأعمال.

"ميرسك" تتوقع تباطؤ نمو الشحن العالمي

توقعت شركة "ميرسك" تباطؤ نمو الطلب العالمي على الشحن بالحاويات، في الأرباع القليلة المقبلة، مع استمرار المخاطر السوقية. في حين من المقرر أن ينمو الإنفاق الرأسمالي للمجموعة بشكل أسرع، مما أدى إلى انخفاض أسهم الشركة.

وبحسب الشركة الدنماركية، التي تُعدّ مقياساً للتجارة العالمية، فقد نما الطلب العالمي على الحاويات بنحو 7 في المئة على أساس سنوي، خلال النصف الأول؛ مدعوماً بالطلب القوي من أوروبا والأسواق الناشئة، والصادرات الصينية القوية، من بين عوامل أخرى. وتتوقع "ميرسك" زيادة أحجام سوق الحاويات العالمية بنسبة تتراوح بين 4 و6 في المئة على مدار العام بأكمله.

406 مليارات دولار استثمارات أجنبية في النفط والغاز بالدول العربية

استقطب قطاع النفط والغاز في الدول العربية 610 مشروعات، نفذتها 356 شركة أجنبية وعربية بالمنطقة، بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت 406 مليارات دولار في الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني 2003 ومايو/أيار 2024، أي نحو 22 عاما.

وأظهر تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان"، ومقرها الكويت، أن الولايات المتحدة تصدرت القائمة باعتبارها أهم دولة مستثمرة في المنطقة العربية في قطاع النفط والغاز من حيث عدد المشاريع، بعدد 85 مشروعا، مثلت نحو 14 في المئة من الإجمالي. بينما جاءت روسيا بالصدارة على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة 61.5 مليار دولار، مثلت نحو 15.2 في المئة من الإجمالي، وذلك وفق قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

أغنى مدينة في أفريقيا تحتاج 12 مليار دولار لبنيتها التحتية

تعاني جوهانسبرغ، المدينة الأكثر ثراءً في أفريقيا والتي تضم عدداً كبيراً من الشركات ونحو 12300 مليونير، من أزمة بنية تحتية حادة. وتحتاج المدينة الأكبر في جنوب أفريقيا بشكل عاجل إلى 12 مليار دولار لمعالجة تراكم أعمال الصيانة والترقيات الضرورية لأنظمة الطرق والكهرباء والمياه المتدهورة.

وتكشف الوثائق عن مناقشات عاجلة داخل مجلس المدينة، مما يؤكد شدة العجز، الذي يتفاقم بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر وانقطاع الخدمة على نطاق واسع. وواجهت بعض مناطق جوهانسبرغ نقصاً في الكهرباء والمياه استمر لمدة تصل إلى 11 يوماً، في حين ظلت الحفر دون إصلاح لعدة أشهر، مما يشكل مخاطر جسيمة على السلامة العامة والاستقرار الاقتصادي.

احتياطي النقد الأجنبي لمصرف قطر المركزي يرتفع 3.88 في المئة

ارتفعت الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لمصرف قطر المركزي، في شهر يونيو (حزيران) الماضي، بنسبة 3.88 في المئة، لتبلغ250.091 مليار ريال (68.67 مليار دولار)، مقارنة بـ240.742 مليار ريال (66 مليار دولار) في الشهر نفسه من عام 2023.

وأظهرت البيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ارتفاع احتياطاته الرسمية مع نهاية يونيو الماضي، مقارنة بما كانت عليه مع نهاية الشهر نفسه من عام 2023، بنحو 8.704 مليار ريال (2.3 مليار دولار)، لتبلغ191.110 مليار ريال (52.5 مليار دولار)، وذلك نتيجة زيادة أرصدة المصرف المركزي من السندات

وأذون الخزينة الأجنبية بنحو 4.386 مليار ريال (1.2 مليار دولار)، إلى مستوى 139.068 مليار ريال (38.2 مليار دولار) في يونيو 2024.

عُمان: ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي 0.8 في المئة

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان بنهاية الربع الأول 2024 بنسبة 0.8 في المئة ليصل إلى 10 مليارات و442 مليون ريال عماني (نحو 27 مليار دولار)، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2023 البالغة 10 مليارات و362 مليونا و700 ألف ريال عماني.

ووفقا لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات فقد تراجعت أنشطة النفط الخام بنحو 4.4 في المئة حيث بلغت نحو 2.99 مليار ريال. كما انخفضت أنشطة الغاز الطبيعي بنسبة 0.1 في المئة مسجلة 524 مليونا و400 ألف ريال عماني.

وأدى انخفاض الأنشطة النفطية إلى تراجع الإيرادات العامة لسلطنة عُمان بنحو 12 في المئة في الربع الأول 2024 إلى حوالي

مليارين و826 مليون ريال (7.34 مليارات دولار) مقابل ثلاثة مليارات و217 مليون ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي.

تفوق إماراتي في تنافسية مناخ الاستثمار العربي

تصدرت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربيا والمركز 18 عالميا في مؤشر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) المجمع لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023.

ويرصد مؤشر المؤسسة، أداء 158 دولة منها 21 عربية في 190 مؤشرا رئيسيا وفرعيا في المجالات ذات الصلة بمناخ الاستثمار صادرة عن 33 جهة دولية.

ووفقا لبيانات التقرير السنوي الـ39 لمناخ الاستثمار في المنطقة العربية لعام 2024، واصلت الإمارات تصدرها للدول كأكبر مستقبل لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2023. وبلغ

عدد المشاريع في الامارات 1216، بحصة تجاوزت 60 في المئة من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة.

إياتا: ارتفاع الطلب على السفر الجوي يتجاوز 10 في المئة

كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) عن ارتفاع إجمالي الطلب على السفر جواً بنسبة 10.7 في المئة في مايو (أيار) من العام الحالي، مقارنة بالشهر ذاته من العام السابق. كما ارتفعت السعة الإجمالية بنسبة 8.5 في المئة، على أساس سنوي.

ووفق «إياتا» فقد ارتفع الطلب على الرحلات الدولية بواقع 14.6 في المئة، مقارنة بشهر مايو لعام 2023، في حين ازدادت السعة بنسبة 14.1 في المئة على أساس سنوي. وزاد الطلب على الرحلات المحلية بنسبة 4.7 في المئة، مقارنة بالمدة نفسها من العام الفائت، كما ازدادت السعة بنسبة 0.1 في المئة. وبيّن التقرير، أنّ شركات الطيران في الشرق الأوسط سجّلت ارتفاعاً بنسبة 9.7 في المئة

على أساس سنوي في الطلب على السفر، وارتفعت السعة بنسبة 9 في المئة على أساس سنوي.

صافي ديون بلجيكا يتجاوز 500 مليار يورو بنهاية يونيو

بلغ صافي ديون حكومة بلجيكا 501.4 مليار يورو في نهاية يونيو الماضي، وفق وكالة الديون الفيدرالية البلجيكية.

وكشفت الوكالة عن أنه من حيث القيمة الصافية (بعد خصم الاستثمارات والأوراق المالية في المحفظة)، ارتفع دين الحكومة الاتحادية بمقدار 4.02 مليار يورو مقارنة بشهر مايو الماضي. وتجاوزت ديون الحكومة البلجيكية 500 مليار دولار في مارس الماضي للمرة الأولى، قبل أن تتراجع إلى ما دونها مرة أخرى. ووفق الوكالة فإنّه من حيث القيمة الإجمالية لا يزال الدين البلجيكي

أعلى من نصف تريليون يورو عند 521.609 مليار يورو، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 11.50 مليار يورو منذ مايو الماضي.

البرازيل تقر اتفاقاً للتجارة الحرة مع السلطة الفلسطينية

وضعت البرازيل اتفاقاً للتجارة الحرة موضع التنفيذ مع السلطة الفلسطينية، التي ظلت تنتظر التصديق عليه لأكثر من عشر سنوات، وذلك في خطوة تهدف إلى إظهار الدعم للشعب الفلسطيني. وأعلنت وزارة الخارجية البرازيلية، عن أنّ الاتفاق يمثّل إسهاماً ملموساً لإقامة دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء اقتصادياً ويمكنها أن تعيش في سلام مع جيرانها. وصدّقت البرازيل، التي تعترف بالدولة الفلسطينية وسمحت بإقامة سفارة فلسطينية في العاصمة البرازيلية في 2010، على الاتفاق الذي وقعه تكتل ميركوسور التجاري في أمريكا الجنوبية والسلطة الفلسطينية في 2011.

ولم يتضح حتى الآن ما إذا كان أعضاء التكتل الآخرون سيحذون حذو البرازيل. ومن غير المتوقع أن تفعل حكومة الأرجنتين برئاسة

خافيير ميلي ذلك.

ارتفاع الإيرادات الروسية 38 بالمئة في النصف الأول من 2024

كشفت وزارة المالية الروسية عن ارتفاع إيرادات الميزانية بنسبة 38 في المئة خلال الفترة بين يناير/ كانون الثاني ويونيو/ حزيران 2024.

وبلغت إيرادات الميزانية 17 مليار روبل (قرابة 192 مليون دولار)، مسجلا زيادة بنسبة 38 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت. وسجّلت إيرادات روسيا من المنتجات غير النفطية نموا بنسبة 26.6 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي لتبلغ 11.3 مليار روبل (128 مليون دولار). أما إيرادات النفط والغاز الطبيعي فقد بلغت 5.7 مليارات روبل (65 مليون دولار)، مسجلة ارتفاعا بنسبة 68.5 في المئة.

ووفقا لذلك، تراجعت نسبة عجز الميزانية الروسية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9 في المئة، ليبلغ 0.5 في المئة.

الإصلاحات وانتعاش السياحة يدفعان سيولة الاقتصاد السعودي لأعلى مستوياتها

أظهرت بيانات النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، التي أظهرت أن مستويات السيولة حققت ارتفاعاً شهرياً بنسبة 1.2 في المئة، مقارنة بـ2.79 تريليون ريال (743.7 مليار دولار) بنهاية أبريل (نيسان) الماضي، كما سجلت نمواً منذ بداية العام بنسبة 4 في المئة، بزيادة 105 مليارات ريال تقريباً (28 مليار دولار).

وشهدت السيولة في منظومة اقتصاد المملكة ارتفاعاً إلى أعلى مستوياتها بنهاية شهر مايو (أيار) من العام الحالي، لتسجل 2.825 تريليون ريال (753 مليار دولار)، محققة نمواً سنوياً بنسبة

8.6 في المئة وبزيادة تجاوزت الـ222.9 مليار ريال (59 مليار دولار)، مقارنة بنهاية الفترة المماثلة من العام السابق.

مجلس النواب الليبي يقر أكبر موازنة في تاريخ البلاد

صوّت مجلس النواب الليبي في جلسة رسمية عقدها بمقره في مدينة بنغازي، على اعتماد الموازنة العامة التي قدّمتها الحكومة للعام الجاري بقيمة 179 مليار دينار (36.90 مليار دولار).

وجرى التصويت على مقترح الموازنة "بالإجماع" خلال الجلسة التي انعقدت برئاسة رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ونائبيه فوزي النويري ومصباح دومة.

وكان مجلس النواب قد وافق نهاية إبريل/نيسان الماضي على مقترح موازنة حكومة مجلس النواب، لكن بقيمة 90 مليار دينار، على أن تتم إحالتها إلى اللجنة المالية بمجلس النواب لمناقشة عدد من الملاحظات مع الحكومة وتضمينها قبل التصويت عليها.

وجرت إضافة مخصص جديد بقيمة 98 مليار دينار على الموازنة، لتصل إلى 179 مليار دينار، في مؤشر واضح على أن هذه الإضافة الهدف منها تغطية الإنفاق الموازي من قبل حكومة مجلس النواب للسنوات السابقة.

فيتش ترفع توقعاتها لمساهمة السياحة في اقتصادات الخليج

توقعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن ترتفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بواقع 161.5 في المئة على أساس تراكمي إلى أكثر من 340 مليار دولار بحلول 2030، لتشكل عشرة في المئة من اقتصاداتها. ووفق تقرير الوكالة فقد ساهم قطاع السياحة بحوالي 130 مليار دولار في اقتصادات المنطقة خلال العام الماضي.

وكان وزير السياحة السعودي أحمد الخطيب، أشار إلى أنّ "نسبة مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي بدول

مجلس التعاون الخليجي بلغت 7.8 في المئة بنهاية 2022".

11 تريليون دولار حجم الاقتصاد الرقمي

توقعت دراسة أجرتها وكالة ترويج الاستثمار في قطر، أن يتجاوز حجم الاقتصاد الرقمي العالمي 11 تريليون دولار بحلول عام 2025. في حين من المتوقع أن يبلغ حجم الاقتصاد العالمي 200 تريليون دولار قبل عام 2050. وبيّن التقرير أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، تكتسب مزيدًا من الأهمية الاستراتيجية في هذا القطاع.

وبيّنت الدراسة أنّ التحوّل الرقمي، والتغيّرات المُناخية، والتحوّلات الديموغرافية تواصل إعادة تشكيل ملامح المشهد الاقتصادي العالمي، وتقود منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –خاصةً دول مجلس التعاون الخليجي– التصوّر الجديد للاقتصاد العالمي،

بفضل تبنيها تنفيذ العديد من المُبادرات الاستراتيجية، وضخها استثمارات ضخمة لتحقيق النمو المُستدام والابتكار.

عجز الميزانية الأميركية يرتفع إلى 244 مليار دولار

كشفت وزارة الخزانة الأميركية عن تسجيل الحكومة عجزاً في الميزانية بلغ 244 مليار دولار في يوليو/تموز بزيادة 10 في المئة عن الشهر نفسه من العام السابق. وارتفع العجز 23 مليار دولار بالمقارنة مع عجز قدره 221 مليارا في يوليو/تموز 2023.

وواصلت تكاليف خدمة الدين ارتفاعها، حيث ارتفعت الفائدة على الدين 21 في المئة إلى 89 مليار دولار الشهر الماضي. كما ارتفع متوسط سعر الفائدة بنحو 49 نقطة أساس إلى 3.33 في المئة. وفي الأشهر العشرة الأولى من السنة المالية 2024، انخفض العجز في الولايات المتحدة 6 في المئة إلى 1.517 تريليون

دولار مقارنة مع 1.614 تريليون في الفترة نفسها من السنة المالية 2023.

معدل بطالة الشباب عالميا عند أدنى مستوى منذ 15 عاما

توقّعت منظمة العمل الدولية انخفاضا إضافيا للمعدل العالمي لبطالة الشباب الذي يسجّل أدنى مستوى له منذ 15 عاما، وحذّرت من أن انعدام الأمن الوظيفي يسبّب "قلقا متزايدا".

وحذّرت المنظمة من عدد مثير للقلق للشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما ممن لا يعملون ولا يتعلّمون ولا يتدرّبون، خاصة أن التوظيف بعد الجائحة لم يتعاف على المستوى العالمي.

وبلغ معدل بطالة الشباب 13 في المئة في العام 2023، وهو الأدنى منذ 15 عاما ويمثّل انخفاضا عن معدل 13.8 في المئة المسجّل في العام 2019، قبل الجائحة. ويُتوقّع أن يواصل المعدّل انخفاضه إلى 12.8 في المئة عامي 2024 و2025. وبلغ العدد

الإجمالي للشباب العاطلين عن العمل 64.9 مليونا، وهو الرقم الأدنى منذ العام 2000.

غوغل ومايكروسوفت تستهلكان طاقة أكثر من 100 دولة حول العالم

كشف بحث جديد أن عمالقة التكنولوجيا غوغل ومايكروسوفت استهلكوا 24 تيراواط ساعة لكل منهما من الكهرباء خلال عام 2023، وهو ما يتجاوز معدل الاستهلاك في أكثر من 100 دولة.

ووفق البحث فإنّ كلاً من غوغل ومايكروسوفت يستهلكان نفس كمية الطاقة التي تستهلكها أذربيجان، التي يبلغ إجمالي الناتج المحلي لها 78.7 مليار دولار. وبلغت إيرادات غوغل لعام 2023 ما يزيد عن 307 مليارات دولار، وإيرادات مايكروسوفت 211.9 مليار دولار.

ويؤكد الاستخدام الهائل للطاقة على التأثير البيئي الكبير لهذه

الشركات. ولكنه أيضاً بمثابة تذكير بحجمها الهائل، والأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه في مبادرات رائدة أكثر استدامة.

صندوق النقد يتوقع نمواً عالمياً متواضعاً خلال العامين المقبلين

توقّع صندوق النقد الدولي، أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا متواضعا على مدى العامين المقبلين، وسط تباطؤ النشاط في الولايات المتحدة، ووصوله إلى أدنى مستوياته في أوروبا وزيادة الاستهلاك والصادرات في الصين؛ لكنه أشار إلى أن المخاطر على المسار كثيرة.

وحذر صندوق النقد الدولي في تحديث لتوقعاته الاقتصادية العالمية، من تباطؤ الزخم في مكافحة التضخم، وهو ما قد يؤخر تخفيف أسعار الفائدة ويبقي على الضغوط الدولارية القوية على الاقتصادات النامية.

وأبقى صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في عام 2024 دون تغيير عن توقعات أبريل

(نيسان) عند 3.2 في المئة. ورفع توقعاته لعام 2025 بمقدار 0.1 نقطة مئوية إلى 3.3 في المئة.

رغم التضخم.. نمو الثروة في تركيا بنسبة 157% الأسرع عالمياً خلال 2023

تقدمت تركيا بأميال على بقية العالم في تصنيف الثروة العالمية السنوي، ونمت الثروة بما يزيد عن 157 في المئة، وذلك على الرغم من ارتفاع التضخم وهبوط الليرة.

وبحسب "بنك يو بي إس السويسري" في تقرير الثروة العالمية لعام 2024 فإنّ تركيا تتميز بنمو مذهل يزيد عن 157 في المئة في ثروة كل شخص بالغ بين عامي 2022 و2023.

وكانت الدول التالية من حيث متوسط نمو الثروة لكل شخص بالغ هي روسيا وقطر بحوالي 20 في المئة وجنوب إفريقيا بما يزيد قليلاً

عن 16 في المئة. وفي الولايات المتحدة، ارتفع متوسط الثروة لكل شخص بالغ بنحو 2.5 في المئة.

أول عربي رئيساً لـ «إتش إس بي سي».. من هو؟!

عيّنت مجموعة بنك «إتش إس بي سي»، اللبناني الأصل جورج الحديري رئيساً تنفيذياً للمجموعة، حيث سيبدأ مهامه اعتباراً من الثاني من شهر سبتمبر المقبل. وسيحل الحديري، وهو المدير المالي الحالي، محل الرئيس المنتهية ولايته نويل كوين.

وكان البنك أعلن في أواخر إبريل بشكل غير متوقع، أن كوين سيغادر منصبه بعد ما يقرب من خمس سنوات في هذا المنصب. ويأتي تعيين الحديري، كرئيس تنفيذي بعد أقل من عامين من ترقيته إلى منصب المدير المالي في يناير 2023. وسيواصل العمل كمدير مالي للمجموعة خلال الفترة الانتقالية. وعمل الحديري في مناطق متعددة خلال حياته المهنية، بما في ذلك آسيا وأوروبا

والشرق الأوسط. وبحسب البنك أظهر الحديري رؤيته الاستراتيجية ووجهات نظره الدولية العميقة، ولذلك اعتبره مجلس الإدارة مرشحاً متميزاً.

صندوق النقد: آثار سلبية للصراع والنفط على اقتصادات الشرق الأوسط

كشف صندوق النقد الدولي، عن أنّ الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إلى جانب تخفيضات إنتاج النفط، تؤثر على معدلات النمو في المنطقة ككل خلال العام الجاري.

وخفّض الصندوق في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الفصلي تقديرات نمو الاقتصاد في المنطقة بمقدار 0.4 بالمئة مقارنة مع التقرير الصادر في أبريل/نيسان الماضي. وتبلغ تقديرات نمو اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2.4 في المئة خلال العام الجاري، مقارنة مع 2.8 في المئة في تقرير أبريل، ثم ينمو إلى 4 في المئة في 2025.

وتأثرت اقتصادات المنطقة بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، المستمرة منذ 7 أكتوبر/تشرين أول الماضي، وخلفت أكثر

من 127 ألف قتيل وجريح وما يزيد عن 10 آلاف مفقود. وزاد الصندوق أنّه إلى جانب الصراعات، فإن خفض الإنتاج النفطي أثر على تقديرات النمو للبلدان المنتجة للخام.

المملكة المتحدة تواجه فجوة مالية بـ 28 مليار دولار

كشفت وزيرة المالية البريطانية رايتشل ريفز، عن أنّ بريطانيا تواجه فجوة هائلة في الميزانية تبلغ 22 مليار جنيه إسترليني (28 مليار دولار) ورثتها عن الحكومة المحافظة السابقة.

وقالت: "لقد ورثنا نفقات زائدة بنحو 22 مليار جنيه إسترليني، كان يتستر عليها الحزب المحافظ الذي انتقل إلى صفوف المعارضة بعدما حكم البلاد 14 سنة".

ولفتت إلى أنّه "إذا لم يعالج هذا الأمر، فإنه سيعني زيادة بنسبة 25 في المئة في عجز الميزانية هذا العام"، مشيرة إلى أنّ "العمل الضروري والعاجل الذي قمت به هو لتقليص هذا الضغط على

المالية العامة بمقدار 5.5 مليار جنيه إسترليني هذا العام وأكثر من 8 مليارات جنيه إسترليني في العام المقبل".

"فيتش" تقرر وقف تصنيفاتها الائتمانية للبنان

أبقت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني تصنيف لبنان عند "تعثر مقيد RD"، وأعلنت عن توقفها إصدار تصنيفات للبنان؛ نظراً إلى أنه لم تَعُد لديها معلومات كافية لإصدار تقييمات.

ووفق «فيتش» فإنّ تأكيد معدل التخلف عن السداد بالعملة الأجنبية طويل الأجل عند مستوى «تعثر مقيد» يعكس أن لبنان لا يزال متخلفاً عن سداد سنداته الحكومية طويلة الأجل بالعملة الأجنبية، بعد فشل الدولة في دفع أصل سندات الـ«يوروبوندز» التي استحقت في 9 مارس (آذار) 2020. كما يعكس تأكيد أسعار الودائع بالعملة المحلية عند «تعثر مقيد» أن الحكومة لم تستأنف دفع الفوائد على حيازات «مصرف لبنان» من الأوراق المالية بالعملة

المحلية الصادرة عنها. ولا تزال خدمة الديون بالعملة المحلية المستحقة لدائنين من القطاع الخاص جارية، في وقت لم تطلب فيه السلطات إعادة هيكلة الديون بالعملة المحلية.

عدد الجياع في العالم يواصل ارتفاعه مع تفاقم الأزمات العالمية

أظهر التقرير الأممي السنوي، الذي تم إطلاقه في سياق الاجتماع الوزاري لفريق عمل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر التابع لمجموعة العشرين في البرازيل، أنّ نحو 733 مليون شخص واجهوا الجوع في العام الماضي، أي ما يعادل واحداً من كل أحد عشر شخصاً على مستوى العالم، وواحداً من كل خمسة في أفريقيا.

وحذر التقرير من أن العالم يتخلف بشكل كبير عن تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني؛ أي القضاء على الجوع، بحلول عام 2030، حيث تراجع العالم 15 عاماً إلى الوراء، مع مستويات من نقص التغذية مماثلة لتلك التي كانت في الفترة 2008 – 2009.

ويعاني اليوم 733 مليون شخص في العالم من الجوع المزمن،

و2.3 مليار شخص من انعدام الأمن الغذائي، ارتكازاً إلى ما جاء في التقرير الأممي.

فرنسا بحاجة للحد من الإنفاق العام

حذّر مصرف بي.إن.بي باريبا، أكبر بنك في فرنسا، من أنّه سيتعين على الحكومة الحد من الإنفاق العام أيا كان من سيتولى رئاسة الوزراء وسط اضطرابات سياسية بعد انتخابات برلمانية مبكرة.

وتمخضت الانتخابات، التي دعا إليها الرئيس إيمانويل ماكرون، عن برلمان بلا أغلبية مطلقة مع فوز التحالف اليساري بالمركز الأول بشكل غير متوقع، مما أثار قلق المستثمرين حيال المالية العام.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك بي.ان.بي باريبا، جون–لوران بونافيه، إنّه من الصعب للغاية أن نعرف من سيكون رئيس الوزراء ووزير

المالية وما إلى ذلك لكن ليس من الصعب أن ندرك أن هذا البلد يحتاج في نهاية المطاف إلى المزيد من الانضباط فيما يتعلق بالإنفاق العام.

التضخم في السودان يقفز إلى 136.7% خلال النصف الأول

كشف الجهاز المركزي للإحصاء في السودان عن ارتفاع معدل التضخم في البلاد إلى 136.67 في المئة في النصف الأول من عام 2024. وهذه أول بيانات من نوعها تُنشر منذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع شبه العسكرية في أبريل/ نيسان 2023.

ودفعت الحرب أكثر من 8.5 مليون شخص إلى النزوح عن ديارهم، مما أدى إلى أكبر أزمة نزوح في العالم. ويعتمد الكثير من السكان على المساعدات، ويعاني نحو خمسة ملايين شخص من الجوع الشديد. وكان آخر مرّة نشر فيها الجهاز معدل التضخم السنوي في

فبراير (شباط) 2023 حيث كان معدّل التضخّم 63.3 في المئة.

ارتفاع الإيرادات غير النفطية العراقية

ارتفعت الإيرادات غير النفطية العراقية إلى مستويات غير مسبوقة مقارنة بالسنوات الماضية، بعدما بلغت 7.06 تريليونات دينار عراقي، وهو ما يمثل نسبة مساهمة قدرها 11 في المئة من مجموع الإيرادات الكلية للدولة العراقية، مقارنة بـ 0.09 تريليون دينار عراقي فقط، في نفس الفترة من العام الماضي، وهو ما كان يمثل 0.19 في المئة فقط من مجموع الإيرادات.

وكشفت وزارة المالية العراقية، عن أن حجم إيرادات الدولة ضمن الموازنة الاتحادية للدولة العراقية خلال 5 أشهر تجاوز 54 تريليون دينار (نحو 40 مليار دولار)، مؤكدة بقاء مساهمة النفط في الموازنة بنحو 89 في المئة. ويتعرض العراق، في الفترة الأخيرة، إلى ضغوط دولية لزيادة إيراداته المالية غير النفطية، للحدّ من

تعرّض الاقتصاد لصدمات أسعار النفط، وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، الذي حذر من أن انخفاضات أكبر في أسعار النفط، أو تمديد تخفيضات "أوبك+" للإنتاج، يؤثران إلى حد كبير على حسابات العراق المالية.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

A LOW-GROWTH WORLD IS AN UNEQUAL, UNSTABLE WORLD

The global economy is stuck in low gear, which could deal a major blow to the fight against poverty and inequality.

Group of Twenty finance ministers and central-bank governors gathering this week in Rio de Janeiro face a sobering outlook. As the IMF's latest World Economic Outlook update shows, global growth is expected to reach 3.2 percent this year and 3.3 percent in 2025, well below the 3.8 percent average from the turn of the century until the pandemic. Meanwhile, our medium-term growth projections continue to languish at their lowest in decades.

To be sure, the global economy has shown encouraging resilience to a succession of shocks. The world didn't slip into recession, as some predicted when central banks around the world raised interest rates to contain inflation.

Yet, as we move beyond the crisis years of the pandemic, we need to prevent the world from falling into a prolonged period of anemic growth that entrenches poverty and inequality.

The pandemic already set back the fight. Extreme poverty increased after decades of decline, while global hunger surged and the long-term decline in inequality across countries stalled.

New IMF analysis suggests periods of stagnation lasting four years or more tend to push up income inequality within countries by almost 20 percent—considerably higher than the increase due to outright recession.

During periods of stagnation, sluggish job creation and wage growth increase structural unemployment and reduce the share of a country's income flowing to workers. Together with limited fiscal space, these forces tend to widen the gap between those at the top and bottom of the income ladder.

In other words, the longer we're stuck in a world of low growth, the more unequal that world would become. That in itself would be a

setback to the progress we've made in recent decades. And as we have seen, rising inequality can foster discontent with economic integration and technological advancements.

It is therefore timely that Brazil has made fighting inequality, poverty and hunger a priority of its G20 presidency. With the right policies, we can still escape a low-growth, rising-inequality trap, while working to reduce poverty and hunger. Let me highlight three priority policy areas.

GEARING UP INCLUSIVE GROWTH

First, we need to address the underlying problem of slow growth. Most of the decline in growth in recent decades has been driven by a slump in productivity. A big reason for the slump is that labor and capital aren't flowing to the most dynamic firms.

But a smart mix of reforms could jumpstart medium-term growth. Measures to promote competition and improve access to finance could get resources flowing more efficiently, boosting productivity. Meanwhile, bringing more people into the labor force, such as women, could counter the drag on growth from aging populations.

We must also not forget the role that open trade has played as an engine of growth and jobs. In the last 40 years, real income per capita has doubled globally, while more than a billion emerged from extreme poverty. Over that same period, trade as a share of gross domestic product increased by half. It's true that not everyone benefited from trade, which is why we must do more to ensure the gains are shared fairly. But to close off our economies would be a mistake.

MAKING FISCAL POLICIES PEOPLE-FOCUSED

Second, we must do more to ensure that fiscal policies support the most vulnerable members of society.

The challenge is that many economies are facing severe fiscal pressures. In developing countries, debt-servicing costs are taking up a bigger share of tax revenue at a time when they are tackling a growing list of spending demands, from investments in infrastructure to the cost of adapting to climate change. A gradual and people-focused fiscal effort can alleviate fiscal risks while limiting any negative impact on growth and inequality, including by raising revenue, improving governance, and protecting social programs.

There is much scope for developing countries to raise more revenue through tax reforms—as much as 9 percent of GDP, according to our research. Yet it is crucial to take a progressive approach, which means making sure those who can afford to pay more taxes contribute their fair share. Taxing capital income and property, for example, offer a relatively progressive way to raise more tax revenue.

Regardless of the strategy, people need to have confidence that the taxes they pay will be used to deliver public services—not enrich those in power. Governance improvements, such as to increase transparency and reduce corruption, must also be part of the equation.

At the same time, social-spending programs can make a big difference to inequality, including through school meals, unemployment insurance, and pensions. These should be protected. Well-targeted cash-transfer programs—such as Brazil's Bolsa Familia—can support the vulnerable.

Our research shows that strong redistributive policies in a growing G20 economy—such as social-spending programs and public investment in education—can reduce inequality between 1.5 and 5 times more than weaker policies.

STRENGTHENING THE GLOBAL BACKSTOP

Finally, we need a strong global financial safety net for countries that need support. With that goal in mind, the IMF is working on a package of reforms to our lending framework.

To continue to serve the needs of our most vulnerable members, we are reviewing our concessional lending instrument for low-income countries, the Poverty Reduction and Growth Trust. With demand expected to exceed pre-pandemic levels, it is vital that our membership comes together to ensure the PRGT is adequately resourced and its long-term finances are put on a sustainable footing.

We are also taking a close look at our surcharge policy for the first time in nearly a decade. The review aims to ensure we can continue to provide financing at affordable rates to members who need our support.

Last year our members gave us a strong vote of confidence by agreeing to increase our permanent quota resources, allowing us to maintain our lending capacity. I am counting on G20 members to now ratify the increase.

One of the lessons of recent history has been that we must not ignore those left behind by economic and technological progress—be they individuals within a country, or entire nations struggling to close the gap. But with the right policies, and by working together, we can build a prosperous and equitable world for all.

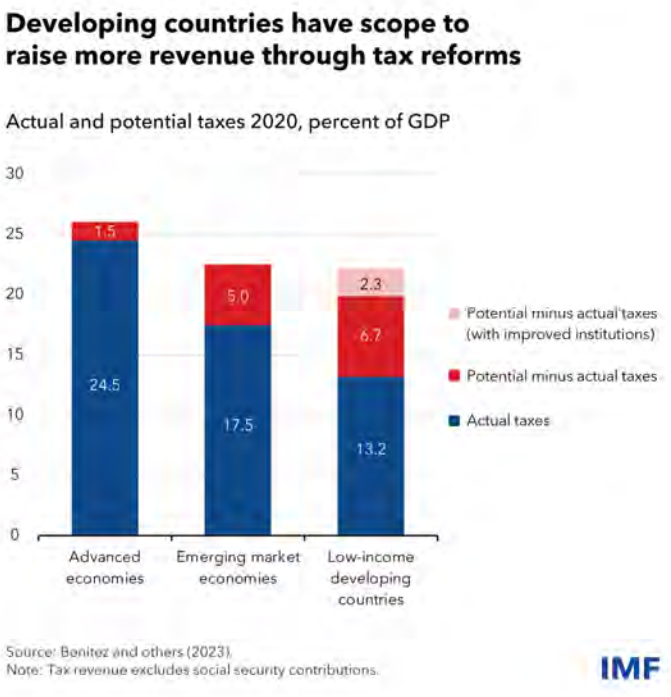

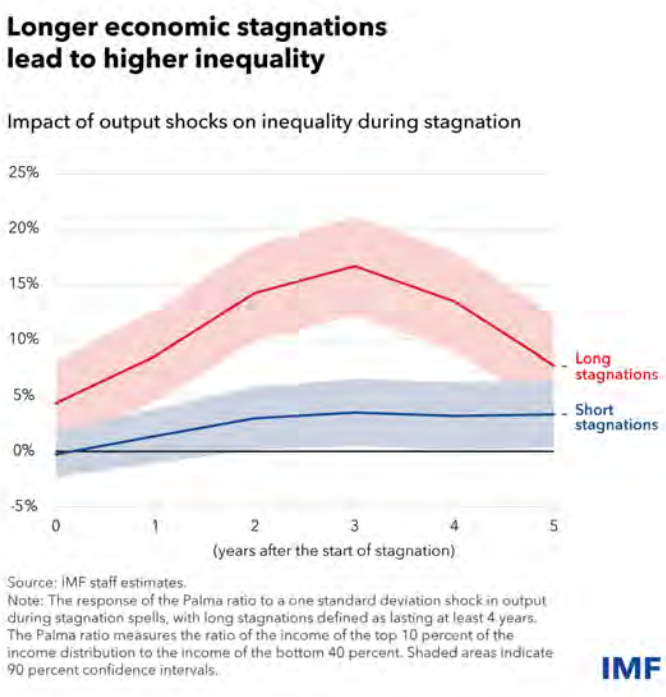

KHALED HANAFI MEETS WITH SENIOR US OFFICIALS IN WASHINGTON AND NEW YORK

During his tour of the United States of America, where he visited the American capital, Washington, and the state of New York, and met with a number of prominent American officials, Secretary-General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafi, discussed mechanisms for enhancing economic cooperation between Arab countries and the United States.

LEAGUE OF ARAB STATES

H.E. Abdulkhaliq Bin Rafaa, Arab League Ambassador to the United States

UAC Presentation: The UAC is the representative of the private sector in all Arab countries, including the 22 Arab countries and 16 other countries. UAC wishes to strengthen the linkage between Arab countries and the USA through entrepreneurship, especially an annual event to be organized in Washington DC. This could be in cooperation with universities in order to interconnect youths. Conferences are also an effective way to share information and to showcase opportunities for involvement. Minimizing cultural differences by finding commonalities in culture and business also serves to improve relations between the Arab and American markets. E.g.- Many U.S. companies, when they arrive in the Middle East, are not aware of cultural or business practices, and vice-versa. Bridging this gap will improve relations and create a better understanding of the respective markets, leading to increased business success.

H.E. Abdulkhaliq Bin Rafaa welcomed the idea and will be following through when he hears from the UAC. The Arab League DC office is not recognized by the U.S. Government, so they do not have the logistical means to support such an initiative.

Embassy of the Kingdon of Bahrain

H.E. Abdulla Bin Rashid Al Khalifa, Bahrain's Ambassador to the United States

UAC Presentation: Same as above.

Discussion revolved around the upcoming meeting with Sarah Morgenthau (USDOS). Discussion also focused on the wide access that the USDOC has to support the mission.

Atlantic Council

William Wechsler, Senior Director of the Rafik Hariri Center and Middle East Programs

UAC Presentation: Same as above.

Background/context - The Atlantic Council claims to be the largest think tank in DC in the field of international affairs. The WIn Fellowship – which NUSACC has supported for two years – is a partnership between the Atlantic Council and Georgetown University that offers a year-long, fully sponsored program for women entrepreneurs in the Middle East and North Africa. The program features a customized executive education course at Georgetown University, including mentorship, networking, and workshops aimed at enhancing women's economic participation.

So far, each cohort has consisted of 20 - 40 fellows. They have a road show that brings the fellows to the USA, where they meet with stakeholders and potential investors. Funding is both grant-based and private.

❖ Wechsler proposed several ways for NUSACC to become more involved with the Atlantic Council/WIn program:

- The involvement of WIn fellows in NUSACC-held conferences in different countries.
- UAC can help to spread word of the WIn program to ensure that the program is getting the highest quality candidates.
- Consideration of Arab Chamber members to become involved in mentorship programs for their fellows.
- UAC could participate in the planned upcoming 2025 alumni event.
- NUSACC could potentially organize a conference that involves a WIn event, where a small number of fellows travel to Georgetown and secure a certificate in business.

❖ A potential name for this event could be the Arab American Entrepreneur Summit.

Atlantic Council (AC) programs run the gamut, from "hard" issues, such as security, to "soft" issues, such as culture. It has specific initiatives focused on relations with China and the Middle East, and there will be a report published by them in October on Iran and sanctions. AC has also been looking at the economics, investment, reconstruction, humanitarian challenges, and overall costs associated with the conflict between Israel and Hamas/Palestine, and AC is looking to push more into this area in the coming months.

Office of the DC Mayor

H.E. Muriel Bowser, Mayor of Washington DC

UAC Presentation: Same as above.

Mayoral Response:

❖ Mayor Bowser envisages synergy with Arab-American diplomatic efforts and economic efforts. She views favorably the idea of information-sharing on how to do business in the Arab region for U.S. companies. The Mayor will consult with local chambers of commerce, including NUSACC, which regularly hosts representatives of the City of Washington DC.

❖ She proposes an initial landing point to be organized around a select group of employers, which has the benefit of attracting possible angel investors and/or could be part of a Mentor – Protégé Program.

❖ She also expressed an interest in youth exchange programs between DC and the MENA region.

❖ There is a potential opportunity to expand the proposed program regionally, to include

Virginia and Maryland, to broaden the access and linkage of entrepreneurs.

❖ An opportunity may also be available through an already existing initiative, the Global Soft Landing Program in the DC Metropolitan area.

U.S. Department of State

Sarah Morgenthau, Special Representative, Commercial and Business Affairs
Christopher Backemeyer, Acting Principal Deputy Assistant Secretary of State

UAC Presentation: Same as above.

❖ She regards UAC's proposal positively. She believes trade and investment is the way to build capacity for bilateral relations and to strengthen economies around the world. The State Department has resources which would help to tee up investment opportunities in Arab countries. There are potential opportunities for government tenders, for example, that would help to drive American business to take advantage of those opportunities. Direct people-to-people interaction and the ability to promote mutual understanding are reflective of USDOS values. USDOS is interested in deepening such understanding between America and Arab countries.

❖ She would be pleased to initiate some internal discussions within the Department about who would be good points of contact for such partnerships. If internal discussions proceed positively, she said, then they can bring in additional USG officials to liaise with the UAC and NUSACC as well.

❖ As an example, she mentioned the U.S. – Oman Strategic Dialogue – supported by NUSACC – which led to fruitful conversations with the respective business communities. For example, "Direct Line" calls, which are Ambassador-led, typically focus on a specific sector for bilateral commercial opportunities in Arab countries.

❖ USDOS also has a special representative for disabilities. Promoting and furthering peoples with disabilities is a big priority within the Department.

❖ The USDOS is also interested in the views of UAC regarding women and their role in business and economics in the Arab region.

❖ Backemeyer suggested that the USDOS would perceive a UAC proposal as beneficial to helping Arab nations to become more regionally integrated.

❖ Backemeyer noted that conflict in Gaza has overshadowed much of what the Department had hoped to be working on in the last year. Commonality in the region is something to work toward, he suggested, and USDOS welcomes more information.

U.S. Trade and Development Agency

Carl Kress, Regional Director for the Middle East, North Africa, Europe and Eurasia

UAC Presentation: Same as above.

Background/context: USTDA is a foreign assistance agency, supporting infrastructure development in developing, low, or middle-income countries. Its goal is to support economic development in such countries and to promote the export of U.S. goods and services to encourage development. USTDA focuses on 4 main sectors – energy, transportation, digital infrastructure, and healthcare – with a special focus on how to promote U.S. exports in these sectors. USTDA is a relatively small USG agency, with 60 full-time employees.

❖ USTDA follows four primary criteria for project selection:

- Is there a local priority for this project?
- Is there a strong likelihood of financing?

(There needs to be demonstrated financial interest locally in the project. Feasibility studies may demonstrate this.)

- Does it promote substantial opportunity for U.S. exports and exporters?
- "Do no harm" – To ensure that projects do not create competition with American businesses.

❖ Projects must be related to infrastructure, as mandated by USTDA's mission.

❖ USTDA is a small agency with a limited budget. Grants are generally $750,000 to $1 million in size, depending on requirements of the project.

❖ USTDA promotes good governance, including global procurement initiatives. USTDA trains public officials in emerging markets on how to establish procurement practices and policies that integrate life-cycle cost analysis and best value determination in a fair, transparent manner. This helps partner countries to acquire high-quality, long-lasting technologies, while building smart, sustainable infrastructure with overall savings to governments. These procurement methods also open markets to greater international competition.

❖ Kress would be pleased to explore further. He will reach out to David Hamod (NUSACC) to discuss follow up.

U.S. Department of Commerce

Thomas Bruns, Deputy Assistant Secretary for the Middle East and Africa

UAC Presentation: Same as above.

Background/context: Thomas Bruns is the Deputy Assistant Secretary for the Middle East and Africa. In this role, he directs the International Trade Administration's efforts to increase U.S. market access and commercial partnerships in a region undergoing historic transformation and economic growth. USDOC has 20 offices in the MENA region (based in U.S. Embassies and Consulates).

❖ USDO C supports U.S. companies looking for market opportunities. USDOC provides services ranging from counseling on how to do business in foreign markets, to delivering specific services (like matchmaking, event promotions, due diligence, market research, etc.).

❖ USDOC has a mandate to support small and medium-sized enterprises (SMEs).

❖ USDOC holds an annual investment forum – promoting FDI into the United States – called the SelectUSA Investment Summit. This event provides an opportunity for potential investors, as well as entrepreneurs.

Dr. Khaled mentioned a possible annual event to link Arab youth to business in order to build capacity and help improve cultural perceptions. This could connect top-notch businesspeople with entrepreneurs – Americans and Arabs – to share common perspectives and meet angel investors. He also highlighted the potential to use the Arab region as a link to African markets.

USDOS believes that mobilization can be improved with U.S. Government involvement, which can lend an "official" legitimacy to an event.

Halcyon House

Marcelo Homrich, Director of Programs

Marcelo Homrich was a gracious host, showing Halcyon's capabilities for entrepreneurs and welcoming the opportunity to build on the work that Halcyon and NUSACC have already done together over the years. Arab entrepreneurs would have an opportunity to join the Halcyon House entrepreneurship program.

STDA
D DEVELOPMENT AGENCY

ck Pita
Quick Pita
OPEN

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262